

Distr.: General
11 January 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 8 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ ومعالي السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وفخامة السيدة إلين جونسون - سيرليف، رئيسة ليبيريا السابقة، وكذلك البيانات التي أدلى بها فخامة السيد قيس سعيد، رئيس تونس؛ وفخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس كينيا. وفخامة السيد محمدو إيسوفو محمدو، رئيس جمهورية النيجر؛ ودولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير خارجية سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ ومعالي السيد مارسيلو إيبرارد كاساويون، وزير خارجية المكسيك؛ ومعالي السيدة إينه إريكسن سوربدي، وزيرة خارجية النرويج؛ ومعالي السيد جان - باتيست لوموان، وزير الدولة المكلف بشؤون السياحة والفرنسيين المقيمين في الخارج والفرانكفونية، المنتدب لدى وزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا. ومعالي السيد توماس بيرن، وزير الدولة في ديوان رئيس الوزراء ووزارة الخارجية في أيرلندا؛ ومعالي السيد جيمس كليفرلي، وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ومعالي السيد لي هواي ترونغ، نائب وزير خارجية فييت نام؛ وسعادة السيد هارش فاردان شرينغلا، وكيل وزارة الخارجية الهندية، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "صون السلام والأمن الدوليين: تحديات صون السلام والأمن في السياقات الهشة"، المعقودة يوم الأربعاء، 6 كانون الثاني/يناير 2021.

ووفقاً للتقاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن جلسة التداول بالفيديو هذه، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، مرفق طيه أيضاً نسخ منها: أذربيجان وإكوادور وأوكرانيا وإيطاليا وباكستان والبرتغال وبلجيكا وبنغلاديش وبيرو وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والدانمرك وسلوفاكيا وسويسرا وقطر ولاتفيا وليختشتاين ومالطة ومصر والمغرب واليابان.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص تلك الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طارق الأدب

رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

إحاطة قدمها الأمين العام

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر الرئاسة التونسية على تنظيم هذه المناقشة.

إن معالجة الصلات بين الهشاشة والنزاع عنصر أساسي من عناصر السلام والأمن الدوليين. والهشاشة والنزاع هما من أكبر العقبات التي تعترض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وحتى قبل انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان مشهد النزاع يتدهور. وقد أصبحت النزاعات أكثر تعقيدا، توججها زيادة الطابع الإقليمي للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وانتشارها وصلاتها بالمصالح الإجرامية بل وحتى الإرهابية. وهي تستمر لفترة أطول ويصبح حلها أكثر صعوبة.

ووفقا لتقرير البنك الدولي المعنون "الهشاشة والصراع: في الخطوط الأمامية للحرب ضد الفقر"، يعيش واحد من كل خمسة أشخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مقربة من نزاع كبير. ونتيجة لذلك، تضاعفت الاحتياجات الإنسانية ووصلت إلى أعلى المستويات منذ الحرب العالمية الثانية. وتضاعف عدد الأشخاص المعرضين لخطر المجاعة، وأُنهكت الآليات الدولية لإدارة النزاعات حتى بلغت نقطة الانهيار.

وقد أدخلت تلك الاتجاهات عددا من البلدان في حلقة مفرغة. فلا يزال النزاع يُولد الفقر ويعزز الهشاشة المؤسسية، مما يقلل بدوره من قدرة تلك المجتمعات على الصمود ويُضعف آفاق السلام. ويقدر البنك الدولي أنه بحلول عام 2030، سيعيش ثلثا الفقراء المعدمين في العالم في بلدان هشة أو متأثرة بالنزاعات.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم هذه الاتجاهات. وفي عام 2020، ولأول مرة منذ 22 عاماً، كان الفقر المدقع في ازدياد. ومن المتوقع أن يدفع انكماش النشاط الاقتصادي في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات ما بين 18 إلى 27 مليون شخص آخرين إلى هاوية الفقر المدقع. وتتسع الفجوة القائمة بين الجنسين في مجال المساواة، كما أن مشاركة المرأة في القوة العاملة - وهي محرك رئيسي للنمو الشامل للجميع - انتكست لعقود من الزمن.

إن حالة الطوارئ دافع آخر لانعدام الأمن. وليس من المصادفة أن ثمانية من البلدان الخمسة عشر الأكثر عرضة للمخاطر المناخية تستضيف بعثة لحفظ السلام أو بعثة سياسة خاصة تابعة للأمم المتحدة.

ومن منطقة الساحل ووسط أفريقيا إلى القرن الأفريقي، يؤدي تقلب أنماط هطول الأمطار إلى تعطيل أنماط الترحال الرعوي القائمة منذ فترة طويلة، مما يؤدي إلى توترات واشتباكات متكررة بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك عبر الحدود الوطنية. وإذا أردنا كسر حلقة الفقر والنزاع، فإننا بحاجة إلى نهج أكثر طموحا يستند إلى مبدئين مكرسين في أهداف التنمية المستدامة.

والمبدأ الأول هو مبدأ الترابط. وتقر خطة عام 2030 بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام وأنه لا يمكن إحلال السلام من دون تنمية مستدامة. ومن الضروري اتباع نهج كلي لبناء السلام والحفاظ عليه، مع ضخ استثمارات محددة الأهداف ومصممة خصيصا في جميع جوانب العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

ففي منطقة الساحل، على سبيل المثال، تهدف استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة إلى سد الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية ومقتضيات التنمية. وهي تركز على المساعدة في إعادة تأكيد سلطة الدولة في جميع بلدان الساحل، مما يعكس مسار نمط التهميش المتزايد للمجتمعات الريفية الفقيرة، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب.

والمبدأ الثاني هو مبدأ الإدماج. إن التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب يجب أن يكون في صميم جهودنا لتعزيز التنمية المستدامة، فضلا عن منع نشوب النزاعات وحلها. وقبل أكثر من 20 عاما، أقر مجلس الأمن، باتخاذ القرار 1325 (2000)، بالحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام. ولم يتحقق هذا الوعد بعد بالكامل.

إن ضمان تكافؤ الفرص والحماية والحصول على الموارد والخدمات والمشاركة في صنع القرار ليست مجرد التزامات أخلاقية وقانونية. بل إنها شرط ضروري إذا ما كان للبلدان أن تخرج حقا من شرك النزاع.

وتتضح الروابط بين النزاع والهشاشة بشكل خاص في القارة الأفريقية. وفي القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، تفاقمت الهشاشة بسبب التهديدات العابرة للحدود مثل تغير المناخ والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وانتشار الجماعات المسلحة.

وفي منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا، ما زالت سلطة الدولة المحدودة واستمرار وجود الجماعات المسلحة وأنشطتها وانتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والبطالة من العوامل المزعجة للاستقرار. ولمعالجة هذه الاتجاهات، تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

وتشكل الأطر المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن والتنمية المستدامة أدوات رئيسية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها على نحو مستدام، فضلا عن تعزيز قدرة الدول على الصمود في وجه التهديدات الحالية.

وقبل شهر، ترأست أنا والرئيس محمد المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهو دليل واضح على القيمة التي نعطيها لشراكتنا وتعاوننا الاستراتيجي. وكان الاجتماع فرصة لنا لتحديد سبل دعم مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق، وهي جهد رائد لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في القارة، بما في ذلك الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. وتترافق دعوتي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي مع تلك المبادرة الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة أيضا بدعم خطة الاتحاد الأفريقي الطموحة لعام 2063. وفي هذا السياق، قررنا إنشاء فريق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معني بتنفيذ خطة التنمية المستدامة وخطة عام 2063، بما في ذلك ما يتعلق بالانتعاش بعد كوفيد-19.

إننا نعلم أن الوقاية وبناء السلام ينقذان الأرواح، وأنهما فعالان من حيث التكلفة، خاصة عندما تتضافر الاستراتيجيات عبر العلاقة بين السلام والتنمية والعمل الإنساني دعماً للأولويات الوطنية. ولكنهما يتطلبان أيضاً قيادة وطنية والتزاماً سياسياً ودعماً مالياً.

ومع ذلك، يواصل المجتمع الدولي الاستثمار بقدر غير كاف في هذين المجالين. ولهذا السبب، دعوت مرارا إلى زيادة التمويل المخصص للوقاية وبناء السلام. وصندوق بناء السلام في وضع جيد للمساعدة على تحقيق الترابط بين استجاباتنا للالتزامات المتعددة الأبعاد. وسأشارك، في 26 كانون الثاني/يناير، في رئاسة مؤتمر لتجديد موارد الصندوق، وأتطلع إلى الدعم القوي من جانب الدول الأعضاء في تلك اللحظة الحاسمة.

وثمة مجال آخر لا يزال فيه الافتقار إلى التمويل المستدام يعوق جهودنا الرامية إلى حل النزاعات، وهو يرتبط بنشر عمليات إنفاذ السلام الأفريقية التي يأذن بها مجلس الأمن. وفي عدد من الحالات، أصغت الدول الأعضاء الأفريقية لنداءات المجتمع الدولي للاستجابة للالتزامات الكبرى التي لها آثار إقليمية وعالمية كبيرة، بدءاً بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام.

وتتطلب عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن تمويلاً يمكن التنبؤ به ومرناً ومستداماً من خلال الأنصبة المقررة. وأدعو المجلس إلى اختتام مناقشته بشأن هذه المسألة.

وتشكل الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية وسيلة حاسمة أخرى لكفالة إتاحة التمويل الكافي للمجالات الرئيسية. وأرحب باستراتيجية البنك الدولي بشأن الهشاشة والنزاعات والعنف للفترة 2020-2025، التي تفتح الطريق أمام استثمارات أعمق بكثير في جهود الوقاية على المستوى الوطني.

وتعمل أفقرتنا القطرية وبعثتنا في الميدان بشكل وثيق مع الحكومات والبنك الدولي في حوالي 40 بلداً متضرراً من الهشاشة والنزاعات. ونحن نركز معاً على انعدام الأمن الغذائي، ودعم النازحين والمجتمعات المضيفة، وإتاحة الفرص للنساء والشباب. وأريد أن تنمو تلك الشراكة في السنوات القادمة.

إن لمجلس الأمن دوراً حاسماً في معالجة الصلات بين الهشاشة والنزاعات. ويمكن للمجلس، من خلال العمل المبكر والوقائي، والمشاركة على نحو استراتيجي في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والتكلم بصوت واحد، أن يحشد الدعم السياسي والمالي من جانب المجتمع الدولي، وأن يسלט الضوء على مجالات الاحتياج الحاسمة، وأن يعزز التزام الجهات الفاعلة في النزاعات عند الحاجة.

وأتطلع إلى مواصلة مشاركتنا في هذا المجال.

إحاطة قدمها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد؛

أود أولاً أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب لكم، سيدي الرئيس، ولجميع الأعضاء، عن أطيب تمنياتي بالسلام والأمن والصحة، لا سيما في هذه الأوقات العصيبة التي يسودها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وأود أيضاً أن أهنئ رئيس الجمهورية التونسية على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير 2021، وأن أشكره على إدراجه في جدول أعمال المجلس هذا البند الهام المكرس لتحديات حفظ السلام في السياقات الهشة. وهذه المسألة في صميم شواغل الاتحاد الأفريقي، حيث أن أفريقيا هي التي تواجه مسائل هشاشة الدول والتحديات أمام حفظ السلام بصورة أكثر حدة، كما يمكن ملاحظة ذلك في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. وقد أبلغ النيجر عن أكثر من 100 حالة وفاة قبل بضعة أيام؛ ونعرب عن تعازينا لحكومة ذلك البلد وشعبه.

إن الانتهاكات الحالية أو الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والناجمة عن عوامل مثل النزاع والإرهاب والتطرف العنيف والتشدد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والعواقب الخطيرة لتغير المناخ والأمراض المعدية الفتاكة والجوائح المتعددة، لها عواقب بعيدة المدى، لا سيما بالنسبة لأشد الدول هشاشة وأضعف السكان. ومع الامتداد الحالي لجائحة كوفيد-19، بلغت هذه الحقائق المساوية ذروتها. وقد رأينا بوضوح الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة بجميع أنواعها على الدول الهشة.

ولا تزال هشاشة الدول تشكل عقبة رئيسية أمام التنمية في أفريقيا. ولذلك فإن التغلب على ذلك التحدي أولوية رئيسية من أولويات الاتحاد الأفريقي وأحد ركائز جدول الأعمال الدولي.

وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي، بعد وقت قصير من إنشائه، عدداً من السياسات والأدوات والآليات الرامية إلى دعم الدول الأعضاء فيه وتعزيز قدرتها على منع نشوب النزاعات والتوترات، التي تشكل عقبات وتهديدات لسلامها واستقرارها وتميمتها.

وكذلك فإن إنشاء هيكل السلم والأمن الأفريقي في عام 2002، وهيكل الحوكمة في أفريقيا، فضلاً عن الخطة الرئيسية ذات الصلة المكونة من شقين لتعزيز السلام والأمن والاستقرار، يغطي بفعالية مختلف جوانب منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، فضلاً عن تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

وقد فتحت مختلف عناصر هيكل السلم والأمن الأفريقي، بما في ذلك مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وفريق الحكماء، ووحدة دعم الوساطة، مجالاً واسعاً للعمل من شأنه أن يتيح إحراز تقدم كبير في النهج المتبعة تجاه النزاعات الدائرة في القارة وتسويتها.

وتظل جهود الاتحاد الأفريقي في مجال صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، التي يدعمها الاستخدام الفعال بشكل خاص للمبعوثين والممثلين الخاصين، والممثلين الرفيعي المستوى، ومكاتب الاتصال والبعثات في جميع أنحاء القارة، تؤدي دوراً نشطاً في تحقيق تلك الأهداف.

وقد ركز الاتحاد جهوده الدؤوبة، اقتناعاً منه بأنه لا يحق له أن يظل صامتاً في مواجهة المآسي الأفريقية، وأنه، علاوة على ذلك، لا يمكن أن يسمح للأخريين بتقرير مصير أفريقيا، على تحقيق مبدأ الحلول

الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وقد سمح ذلك النهج بحل العديد من النزاعات والأزمات في جميع أنحاء القارة، لأنه يتيح معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات، وبالتالي مصادر الهشاشة.

وقد أُرست الاتفاقات الإطارية الموقعة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن المسائل الأساسية للسلام والأمن والحوكمة والتنمية الأسس للتعاون المثمر في تلك المجالات الحاسمة. وفي هذا الصدد، تركز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي تكملها اتفاقات نيسان/أبريل 2017 وكانون الثاني/يناير 2018، على المشاورات الضرورية وعملية التعبئة الاستراتيجية بغية القضاء على الأسباب الجذرية للهشاشة التي يواجهها العديد من الدول والبلدان الأفريقية، وذلك من أجل توفير استجابات مناسبة ومتسقة وحاسمة لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وإدارتها. وترمي المشاورات الوثيقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى تعزيز ذلك الهدف. فهذه المشاورات تزيد فهمنا المشترك للتحديات التي نواجهها وتعزز آلياتنا للاستجابة، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية. وهي تسهم إسهاما كبيرا في تطوير تعددية الأطراف التي أضعفتها المصالح الذاتية الوطنية وضعف النزعة الإنسانية وسلاسل التعاون الدولي.

ولذلك، أهنئ هذه الهيئة، مجلس الأمن، على إسهامها في ذلك الجهد باتخاذ القرار 2457 (2019) الذي يدعو، في جملة أمور، إلى تعبئة الأمم المتحدة ومؤسساتها لدعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ هدفه النبيل المتمثل في إسكات البنادق في أفريقيا. والنتائج التي تحققت حتى الآن من خلال هذا التعاون جديرة بكل ثناء. وستتفوق معي، السيد الرئيس، على أننا لن نتمكن من الاستجابة للتحديات التي تواجهنا إلا من خلال حشد خبراتنا ومواردنا الجماعية.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، بالتنسيق الوثيق مع المنظمات دون الإقليمية وبدعم قوي من الأمم المتحدة، يجب علينا أن نعترف بأن عددا من التحديات لا يزال يقوض قدرتنا على الاضطلاع بولايتنا بفعالية. وتشمل تلك التحديات الحصول على موارد مستدامة وقابلة للتنبؤ لدعم العمليات التي بدأها الاتحاد الأفريقي، أو التي يقودها، والتي لديها ولاية واضحة وقوية. وما زلنا ندرك، في ذلك الصدد، المسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء في منظماتنا عن منع نشوب النزاعات وحلها سلميا وعن طريق الحوار، وكذلك حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان.

ونرى، في نهجنا إزاء الأزمات ومسائل السلام والأمن، أن الاستبعاد هو أحد الدوافع الرئيسية لتلك الأزمات والتوترات. والاستراتيجية الوحيدة لمعالجة الهشاشة هي أن ننجح بقوة في سياساتنا لتمكين المرأة وإدماج الشباب بجرأة في تآزر شامل للجميع حقا لتلك القوى الحيوية في مجتمعاتنا. وذلك يتطلب المزيد من التفاعلات المبتكرة والتقليل من التصريحات المؤججة للمشاعر. والآمال والتوقعات التي نخرج بها من مناقشة اليوم هي أن نرى زخما قويا ينبثق عن جهودنا المشتركة للانتصار في كفاحنا ضد الإقصاء والظلم الاجتماعي والنزعة الانفرادية والتحديات التي تواجه التضامن، الذي هو أساس وجوه إنسانيتنا المشتركة.

إحاطة قدمتها إلين جونسون - سيرليف، الرئيسة السابقة لليبيريا

إنني ممتنة على هذه الفرصة لأثير بضع نقاط، أعتقد أنها ذات صلة بالغرض من هذه الجلسة. وأهنتكم أولاً، السيد الرئيس، على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن لهذا الشهر وعلى قيادتكم لهذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن صون السلام والأمن الدوليين في السياقات الهشة.

إن هذا هو الأسبوع الأول من عام 2021 - وهو العام الذي يتطلع إليه العالم بأسره. وربما لم يسبق أن كان هناك على الإطلاق زمن أراد فيه الكثير من الناس أن ينتهي العام السابق، واحتاجوا إلى ذلك، وهم يتشبثون بالأمل في عام جديد واعد وباعث على التفاؤل الحذر.

ولذلك، يجب أن تكون هذه المناقشة المفتوحة وفيه لذلك الوعد وأن تلتزم بخطوات جديدة وجريئة. فلدَى أعضاء مجلس الأمن، وهو أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة، السلطة في أيديهم للمساعدة على إنهاء حلقات النزاع والتشرد واليأس المفرغة التي واجهها الكثيرون جدا على مدى سنوات طوال. ويمكنهم أن ينظروا إلى ما وراء المصالح الضيقة وأن يدركوا أن للمجتمعات السلمية والعادلة والشاملة للجميع فوائد تتجاوز حدودها بكثير. وهم يعرفون أن المسائل التي لا تحظى بالاهتمام في المجتمعات تتفاقم وتعمق أوجه الضعف، التي كثيرا ما تؤدي إلى نزاعات عنيفة. كما إنهم يعرفون أن التدخلات المبكرة لدعم الاستجابات المحلية في مجال الحوكمة وفي مجال التصدي للخطوط الفاصلة الناجمة عن الفقر يمكن أن تبني القدرة على الصمود. وقد رأوا أن النساء الفاعلات في مجالي السلام والأمن يمكن أن يساعدن في إخماد حريق صغير غير ملتهب قبل أن يصبح حريقا هائلا.

وأعرب مرة أخرى عن امتناني لدعم التدخلات في بلدي، ليبريا، وأود أن أسلط الضوء على المفاتيح الثلاثة لإنهاء نزاعنا المسلح الوحشي. الأول كان رغبة الليبريين العاديين الذين سئموا الحرب في السلام. وكان العنصر الثاني الولاية القوية لقوة حفظ السلام الإقليمية وفهمها للأخطار التي تهدد الأمن الإقليمي. وكان العامل الثالث الدعم الدولي اللاحق لاتفاق السلام النهائي والشراكة الحسنة التوقيت فيما كنا ننهض من كبوتنا، وإن كنا منهكين وكلنا كدمات وآثار ضرب.

غير أن الوقاية دائما خير من العلاج، وفي كل حالة تقريبا، تأتي التدخلات بعد فوات الأوان تقريبا. وكما هو الحال في معظم الحالات التي تتحول إلى نزاعات محتدمة، فإن الإشارات تكون عادة موجودة قبل وقت طويل من اتخاذ أي إجراءات مفيدة. وتشمل هذه الإشارات التعذيب المستمر والقتل خارج نطاق القانون واستخدام الانتماء العرقي لتوطيد السلطة واستهداف النساء والفتيات باعتبارهن غنائم حرب وتعميق الفقر وعدم المساواة وتعطيل الخدمات الاجتماعية وتفكيك الآليات التقليدية لحل النزاعات وعدم احترامها.

وفي حالة ليبريا، ساعدتنا قوة حفظ السلام الإقليمية في إنجاز عملية انتخابية كانت، رغم أنها معيبة للغاية، خطوة على طريق السلام. وكانت بعثة الأمم المتحدة الدولية لحفظ السلام شريكا في تنفيذ اتفاق السلام النهائي، حيث كفلت حماية المدنيين أثناء اندلاع النزاعات المتفرقة ولكن المتواصلة التي أشعلتها ميليشيات مسلحة جديدة كانت تسعى إلى خلع الفائزين في انتخابات مطعون في صحتها.

وثمة مفتاح آخر هو القيادة النسائية. فالنساء من جميع مناحي الحياة جلسن حرفياً من أجل السلام، في أعقاب ترشح المقاتلين الذكور من اتفاق فاشل إلى آخر. وما كان لليبيريا أن تتمتع بالسلام اليوم من دون النساء الليبيريات.

كذلك يجب على حفظة السلام اليوم أن يكافحوا مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وهم يدعمون السلام ويحتوون النزاعات. وكما هو الحال بالنسبة لتعددية الأطراف، فإن البلدان تشكك في فعالية عمليات حفظ السلام وتكاليف تشغيلها، وهي عمليات غالباً ما تستمر لسنوات في كل مرة.

وأنا لا أتفق مع ذلك، وأظل مدافعة قوية عن حفظ السلام. ولكن يجب أن تتغير البنية، مثلها مثل أي شيء آخر، مع توشي المرونة اللازمة للاستجابة للظروف الصعبة وبما يتماشى مع الاعتراف بالقدرة والقيادة المحليتين ودعمهما عندما تدق أجراس الإنذار. فلنفكر فحسب في النتيجة التي سنتوصل إليها إذا ما خُصص نحو 25 في المائة من تمويل حفظ السلام لوحدة تدريب تقني من حفظة السلام، تُكرس لتدريب المقاتلين المحتملين من الشباب العاطلين عن العمل.

احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ونشيد بالأمم العام، لا سيما على مناصرته القوية بشأن تغيير المناخ ودعوته إلى إسكات المدافع للتمكن من مكافحة فيروس كوفيد-19 بفعالية أكبر. إننا الآن بحاجة إلى كلماته القوية بنفس القدر للسلطات الوطنية كي تستجيب بتنفيذ دعوته.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهي وكالة الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين. وإذ ننثي على قيادة تلك الوكالة وموظفيها، فإن استمرار وجودها وصمة عار تروق ضميرنا الجمعي. فهذا يعني أننا لم نسع إلى إحلال السلام ولم نعالج أوجه الضعف. فماذا نقول الآن في بداية هذا العام الواعد - المزيد من العبارات الجوفاء؟

إنني أتوسل مرة أخرى. لقد أنشئت الأمم المتحدة بكياناتها العديدة، ولا سيما مجلس الأمن، لقيادة عملية التنمية العالمية والإنصاف العالمي. ويجب أن تمثل الأمم المتحدة أكثر من مجرد أمل. ويجب عليها أن تكون آلية نشطة للسلام ولتقديم المزيد من الدعم للدول الهشة التي ظلت متخلفة عن الركب لفترة أطول من اللازم.

أخيراً، فإن جائحة كوفيد-19 مأساة إنسانية مؤلمة. وأتقدم بأحر التعازي إلى جميع المحزونين على ذويهم وأدعو بالشفاء العاجل للمصابين. ونأمل أن نتمكن من رؤية السلام في هذا العام الجديد ونهاية للدمار الذي خلفته الجائحة من خلال توزيع عادل للقاحات.

بيان رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد

إن اختيارنا لموضوع "تحديات حفظ السلم والأمن الدوليين في السياقات الهشة" محورا لهذه الجلسة التي نعقدها اليوم ينتزل في إطار حرصنا على الوقوف على عوامل الهشاشة التي تمثل محركات رئيسية للعنف، وتطيل أمد النزاعات القائمة والتي استمرت طويلا لمدة عقود، وتمهد للأسف لاندلاع نزاعات أخرى جديدة. كما أنها تساهم في تقويض أسس الدول، بل تضربها في وجودها وفي أعماقها، وتساهم في تقويض الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في عديد المناطق في العالم، وخاصة في قارتنا الأفريقية التي عانت كثيرا من التهميش ومن الحروب ومن الضحايا الذين سقطوا في هذه المعارك وفي هذه الحروب، علاوة على تعميقها للآزمات الإنسانية وتعقيدها لمسارات التنمية وإعادة الاستقرار في البلدان الخارجة من النزاعات.

وإن اعتقادنا راسخ بأن إنهاء الحرب، على أهميته القصوى، لا يفضي بالضرورة وبصفة آلية إلى السلم الدائم. ونحن نسعى إلى أن يكون السلام دائما مستمرا غير منقوص. كما أنّ وقف إطلاق النار لا يمثل نهاية للنزاعات، بل يعدّ خطوة أولى ضرورية نحو التسوية السلمية، في حين أنّ الحفاظ على نتائج السلام وترسيخها وتمتين أسس الاستقرار يتطلب مقاربة شاملة متعددة الأطراف وطويلة الأمد تركّز على معالجة الأسباب الهيكلية العميقة للصراع وفي مقدّمتها عوامل هذه الهشاشة. وتمتد هذه العوامل من الفقر والبطالة والتهميش والإقصاء وتراجع مؤشرات التنمية البشرية وتدني فعالية مؤسسات الدولة، وهذه من أكبر الأخطار، وضعف الحوكمة، إلى الإرهاب والتطرف العنيف ونشاطات الجريمة المنظّمة العابرة للحدود، فضلا عن تأثيرات التغيرات المناخية وشحّ الموارد وانتشار الأوبئة. وهذه كلّها عوامل يغذي بعضها البعض وتدفع باتجاه تأجيج مظاهر العنف والنزاعات والصراعات وتعمّق تآكل التماسك الاجتماعي، كما تتسبّب في موجات اللجوء والهجرة غير المنظّمة، وهي بذلك تمثّل تقويضا جدّيا لجهود الحكومات الوطنية والمجموعة الدولية لبناء السلم وتحقيق الاستقرار في المراحل التي تلي النزاعات المسلحة.

ومن هذا المنطلق، فإن نجاعة عمليات بناء السلم تقتضي مساعدة البلدان والشعوب على تثبيت الاستقرار والانتقال التدريجي من سياقات الضعف والهشاشة إلى مراحل التعافي، بل إلى مرحلة الحق المشروع في التنمية وفي الرخاء. وتتطلب هذه العملية رؤية أشمل لمفهوم السلم تأخذ في عين الاعتبار مختلف العناصر التي تهدد السلم وترتكز على توفير الضمانات اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان والديموقراطية والحكم الرشيد وتوسيع المشاركة السياسية، خاصة من بين فئات النساء والشباب. لقد ظلت عديد المناطق في مختلف القارات، وخاصة في قارتنا الأفريقية، بعد أكثر من ستة عقود من حصول الكثير من الدول على استقلالها، ضحية للعنف والنزاعات ولتراكم عديد عوامل الهشاشة التي ولدت تحديات وتهديدات معقّدة ومتعدّدة الأبعاد جعلتها في حالة طوارئ أمنية وإنسانية وتنموية وصحية، وعرضة للعنف والإرهاب.

إنّ التحديات والصراعات الناشئة عن مثل هذه الأوضاع وعن مثل هذه العوامل عديدة ومتنوعة، قد لا يتسع المجال هنا للتعرض لها كلها، ولكن في كل الأحوال الوضع يستوجب اعتماد مجلس الأمن لمفهوم أشمل وأوسع للأمن الدولي يأخذ في الاعتبار التداخل والتفاعل بين عوامل الهشاشة من ناحية، والعنف والنزاعات المسلحة، من ناحية أخرى. كما يتطلّب استجابات متعدّدة الاختصاصات بمساهمة مختلف

المتدخلين الدوليين في إطار جهد مشترك ومتسق ومنسق ومتكامل. وإنما إذ نقدر عاليا الدور الهام الذي ما فتى الاتحاد الأفريقي وما فتت المنظمات دون الإقليمية تضطلع به في المساعدة على تجاوز هذه الأوضاع، على غرار مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، وكما نتمنى ألا نسمع أزيز الرصاص وألا نسمع تعجيرات البنادق، فإن الأمم المتحدة، بإطارها المؤسسي العريض وبمؤسساتها المختلفة، مطالبة بالمساهمة الفاعلة والناجعة في معالجة الأسباب العميقة للهشاشة المهددة للأمن والسلم والمؤدية إلى العنف وتغشي النزاعات. كما أنّ التكامل بين الجهود الأممية والإقليمية والوطنية في هذا المجال يكتسي بالتأكيد عند الجميع أهمية بالغة.

وفي هذا السياق، من الضروري تعبئة جهود جميع الدول وجهود الجهات المسؤولة دون استثناء، وفي مقدمتها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وشركاؤها على المستويات الإقليمية المختلفة، والمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة، وذلك بهدف صياغة استراتيجيات شاملة لبناء السلام تركز على بناء قدرات الدول المعنية وتعزيز تملكها لبرامج التخلص من عوامل الفقر والافتتال والهشاشة، وتوطيد مقومات الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولما كانت الوقاية من أهم وسائل حفظ السلم ومنع النزاعات، فعلى مجلس الأمن، انطلاقا من مسؤولياتها في هذا الإطار، مزيد دعم مبادرات منع نشوب النزاعات وتعزيز سيادة القانون ونجاعة المؤسسات الوطنية ودفع الجهود الوطنية والأممية والدولية لتعزيز التنمية وضمان مقومات العيش الكريم لجميع الفئات والأشخاص في كل أنحاء العالم. وهذا ليس فقط الخيار الأسلم سياسيا وأخلاقيا، بل هو الخيار الأقل كلفة للأمم المتحدة والمجموعة الدولية على وجه العموم. فلا أمن ولا سلام دون تنمية اجتماعية كاملة وعادلة ومندمجة ومستدامة تحفظ كرامة الإنسان أينما كان وتمكن سائر الشعوب من كل حقوقها، وفي مقدمتها حقها في التنمية.

يعلم الجميع أن الجائحة التي عاشها العالم في السنة المنقضية ولا تزال للأسف مستمرة، أربكت كل مناح الحياة في العالم وأثرت تداعياتها على جميع الدول وأثرت في كل أوجه الحياة، لكن مخاطرها وتأثيراتها كانت أشدّ وطأة في سياقات الهشاشة والفقر، وهو ما يضاعف من مخاطر زيادة التوتّرات الاجتماعية والاقتصادية ونزاعات العنف والمآسي الإنسانية، وتهديد السلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق، وفي ظل هذه الأوضاع، نجدد دعوتنا إلى مزيد تعزيز التعاون الدولي في مواجهة هذا التهديد غير المسبوق، وفق رؤية تقوم على التضامن الإنساني الحقيقي والتآزر الفاعل، وتستوعب كلّ عوامل تغذية الصراعات وإطالة أمدها، خاصة أنّ مثل هذه الجوائح لا تعترف بالحدود ولا تستثني أحدا، كما أنّها تضع العالم بأسره في سباق مع الزمن في سياق من الهشاشة. ولا يمكن أن نكون في هذا السباق وفي هذا السياق فرادى، بل يجب أن نكون أمما متحدة.

ونحن نغتتم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على حتمية أن تكون اللقاحات والأدوية المحتملة لهذه الجائحة متاحة للجميع، حيث لن يكون أحد في مأمن ما لم يكن الجميع في مأمن. كما نغتتم هذا الاجتماع لدعوة كافة أطراف النزاعات في العالم كله إلى الاستجابة لنداء الأمين العام لوقف كافة أشكال الاقتتال والامتنال للقرار 2532 (2020) الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع يوم 01 تموز/يوليه 2020 بمبادرة من تونس وفرنسا، وهو القرار الذي أثار السبيل للمجموعة الدولية من أجل معالجة هذه الجائحة بالنجاعة المطلوبة.

إننا في حاجة إلى النجاعة، في حاجة إلى استشراف طرق جديدة نبني بها مستقبلا جديدا للجميع على قدم المساواة دون استثناء. ونؤكد بهذه المناسبة التي تتولى فيها تونس رئاسة مجلس الأمن الدولي التزام الجمهورية التونسية بمواصلة خدمة السلم والأمن والتنمية المستدامة من أجل تحقيق التطلعات المشروعة لكل شعوب الأرض إلى عالم أكثر أمنا وعدلا وازدهارا لا يتخلف فيه أحد عن الركب. ومن بين الحقوق المشروعة التي يجب التذكير بها والتأكيد عليها في كل اجتماع وفي كل مقام حق الشعب الفلسطيني في أرضه. إننا مدعوون كلنا للمساهمة في صنع تاريخ جديد للإنسانية جمعاء، فلنكن جميعا في موعد جديد مع التاريخ.

بيان الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع لجمهورية كينيا، أوهورو كينياتا

أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتهنئتك، يا أخي، على توليك رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير 2021. وأهنئ أيضا أيرلندا والمكسيك والهند والنرويج التي انضمنا معها إلى مجلس الأمن بصفتنا أعضاء منتخبين للفترة 2021-2022.

وأشكر معالي السيد أنطونيو غوتيريش، والسيد موسى فكي محمد، والرئيسة السابقة إلين جونسون - سيرليف على إحاطتهم الزاخرة بالمعلومات.

تتطلب منا هذه المناقشة الرفيعة المستوى أن نعيد النظر في علة وجود الأمم المتحدة: كيف يمكن جعل تعددية الأطراف ملائمة لصون السلام اليوم. ويدل تكريس الجزء الأكبر من جدول أعمال مجلس الأمن للنزاعات في أفريقيا على هشاشة الكثير من البلدان والمناطق في القارة. وإذا أردنا الامتثال للميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، فإن ذلك يعني أنه ينبغي لنا أن نستثمر أكثر في بناء نهج أكثر فعالية أو تنشيط الآليات القائمة للحفاظ على السلام وترسيخ الاستقرار في أفريقيا.

وفي أكثر الحالات هشاشة في أفريقيا، لم تنم قدرة الدولة بما فيه الكفاية حتى تتمكن من السيطرة على جميع أجزاء أراضيها بطريقة فعالة. وتتسم قدرة الدولة على إيصال المنافع العامة إلى جميع المواطنين بالمحدودية أيضا. وفي الوقت نفسه تضاعفت أخطر التحديات التي تواجه البلدان. وربما كانت العولمة قد زادت فرصنا الاقتصادية ولكنها زادت أيضا من تقليص دور الدولة. ومما يزيد من هشاشة الوضع أن المؤسسات المتعددة الأطراف كثيرا ما تقتصر على الموارد والدرابرة والولاية المناسبة للغرض من أجل تقديم الدعم الفعال إلى الدول التي تواجه تحديات أمنية كبيرة.

وتعد كفاءة الدولة وقدرتها على الوصول الأصل الوطني والعالمي الوحيد في صون السلام في الأوضاع الهشة. فإذا ما أخذنا، كمثال على ذلك، الاستجابات لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن الاختلاف الأكبر ليس بين النهجين الشرقي والغربي، بل بين الدول القادرة على توفير جسرا قوي لمواطنيها واقتصاداتها لكي تتمكن من التغلب على الأزمات الشديدة من ناحية، وتلك التي لا تستطيع حشد مثل هذه الجهود من ناحية أخرى.

وفي البلدان المنكوبة بالحرب أو التي تتعافى منها، لن يكون متاحا صون السلام إلا إذا توفرت لديها القوة اللازمة للسيطرة على أراضيها، فضلا عن توفير الخدمات العامة. وبالتالي يتعين على النظام المتعدد الأطراف الذي تجسده الأمم المتحدة مساعدة الدول الهشة في الحصول على هذه القدرات. وينبغي أن تتضمن العمليات السياسية المعنية ببناء السلام ولديها قرارات ملزمة صادرة عن مجلس الأمن عناصر قابلة للقياس فيما يتعلق بتعزيز الدول.

وأود أن أختتم بياني بأربعة مقترحات لبناء تعددية الأطراف ومناسبة لعصرنا.

أولا، يجب علينا قبول معارف أصحاب المصلحة الأقرب إلى الأزمة والاستفادة منها. ويعني ذلك الاستماع إلى الجهات الفاعلة الوطنية الملتزمة ببناء جسور سياسية بين الحزبين وغير الحزبيين لصون السلام والأمن، فضلا عن تمكينها. وينبغي أن يتوافق هذا التركيز مع إعطاء مجلس الأمن الأولوية للتعاون الأوثق مع آليات مثل الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة القيام بالمزيد لتعزيز قدرة مؤسسات الدولة الرئيسية خلال عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وستؤدي لجنة بناء السلام دوراً مهماً ستدعمه كينيا بقوة خلال العامين المقبلين.

ثالثاً، ينبغي ألا نسمح لجائحة "كوفيد-19" سبباً رئيسياً لانعدام الأمن. وإذا لم تحصل البلدان الهشة على اللقاح على الفور، فسوف تتحول مشاكلها الاقتصادية على الأرجح إلى تحديات سياسية وأمنية. ولذلك ينبغي اعتبار الحصول على لقاح "كوفيد-19" بتكلفة ميسورة وسريعة استثماراً قيماً في السلام. وأنتي عليكم، سيدي الرئيس، للدور المحوري الذي اضطلعت به تونس في اتخاذ القرار 2532 (2020) الذي سلم المجلس بموجبه بالأثر الخطير والمدمر للجائحة، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة النزاع أو في حالات ما بعد النزاع.

ويتمثل اقتراحي الرابع في أنه يجب علينا أن نعزز دور أفريقيا وبلدان الجنوب في النظام المتعدد الأطراف. ويمر الطريق إلى التنشيط الفعال لتعددية الأطراف من أجل تحقيق السلام والأمن العالميين عبر أفريقيا موحدة وبلدان الجنوب بإشراكها وتمكينها. وفي هذا الصدد، أحيي زميلنا العضو المنتخب سانت فنسنت وجزر غرينادين على أن تصبح "زائداً" واحداً" تشكل، مع ثلاثة أعضاء أفريقيين في مجلس الأمن (مجموعة 1+3). ويسمح العمل المشترك الذي تؤديه المجموعة لمئات الملايين في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وأجزاء أخرى من العالم بالاعتقاد بأهمية صوتهم في مجلس الأمن. وسيؤدي هذا الاعتقاد إلى مزيد من الثقة بالأمم المتحدة وقراراتها. ولهذا السبب أنيطت ببعثتنا لدى الأمم المتحدة مهمة أن تكون صوتاً قوياً لأفريقيا الموحدة وبلدان الجنوب في الجمعية العامة.

بيان رئيس جمهورية النيجر، محمدو إيسوفو

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أهنئ الرئيس قيس سعيد والرئيس التونسي لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير 2021. أشكر الرئيس سعيد على تنظيمه مناقشة اليوم الهامة بشأن تحديات صون السلام والأمن في السياقات الهشة. ولن ينسى شعب النيجر أبداً أن تونس هي التي رعت انضمام بلدنا إلى الأمم المتحدة في 20 أيلول/سبتمبر 1960، أي بعد أكثر من شهر بقليل من نيل استقلاله. وهذا سبب آخر لأن نؤكد لكم، سيدي الرئيس، استعداد النيجر لتقديم كل الدعم الكامل الذي تحتاجه تونس طوال فترة رئاستها للمجلس وما بعدها.

وكما نعلم جميعاً، فمن الصعب جداً تعريف السياقات الهشة. لأن الهشاشة أكثر من مجرد مسألة نمو اقتصادي أو مسألة مؤسسية أو نزاع. فعلى سبيل المثال، يحسب صندوق السلام مؤشر الدول الهشة استناداً إلى 12 معياراً، منها، في جملة أمور، عدم المساواة الاقتصادية والخدمات العامة والضغط الديمغرافية وضغوط الهجرة والمسائل الأمنية، بما في ذلك الإرهاب، وتغير المناخ والانتقاسات العرقية وحقوق الإنسان والتدفقات المالية غير القانونية والفساد والظروف التجارية غير المواتية والتكنولوجيات الجديدة.

ووضع البنك الدولي أداة لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية مختصة بقياس الإدارة الاقتصادية والسياسات الهيكلية وسياسات المساواة الاجتماعية والإدماج وسياسات الحوكمة. وعندما ينخفض بلد إلى ما دون مستوى معين، فإنه يعتبر هشاً. كما تعرف الدول الهشة بأنها

”التي لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية للفقراء بسبب عدم رغبة الحكومة أو عجزها

عن تقديمها“

أو الدول التي تعاني من:

”ضعف القدرات على أداء مهام الحوكمة الأساسية التي تقتدر إلى القدرة على إقامة

علاقات بناء ومفيدة على نحو متبادل مع المجتمع“.

وتعتبر البلدان التي استضافت بعثة تابعة للأمم المتحدة أو بعثة إقليمية لحفظ السلام أو بناء السلام في السنوات الثلاث الماضية، هشة أيضاً. ويلاحظ أن حالات الهشاشة والنزاع والعنف تؤثر على البلدان المنخفضة الدخل التي يشار إليها على أنها ”البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه صعوبات“ والبلدان المتوسطة الدخل التي يشار إليها بأنها ”دول متوسطة الدخل ضعيفة أو فاشلة“.

ويبين تقرير صادر عن مصرف التنمية الأفريقي، من الهشاشة إلى القدرة على الصمود: إدارة الموارد الطبيعية في السياقات الهشة في أفريقيا، أن جميع الدول تقريباً التي تمر بحالات بالغة الهشاشة كانت، وقت نشر التقرير، تتمتع بموارد طبيعية وفيرة، مما يثبت أن سوء إدارة الموارد الطبيعية عامل من عوامل النزاع، وبالتالي مسبب من مسببات الهشاشة، في حين أن هذه الموارد عندما تدار بشكل جيد، فإنها تكون ينبوع القدرة على الصمود. ومن أكثر الأمثلة دلالة سيراليون، البلد الغني بالماس. يقول مصرف التنمية الأفريقي في تقريره أن الهشاشة

”تمتد عبر طائفة واسعة تنتوع من حيث النطاق الجغرافي وتواتر النزاع، الذي يتراوح بين الأعمال العدائية المعلنة بين الأطراف المتحاربة والدول الراسخة التي تشهد أعمال عنف متقطعة. ويمكن أيضا أن تكون نتيجة انتخابات فاشلة أو معيبة، أو محاولة لتعديل الدستور لتحقيق مكاسب سياسية نفعية، أو كارثة طبيعية و/أو [جائحة]“.

كان هناك 58 سيافًا هشا في جميع أنحاء العالم في عام 2018.

ويبدو أن الهشاشة هي أحد أكبر التحديات في القرن الحادي والعشرين، خاصة وأن السياقات الهشة تشكل على نحو متزايد ساحة للتنافس الجغرافي السياسي. فالنزاعات والإرهاب والجوائح والتشريد القسري والكوارث والمجاعة غالبا ما تكون متجذرة في الهشاشة. وهذه العوامل هي أسباب للهشاشة ونتيجة لها في آن واحد. ويتزايد تركيز الفقر في السياقات الهشة. وإن لم نعمل شيئا اليوم، فإن 80 في المائة من فقراء العالم يمكن أن يعيشوا في سياقات هشة، وهو ما يتعارض مع رؤية العالم الأفضل المكرسة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويقدر أن 65 في المائة و 60 في المائة من سكان العالم يعيشون في دول هشة حيث لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الماء والغذاء الكافي. وتفاقم جائحة فيروس كورونا الحالية من الحالة، وتهدد بمحو عقود من التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر والتنمية. وفي عام 2020، سقط ما بين 18 مليون و 27 مليون شخص آخر في براثن الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدفق المشردين داخليا واللاجئين في ازدياد.

يجب أن نعترف بالهشاشة ونجعل التصدي لها أولوية إذا أردنا عالما أفضل. وعلينا أن نأخذ في الاعتبار مدى تعقيدها وأن نواجهها بكل أبعادها. ويجب ألا يغيب عن بالنا أبدا الهدف النهائي المتمثل في جلب الأمل والحياة الأفضل لجميع الناس الذين يعيشون في سياقات هشة. وسنحتاج إلى تكثيف جهودنا الرامية إلى الوقاية والسلام والأمن بموارد أكبر، والاستثمار في المزيد من المعونة التي تتسم بقدر أكبر من الذكاء في السياقات الهشة، والاستثمار في البيانات لتحسين فهم مختلف حالات الهشاشة من أجل التنبؤ بقدرة الحكومات على تقديم حلول شاملة لحالات الهشاشة فيها وتعزيز هذه القدرة من أجل تحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ومن الضروري بالطبع تعزيز الهياكل الدولية والإقليمية لإدارة الحرب والسلام.

وباختصار، يجب معالجة أسباب الهشاشة. وهذا يتطلب تعاونا أكبر فيما بين الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام والأمن. وينبغي تشجيع مؤسسات، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، التي لديها مرافق للدول الهشة، على القيام بالمزيد.

ومن الواضح أن أفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من السياقات الهشة. ومساعدة أفريقيا على تنفيذ خطة عام 2063، فضلا عن خططها ومشاريعها، هي السبيل الوحيد لانتشال القارة من حالة الهشاشة. ومن الضروري بوجه خاص دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والخطط الرامية إلى تطوير البنى التحتية والزراعة والصناعة في أفريقيا وإيلاء اهتمام خاص للمناطق الهشة مثل منطقة الساحل، حيث تواجه الدول جميع عوامل الهشاشة، بما في ذلك التحديات الأمنية والمناخية والديمقراطية. نحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى مؤسسات ديمقراطية قوية في المنطقة، وإلى تعزيز وسائل الدفاع والأمن، وإلى تحقيق قدر أكبر من التنمية. ونحتاج، على وجه الخصوص، إلى ولاية بموجب الفصل السابع للقوة المشتركة تابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن أوسع مشاركة ممكنة من المجتمع الدولي في التحالف

الدولي ضد الإرهاب في منطقة الساحل. ونجدد دعوتنا لجميع شركائنا التقنيين والماليين لتمويل برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المعتمد في نواكشوط في كانون الأول/ديسمبر 2018. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على دعوته المستمرة لصالح شعوب منطقة الساحل.

ونأمل أن تكلل الرئاسة التونسية لمجلس الأمن بنجاح كبير.

بيان رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، رالف إ. غونسالفيس

تتشي سانت فنسنت وجزر غرينادين على الجمهورية التونسية لعقد المناقشة المفتوحة اليوم. إن معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة أمر أساسي لصون السلام والأمن. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على تبادل الأفكار الهامة بشأن هذا الموضوع البارز. وإني ممتن بشكل خاص للتفكير العميق في هذا الموضوع من جانب رؤساء تونس والنيجر وكينيا - الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - الذين تعمل سانت فنسنت وجزر غرينادين بشكل وثيق مع بلدانهم في المجلس بوصفها "زائداً واحد" من مجموعة 1+3. كما أشكر أخي أوهورو كينياتا، رئيس كينيا، على كلماته الطيبة عن بلدي.

لقد كان عام 2020 عاماً صعباً للغاية. وقد قدم دروساً هامة كثيرة، ولا سيما فيما يتعلق بأهمية تعددية الأطراف. وفي ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية والمتعلقة بالصحة العامة المستمرة في التزايد في جميع أنحاء العالم، هناك حاجة واضحة وأنية إلى حلول عملية تركز على الناس تعزز الملكية الوطنية في البلدان التي تحتاج إلى المساعدة. لا شك في أنه لا يوجد علاج سحري للأسباب الجذرية للهشاشة، التي تشمل، في جملة عوامل أخرى، الآثار الموهنة لتغير المناخ وتدهور البيئة، وانعدام الأمن الغذائي والصحي، والفقر، والتخلف. ولكن من خلال التضامن والعمل الجماعي، يظل تحقيق مستقبل أفضل في متناول من يتوقون إليه، من هايتي إلى القرن الأفريقي، ومن منطقة الساحل إلى اليمن.

وخلال رئاستنا في تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت سانت فنسنت وجزر غرينادين حدثاً رفيع المستوى بشأن الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن (انظر S/2020/1090). ونغتنم الفرصة التي تتيحها جلسة اليوم لنذكر بأن مقدمي الإحاطات وأعضاء المجلس وعضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، بحكمتهم الجماعية، دعوا إلى اتباع نهج شامل ومنسق على نطاق المنظومة بأسرها لمعالجة الأسباب الجذرية والمباشرة للهشاشة وانعدام الأمن، بما في ذلك الأسباب التي تركت إلى حد كبير دون تسوية بسبب العملية السريعة لإنهاء الاستعمار.

ويجب أن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدور قيادي وهو يعمل بشكل أوثق مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل تعزيز الحلول الإنمائية لتحديات السلام والأمن. ويجب علينا أيضاً أن نستفيد بوتيرة أكبر من الدور الاستشاري الاستراتيجي للجنة بناء السلام وقدرتها على عقد الاجتماعات لتعبئة الشركاء المتعددي الأطراف، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، من أجل مساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في بناء المؤسسات وتعزيز القدرات والتصدي لتحديات الهشاشة.

وفيما نتقدم معاً في هذا العقد الهام من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحتاج جميع الدول الأعضاء إلى إرادة سياسية أكبر إذا أردنا أن نفي بوعدا بعدم ترك أحد وراء الركب. ونكرر مناشدتنا للبلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الخارجية؛ وتقديم المساعدة الموسعة إلى المناطق المتضررة من النزاع من خلال القروض الميسرة وتخفيف عبء الديون والمشاريع السريعة الأثر؛ وتقديم المزيد من الدعم للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره من أجل الحد من المخاطر الأمنية التي يحركها المناخ في السياقات الهشة.

ونكرر أيضاً دعوات السير هيلاري بيكلز، المتحدث الرئيسي باسم بلدنا في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لإنجاز عملها الهام وتقديم تعويضات عن الجرائم التاريخية المتمثلة في الإبادة الجماعية للسكان الأصليين واسترقاق الأفارقة والاستعمار العنيف، التي خلّفت إرثاً خطيراً من التخلف في أعقابها (انظر S/2020/1090). فيجب أن تشكل العدالة الإصلاحية جزءاً من أي برنامج إنمائي دولي جاد.

وأخيراً، نشجع جميع البلدان على التقيد التام بمبادئ القانون الدولي، والامتناع بذلك عن جميع أشكال الإكراه الانفرادي المفروض على الدول الأضعف. وحتى في أصعب الظروف، فإن الالتزام الراسخ بالمبادئ الخالدة للسيادة والاستقلال السياسي، في إطار تعددية الأطراف الناضجة، يوفر أكبر الضمانات ضد الفوضى والاضطراب.

إن تاريخ الحضارة الإنسانية قد تخللته تحديات رهيبية جمعت الناس معاً وأوجدت محفزات تمس الحاجة إليها لإحداث تغيير إيجابي. وكما وفرت الحرب العالمية الثانية قوة الدفع لإنشاء الأمم المتحدة للنهوض من رماد النزاع، فإن جائحة فيروس كورونا يمكن أن توفر أيضاً نقطة تحول حاسمة نسعى من خلالها، بصورة جماعية وجادة، إلى تعددية أطراف متجددة وفعالة تعمل لصالح جميع الأمم والشعوب. فلنغتتم هذه اللحظة ولنضع مستقبلاً أفضل للبشرية جمعاء. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء مناسب.

بيان وزير خارجية الولايات المتحدة المكسيكية، مارسيلو إيرارد كاساوبون

[الأصل: بالإسبانية]

أود أولاً أن أتقدم بالشكر لتونس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تحديات الحفاظ على السلام المستدام في السياقات الهشة، والشكر موصول كذلك للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيسة ليبيريا السابقة على بياناتهم.

وأود بداية أن أعرب عن تعازي المكسيك للنيجر وإدانتنا القوية للأعمال الإرهابية، أياً كانت قضيتها. وأوآسي النيجر وشعبها باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لا شك في أن من الضروري معالجة مسألة السلام والأمن في سياقات هشة من أجل التماس استجابات فعالة تعالج ظروف الهشاشة التي يمكن أن تؤدي إلى حالات النزاع أو تطيل أمدها.

إن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان متعددة الأبعاد وتتطور باستمرار. وليست هذه التهديدات مجرد تهديدات عسكرية أو سياسية في طبيعتها، بل هي ذات صلة بمسائل التنمية وحقوق الإنسان والظواهر البيئية والصحة.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة دورات جديدة من العنف وتزايد النزاعات في سياقات الهشاشة، التي تتفاقم بفعل عوامل مثل الفقر المزمن واستمرار أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتدهور البيئة وانعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز والاتجار غير المسؤول بالأسلحة وتهريبها.

وتفاقت هذه التحديات في عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا، ومن هنا جاءت الحاجة إلى رؤية أوسع وأكثر دعماً وإنسانية تسمح لنا بمعالجة الأسباب الجذرية والنزاعات.

لقد أثبت المجتمع الدولي أن استقرار البلدان المتضررة من النزاعات لا يعتمد على تحسين الأمن فحسب، بل أيضاً على تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وعلى التنمية المستدامة قبل كل شيء.

وتدرك المكسيك أن هناك حالات هشة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدول على تلبية المطالب المشروعة لشعوبها. ولا يمكن الحفاظ على السلام دون تعزيز المؤسسات الوطنية والمشاركة النشطة والشاملة للمجتمع كله، ولا سيما النساء والشباب.

وتؤمن المكسيك إيماناً راسخاً بأن السلام المستدام هو الركيزة الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها هيكل الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ونرحب باتخاذ الجمعية العامة مؤخراً القرارين التوأمين (القرار 75/201) وبتخاذ مجلس الأمن القرار 2558 (2020) بشأن استعراض هيكل بناء السلام في عام 2020، اللذين يؤكدان من جديد أن السلام المستدام أساسي لضمان الركائز الثلاث للمنظمة، بالإضافة إلى كونه مسؤولية مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة ككل.

ويجب أن نبحث عن حلول مع التركيز على الوقاية التي تتضمن تدابير شاملة. إن زيادة الأزمات الإنسانية المطولة بسبب السياقات الهشة وتأثير الجائحة تبين لنا جسامته التحديات المقبلة. وكما ورد في قرار الجمعية العامة 274/74، تتطلب الجائحة استجابة عالمية تقوم على الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد

الأطراف لضمان حصول الجميع على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية للتصدي لمرض كورونا بغية التخفيف من الآثار السلبية ومنع تفشي الأمراض. إن إمكانية وصول الجميع إلى اللقاحات، الأمر الذي لم يتوفر بعد، شرط لا بد منه للتغلب على هذه الجائحة.

وفي حين أن لدى مجلس الأمن القدرة على معالجة النزاعات، فمن الضروري الاعتراف بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي التي تملك القدرة على الإسهام في تهيئة الظروف لمنع عودة نشوب النزاعات وبالتالي تحقيق السلام المستدام. ولذلك يجب أن ننشئ حواراً فعالاً ومستمرًا بين مجلس الأمن وكيانات تلك المنظومة، وأن نعزز التحالفات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، لضمان أن تستجيب استراتيجيات بناء السلام وحفظ السلام للحقائق الإقليمية والوطنية.

ويجب علينا أيضاً تحسين التنسيق الفعال مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمعالجة الديناميات التي تؤثر على البلدان في السياقات الهشة. وكما أشار الأمين العام، فإن الاستثمار في الوقاية أقل تكلفة من الاستثمار في إدارة النزاعات وإنشاء هياكل لحفظ السلام يمكن أن تستمر لعقود.

يجب أن نستخدم الدور الاستشاري للجنة بناء السلام استخداماً استراتيجياً.

وعلىنا أن نتعافى من الأزمة الصحية والاقتصادية الحالية بالتزام متجدد وتضامن دولي حتى لا نترك أحداً وراء الركب. ولن يتسنى ذلك إلا إذا اعتمدنا نهجاً جديدة تتجاوز إدارة النزاعات وتحقق الانتقال من حالات النزاع وانعدام الأمن إلى وضع البلدان على طريق الاستقرار والتنمية.

وفي سياق الجائحة الحالية، بات من الملح أكثر أن يكفل مجلس الأمن إقامة سلام مستدام يكون فيه رفاه الناس وأمنهم على الدوام محور التركيز الرئيسي لأعماله.

بيان وزيرة خارجية النرويج، إيني إركسون سريدي

أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، وتونس على تنظيم هذه المناقشة الهامة. إن صون السلام والأمن في السياقات الهشة يتطلب بذل جهد حازم وطويل الأجل، يقوم على فهم راسخ للأسباب الجذرية للهشاشة.

أولاً، إن سوء الإدارة وانتهاكات حقوق الإنسان، إلى جانب الافتقار إلى التنمية وندرة فرص العمل وضعف آفاق المستقبل، هي مؤشرات على أن البلدان والمناطق تنتقل إلى حالة من الهشاشة.

ثانياً، يعزز الفساد المنظم وعدم المساواة بعضهما بعضاً ويزيدان من خطر نشوب النزاعات وزعزعة الاستقرار. وهذا بدوره قد يزيد من إمكانية نمو الجماعات الإرهابية من خلال تزويدها بالأموال وإمكانية الوصول إلى المجندين.

ثالثاً، هناك تداخل كبير بين الهشاشة والقابلية للتأثر بالعوامل المناخية. ومن بين البلدان العشرين الأكثر تأثراً بتغير المناخ، يعاني نصفها أيضاً من نزاعات عنيفة. وتتطلب مساعدة البلدان والمناطق في إنهاء النزاعات وإرساء أسس السلام المستدام عملاً متضافراً على مستوى جميع ركائز الأمم المتحدة ومؤسساتها.

وتؤيد النرويج دعوة الأمين العام إلى زيادة كبيرة في دبلوماسية السلام. ونحن مقتنعون بأن الإصلاحات التي اعتمدها جعل الأمم المتحدة تدريجياً أكثر مراعاة لظروف النزاعات وأكثر مرونة على الصعيد القطري. إن منظومة الأمم المتحدة الآن في وضع أفضل لتبني نهج على نطاق المنظومة.

وتؤيد البعثات السياسية للأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، دوراً حاسماً فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية والوساطة. ونعتقد أن مجلس الأمن يمكنه أن يستفيد أكثر من الموارد المشتركة للجيل الجديد من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جهوده الرامية إلى الحفاظ على السلام.

فالحروب والنزاعات تلحق أكبر الضرر بالسكان المدنيين. وما زالت النرويج تشعر بقلق عميق لأن الخسائر البشرية الناجمة عن النزاع والهشاشة ما زالت في ازدياد، الأمر الذي تزيد جائحة مرض فيروس كورونا من تفاقمه. ويجب أن تكون حماية المدنيين في صميم تدخلاتنا، مع تركيز اهتمام خاص على الفئات الأكثر ضعفاً. ويؤدي انعدام الحماية إلى تأجيج النزاعات والتشريد وانعدام الثقة.

إن الهجمات ضد تلاميذ المدارس، مثل تلك التي تتفدها بوكو حرام، غير مقبولة. ويجب حماية جميع الأطفال وإتاحة إمكانية حصولهم على التعليم بأمان وضمان سلامتهم في المدارس.

وفي خضم الدمار والصدمات النفسية، كثيراً ما يقع على عاتق النساء مهمة إعادة بناء ما تم تدميره: الثقة والوحدة والبنية التحتية والمؤسسات. وفي مالي، تعمل النرويج بتكليف من جميع الأطراف الموقعة لدعم زيادة إشراك المرأة على نحو مشروع وتمثيلي في اللجان الرسمية المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

إن إشراك المرأة مسألة حقوق كما أنه مسألة نتائج. ولا يمكن لأي مجتمع أن ينجح حقا من دون مشاركة المرأة بصورة نشطة. ولدى مجلس الأمن ولاية لمنع نشوب النزاعات باستخدام الوسائل السلمية، وهي ولاية تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة.

ونعتقد أنه ينبغي أن يركز المجلس بقدر أكبر على الإنذار المبكر وأن يولي مزيدا من الاهتمام للدول الهشة المهددة بالنزاع.

ويجب أن نوسع نطاق التحليل وأن نعزز قدرة المجلس على العمل. وتشكل مبادرات من قبيل الإحاطات غير الرسمية للتوعية بالحالة وبعثات تقصي الحقائق خطوات إيجابية، ولكن يمكن للمجلس أن يستخدمها على نحو أكثر نشاطا للعمل قبل اندلاع النزاعات.

إن الجهود المبذولة لتفادي النزاعات ومنع نشوبها بالوسائل السلمية لا تخفف من المعاناة الإنسانية فحسب، بل إنها تتفقد أيضا المجتمع الدولي من التكاليف المالية الكبيرة لعمليات السلام وإعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء النزاع.

وتؤدي عمليات الأمم المتحدة للسلام دورا رئيسيا في معالجة مسائل الهشاشة في سياق تنفيذ ولاياتها. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى بناء قدرات المؤسسات القضائية والأمنية لإنفاذ القانون والتصدي للإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. وهذه الجهود حيوية للحفاظ على الاستقرار بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للبعثة.

ويمكن استخدام دور لجنة بناء السلام ومواردها على نحو أفضل، لا سيما في الحالات الانتقالية التي يجري فيها إنهاء عمليات السلام تدريجيا. إن العمل معاً يجهز الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، بشكل أفضل لفهم التهديدات الأمنية الناشئة والتصدي لها، بما في ذلك بروز الجهات غير الدول في النزاعات.

ونثني على إنجازات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تأمين المناطق التي كانت تسيطر عليها حركة الشباب سابقا. واتخذت النرويج قرارا مبكرا بتوفير أموال لتحقيق الاستقرار للسلطات الصومالية ومؤسسات البلد المعنية بتقديم الخدمات، وذلك بوصفها تكملة هامة للجهود العسكرية. وسيشكل اهتمام النرويج بالقانون الدولي واحترامها له، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أساس عملنا في مجلس الأمن.

وبصفتنا عضوا في المجلس، سنستخدم المعارف التي اكتسبناها من مشاركتنا في عمليات السلام لتعزيز جهود المجلس في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك في السياقات الهشة. وسنستخدم التزامنا بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لكفالة مشاركة المرأة وحقوقها في سياق جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. وسنعمل لتعزيز حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والاستفادة من وجهات نظر منظمات المجتمع المدني في المجلس.

أخيرا، ستعمل النرويج لضمان أن يناقش مجلس الأمن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في سياقات قطرية محددة وأن يقيم باستمرار الآثار المحتملة لتغير المناخ على جميع أجزاء جدول أعمال المجلس.

إذا تصرفنا اليوم، يمكننا أن نمنع أزمات الغد.

بيان وزير الدولة المنتدب لدى وزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية لفرنسا، جان - باتيست لوموان

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بداية، أود أن أهنئ تونس بحرارة على توليها رئاسة مجلس الأمن وأهنئ أعضاء المجلس الجدد - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند - وأرحب ببعض الوجوه المألوفة في بداية العام.

وأود أيضاً أن أعرب للرئيس ايسوفو وشعب النيجر عن تعازي فرنسا في أعقاب الهجمات التي وقعت في 2 كانون الثاني/يناير في قريتي تشومابانغو وزارومداري، والتي تسببت في وفاة عشرات المدنيين وإصابة كثيرين آخرين. وتدين فرنسا بأشد العبارات الممكنة تلك الجرائم البشعة، التي يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيسة ليبيريا السابقة.

إن هذه المناقشة شبيهة بالمناقشة التي عقدت في آذار/مارس 2018، خلال رئاسة هولندا، بشأن صون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.8213). وأود اليوم أن أشدد على ثلاث نقاط. أولاً، ملاحظة: إنني أعتقد أننا بحاجة إلى فهم واضح لعوامل الهشاشة وعواقبها. وثانياً، فلنتذكر إلى أي مدى وصلنا بفضل إصلاح منظومتنا للأمم المتحدة. وثالثاً، ربما ينبغي لنا أيضاً أن نتكلم عن كيفية تطور أطرنا الخاصة بالتدخل.

وبالعودة إلى الملاحظة الأولى، أعتقد أن عملية التحليل التي تدعونا إليها، سيدي الرئيس، ضرورية لأن كيفية فهمنا لعوامل الهشاشة لها عواقب سياسية على عمل منظومة الأمم المتحدة وشركائها.

وعوامل الهشاشة تلك، كما قيل من قبل، متعددة الأبعاد. ويمكن أن تكون مصادر للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ويمكن أن تؤدي إلى دورات لا نهاية لها من الأزمات. وأعتقد أن القاسم المشترك هو ضعف الدول. وتعرض هذه الهشاشة السكان وموظفي الأمم المتحدة لمخاطر جديدة، وبيئات أكثر خطورة، وتهديدات تتجاوز الحدود وتزدهر في سياق ضعف الشركاء من المؤسسات، بل وبسبب ثغرات في الحوكمة، مما يوفر أرضاً خصبة لنمو الإرهاب وإضعاف عمليات السلام.

وأعتقد أن هذه الملاحظة ينبغي أن تشجعنا على إضفاء اللامركزية على عملنا. وهذا أمر أساسي في معالجة الأزمات في بعدها الإقليمي، مع التركيز أيضاً، بالإضافة إلى إدارة الأزمات، على الوقاية وبناء قدرات الدول وبناء السلام، فضلاً عن تجاوز الاستجابة الأمنية. ولكن يجب علينا أيضاً أن نعالج الأسباب الكامنة وراء الهشاشة ككل. إنني أفكر في أثر تغير المناخ وحالة المشردين واللاجئين - وبعبارة أخرى، التحديات الإنسانية والصحية وعدم إشراك النساء والشباب في العمليات السياسية. وتشجع فرنسا هذا النهج في الأمم المتحدة وفي إطار مجلس الأمن.

وفي سياق الأزمة الصحية التي لا تزال نمر بها، كانت الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي التي أطلقها الأمين العام في 23 آذار/مارس 2020، والتي أعقبها اتخاذ القرار 2532 (2020)

بالإجماع في شهر تموز/يوليه الماضي، الذي اشتركت تونس وفرنسا في تقديمه، حدثا تاريخيا حاسما في الاستجابة الجماعية التي ينبغي للمجتمع الدولي القيام بها.

أما نقطتي الثانية فتتعلق كما قلت، بالتذكير بالتقدم المحرز. ففي ظل سلطة الأمين العام، قامت منظومة الأمم المتحدة بالفعل بإصلاح نفسها للتكيف مع هذه التحديات. واستجابة للبيئات الأكثر صعوبة، أعتقد أن عمليات حفظ السلام أصبحت أكثر فعالية وقوة ومرونة. وحماية المدنيين في صميم ولاياتها، وكذلك تعزيز الاحترام الصارم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولدعم عمليات حفظ السلام، أعتقد أننا نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى قوات أكثر قدرة على التنقل ومستجيبة ومجهزة جيدا ومدربة تدريباً جيداً، بما في ذلك من حيث اللغة. وأفكر بصفة خاصة في عملنا مع البلدان الناطقة بالفرنسية فيما يتعلق باللغة الفرنسية، التي تمكن أحياناً، في المناطق الناطقة بالفرنسية، من إقامة علاقة إيجابية مع السكان. ولذلك، تؤيد فرنسا جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بحفظة السلام الذين لقوا حتفهم في العمليات، وعلى وجه الخصوص 60 جندياً الذين ضحوا بحياتهم من أجل ذلك العمل المتقاني خلال عام 2020. وأشيد أيضاً بالمرونة التي أبانت عنها عمليات حفظ السلام في سياق أزمة مرض فيروس كورونا والتزام حفظة السلام، إلى جانب الدول المضيفة، بدعم الاستجابة لتلك الأزمة التي لم يسبق لها مثيل.

كما أحرص تقدم في تطوير أدوات بناء السلام وإدماجها. وتؤدي لجنة بناء السلام دوراً متزايداً في الدعم والرصد. وقد أصبح صندوق بناء السلام أداة رئيسية ثبتت فعاليتها. ولهذا السبب، ستضاعف فرنسا مساهمتها في الصندوق أربع مرات. كما سعت عمليات حفظ السلام أيضاً إلى تعزيز التكامل بين العنصرين المدني والعسكري، وهو ما لا يزال يشكل محور تركيز مستمر.

وتتجلى نقطتي الثالثة في أن مسؤوليتنا هي معرفة كيفية تحسين أطر تدخلنا. ويجب أن تأخذ إدارة الأزمات البعد الإقليمي بعين الاعتبار. ولمعالجة هذه الأزمات، يجب علينا أن نحسن استخدام الشراكات، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أذكر بدعم فرنسا للتمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات السلام الأفريقية، بما في ذلك من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. ويجب أيضاً زيادة الدعم المقدم للعمليات المخصصة. وفي هذا الصدد، تشكل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثالا ينبغي تشجيعه. وهدفنا هو أن تصبح القوة المشتركة مستقلة تماماً. ولتحقيق ذلك، فإنها لا تزال تحتاج إلى أكبر قدر ممكن من الدعم، الذي يجب أن يسهم فيه مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يتبلور السلام الدائم بدون أن يكون متأصلاً في التنمية المستدامة، تحسباً للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار باستمرار بُعد المناخ وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويدرك المجلس مدى التزام الرئيس إيمانويل ماكرون بهذا الجانب. وتوصلنا أيام قليلة فقط عن مؤتمر قمة كوكب واحد، وهذا هو النهج الذي نتبعه مع شركائنا في سياق الائتلاف المعني بمنطقة الساحل، الذي تشكل ركيزته الرابعة تحالف منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا التوصية بتكليف الأمم المتحدة بمهمة تحليل آثار تغير المناخ على الأمن الدولي وإصدار الإنذار المبكر بشأنها، وذلك من خلال تقرير للأمين العام يقدم مرة كل سنتين إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وأخيراً، من الواضح أن إدارة العمليات الانتقالية تتطلب قدراً أكبر من المرونة لمنع الانسحاب المفاجئ للوجود الدولي عند إغلاق عملية لحفظ السلام، على سبيل المثال. ويمكن لمجلس الأمن أن يسهم

في ذلك، على سبيل المثال، من خلال إنشاء بعثة سياسية خاصة لدعم السلطات بعد رحيل حفظة السلام، كما هو الحال في السودان. كما أن دور الرصد الذي تضطلع به لجنة بناء السلام مفيد للغاية في الحفاظ على تركيز المجتمع الدولي وتوفير استجابة إقليمية لحل الأزمات. وفي هذا السياق، من المهم أن يعمل المانحون الدوليون معاً لسد الفجوة وأن تتمكن الأفرقة القطرية، بقيادة المنسق المقيم، من قيادة عملية الانتقال هذه.

لقد دعوتنا، سيدي الرئيس، إلى المشاركة في التفكير في مجال يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات كثيرة. والأدوات اللازمة لمواجهة تلك التحديات في أيدينا. وفي الوقت الذي يحتفل فيه مجلس الأمن بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائه، يمكنه التعويل على فرنسا في أن تقوم بدورها كاملاً بطريقة حاسمة، كما هو الحال دائماً.

المرفق 11

بيان وزير الدولة للشؤون الأوروبية لأيرلندا، توماس بيرن

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة والمناسبة من حيث التوقيت، واسمحوا لي أن أهنئ تونس على رئاستها لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد، ورئيسة ليبيريا السابقة إلين جونسون - سيرليف على مساهماتهم البالغة الأهمية.

وأود في البداية أن أقدم تعازي إلى شعب النيجر في أعقاب الهجمات المروعة على المدنيين هناك. وأعبر عن تعاطفي مع الذين تضرروا.

وهذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في مجلس الأمن منذ أن شغلت أيرلندا مقعدها في 1 كانون الثاني/يناير. وتأخذ أيرلندا المسؤولية المنوطة بها بجدية بالغة. وسوف نكون عضوا فاعلا، وسنستخدم جهودنا لضمان أن يؤدي المجلس دوره الحيوي في صون السلم والأمن الدوليين.

وقد حددت أيرلندا، خلال فترة عضويتها في المجلس، ثلاث أولويات، أعتقد أنها تدخل في صميم مناقشة اليوم. وفي الواقع، فإن أولوياتنا المتمثلة في - بناء السلام، وتعزيز منع نشوب النزاعات، وضمان المساءلة - هي شروط أساسية لتحويل السياقات الهشة.

دعوني أتناول أولاً بناء السلام. ففي أيرلندا نعرف من تجربتنا الخاصة أن السلام عملية، وليس حدثا وحيدا. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يكون استباقيا في كل خطوة من خطوات عملية بناء السلام وصونه، لكي ينفذ الأرواح. وعلينا أن نهتم بالإنذارات المبكرة بشأن النزاعات وأن نفهم التفاعلات الكامنة. ويجب على المجلس الموحد أن يعمل مع جميع الأطراف لتعزيز الحوار والوساطة والتسوية السلمية للنزاعات، من أجل إنقاذ الأرواح. فهذا يضع ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ.

وينبغي للمجلس أن يعتمد على الموارد المتاحة له، ولا سيما لجنة بناء السلام. فيمكننا أن نحدث فرقا في الميدان في مجال بناء السلام والحفاظ عليه، بالعمل مع البلدان التي تعاني من الهشاشة. إننا نعلم من تجربتنا الحية في تعزيز السلام والمصالحة في جزيرة أيرلندا أن جهود بناء السلام تكون أقوى عندما تكون شاملة للجميع. ولذلك فإن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة منذ البداية للنساء والشباب، الذين يتأثرون بشكل غير متناسب بالنزاعات، ومشاركة المجتمع المدني في مبادرات صنع السلام وبناء السلام، أمر أساسي لتحقيق السلام في الأجل الطويل.

وتتطلب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بدور حيوي في صون السلام والأمن في السياقات الهشة وفي إيجاد حيز للحلول السياسية. غير أنني أود أن أعتنم هذه الفرصة لأتذكر لحظة السلام الذين قتلوا بصورة مأساوية في الأسابيع الأخيرة ولأشيد بجميع الذين فقدوا أرواحهم في خدمة الأمم المتحدة سعيا إلى تحقيق السلام. وأود كذلك أن أعني رحيل السير براين أوركهارت، الذي قدم إسهاما هائلا للأمم المتحدة وفي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى عقود عديدة.

وتسهم أيرلندا بتجربة أكثر من 60 عاما من الخدمة المستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وسنستفيد من تجربتنا في ذلك العمل. فينبغي لولايات هذه العمليات أن تكون أن تكون ملائمة

للغرض وأن تمول تمويلًا سليماً، مع وضع استراتيجيات انتقال واضحة في نهاية الولايات، لكي تكون فعالة بشكل تام.

وفيما يتعلق بموضوع تعزيز منع نشوب النزاعات، نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن ينظر إلى ما يتجاوز التهديدات التقليدية للسلم والأمن الدوليين إلى الدوافع المعاصرة للنزاعات وانعدام الأمن. وتشمل هذه التحديات تغير المناخ والتنافس على الموارد الطبيعية وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وقد أظهر لنا مرض فيروس كورونا كيف يمكن أن تنشأ تحديات كبرى بسرعة كبيرة وأن تؤثر بشكل أساسي على حياة الناس وسبل عيشهم على نطاق عالمي.

ويمكن لأنماط الطقس أن تسهم في الهشاشة وتؤدي إلى نشوب النزاعات. ففي الصومال ومنطقة الساحل وأماكن أخرى، يمكن أن يكون السكان المشردون بسبب الظواهر الجوية القاسية عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، مما يوجب النزاعات. ولكن على العكس من ذلك، تسفر الإجراءات المبكرة للتصدي لتغير المناخ عن جني ثمار السلام وبناء قدرة المجتمعات على الصمود وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ونحتاج، من أجل القيام بهذا العمل، إلى تحسين الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من مجلس الأمن إلى لجنة بناء السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وكذلك مع المنظمات الإقليمية. ومن شأن كفاءة عمل هذه الروابط في الممارسة العملية أن ينقذ الأرواح ويحسن الاستقرار. ومنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار وبناء السلام المستدام، على سبيل المثال، هي في صميم مشاركة الاتحاد الأوروبي في السياقات الهشة في جميع أنحاء العالم.

ومبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في أفريقيا مثال عملي على استجابة إقليمية قوية تتصدى، من بين تدابيرها، للعوامل الرئيسية مثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الأرجح أن نمنع نشوب النزاع غداً بفهمنا للأسباب الجذرية للنزاعات اليوم ومعالجتها.

وينبغي لمجلس الأمن كذلك أن يدرك كيف يمكن لإجراءاته أن تدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

وفيما يتعلق بتعزيز المساواة، وهي أولويتنا الثالثة، أعاد الأمين العام غوتيريش مؤخرًا التأكيد على مدى أهمية الحوكمة الخاضعة للمساءلة والشاملة والمستجيبة لبناء السلام والحفاظ عليه. فيجب أن تتاح للمجتمعات إمكانية الحصول على خدمات الأمن والعدالة المستجيبة والفعالة وعمليات العدالة الانتقالية الشاملة التي تركز على الضحايا. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لإنهاء الإفلات من العقاب على ممارسة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وضمان اتباع نهج شاملة تركز على الناجين في التصدي له.

فانتهاكات حقوق الإنسان هي السبب الجذري للنزاع وانعدام الأمن، في حين أن الالتزام بحقوق الإنسان واحترامها أمران حاسمان لكفالة مجتمعات يسودها السلام والإنصاف والعدل. فهناك قوة في الوقاية وعندما تحدث الأزمات، يجب علينا أن نتخذ إجراءات مبكرة لحماية الأفراد والمجتمعات، فضلاً عن حماية وتعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان الدولية. وفي حال حدوث انتهاكات، فإن المساواة هي المفتاح لكفالة عدم إفلات المسؤولين عن ارتكابها من العقاب. ويترتب على ذلك أنه من الضروري أن يدعم المجلس النظام الدولي القائم على القواعد، الذي نعتمد عليه جميعاً في أمننا ورفاهنا، وأن تحترم قرارات المجلس نفسه وتنفذ.

وقد ذكر مرة الحائز على جائزة نوبل للسلام وابن بلدي جون هيوم أن إنسانيتنا المشتركة تتجاوز خلافاتنا، على الرغم من أن "الاختلاف هو جوهر الإنسانية". تلك هي المسؤولية الرسمية التي نواجهها حول هذه الطاولة الإلكترونية: الاعتراف بالاختلاف وتقديره، ولكن عدم السماح له بأن يؤدي إلى الانقسام في سعينا إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين.

وإذ نتطلع إلى العامين المقبلين، ستعمل أيرلندا مع جميع الشركاء في المجلس ومع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بروح منفتحة وبناءة، من أجل التمسك بالمسؤولية التي أنيطت بالمجلس وللمضي قدما بجدول أعماله الحيوي.

بيان وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جيمس كليفرلي

أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام، غوتيريش، والسيد موسى فكي محمد والسيدة إلين جونسون - سيرليف على تحديد التحديات بوضوح.

كثيرا ما نرى الأثر المدمر للنزاع على بلد ما وجيرانه. فإذ تحتدم الحرب في سورية، لا يقوى أكثر من 9 ملايين من سكانها على تحمل تكاليف الإمدادات الغذائية الأساسية. وأكثر من 6 ملايين، من بينهم 2,5 مليون طفل، لاجئون بعيدا عن ديارهم. وعلى جانبي الحدود كليهما، لم يزد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) حالهم إلا هشاشة.

وتلك الهشاشة تحد رئيسي للسلام والأمن الذي ننشده جميعا. وبحلول عام 2030، سيعيش 80 في المائة من سكان العالم الذين يعانون فقرا مدقعا في دول ومناطق هشة. وإذ لا يزال ينصب اهتمامنا على الأثر الصحي لكوفيد-19، فإننا نعلم أن آثاره الاجتماعية والاقتصادية ستضخم ذلك الاتجاه. ونعلم كذلك أن التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي لا يمكن أن يتحققا من دون سلام.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر رئيسية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين: الشمول والشراكة والنهج المتكامل إزاء الهشاشة والأمن.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن عمليات السلام كثيرا ما تكون مجالا لعدد صغير من رجال ذوي علاقات قوية. ولكننا نعلم أن السلام لن يدوم إذا كان نصف السكان غير ممثلين على طاولة المفاوضات. ويجب أن يكون للنساء وقادة المجتمعات دور منذ البداية. فيمكن لمشاركتهم المجدية أن تمنع نشوب النزاعات وأن تدعم حل النزاعات وأن تحافظ على السلام.

إننا بحاجة إلى حماية النساء اللواتي يدافعن عن حقوقهن ومجتمعاتهن ومستقبلهن، وإلى إفساح المجال لهن. وقد دعمت المملكة المتحدة شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني في وضع إطار لحماية بانيات السلام. إننا نحث جميع الدول الأعضاء، بوصفنا قائمين بالصياغة في المجلس بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على الالتزام بتوصياتها.

وبالانتقال إلى النقطة الثانية، فإن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يصيران أقوى معا كشريكين من أجل بناء السلام. والتعاون الذي حقق اتفاق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ووساطة الاتحاد الأفريقي في السودان مثالان على الكيفية التي تعزز بها شراكتنا السلام.

وأنتي على التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في إسكات المدافع وتعزيز هيكل السلام والأمن الأفريقي، وفريق الحكماء وشبكة الوسيطات الأفريقيات.

ومن خلال الأمم المتحدة، تساعد المملكة المتحدة في تدريب حفظة السلام الأفارقة. فقد نشرنا مؤخرا 300 من الأفراد العسكريين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وأرحب أيضاً بالاجتماع الاستثنائي الذي عقده مؤخراً رؤساء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمناقشة الشواغل الأمنية الإقليمية. غير أن الحل لن يتحقق بالمناقشات فحسب بل أيضاً بخيارات وإجراءات صعبة.

ثالثاً، أود أن أذكر أهمية اتباع نهج متكامل لمنع نشوب النزاعات. إن القرارين التوأمين اللذين اتخذنا مؤخراً بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، (القرار 2558 (2020) وقرار الجمعية العامة 201/75)، يبينان تصميم المجتمع الدولي على معالجة الأسباب قبل أن تبدأ المدافع بإطلاق النار. ولدينا آليات تساعدنا على ذلك، مثل النظام القاري للإنذار المبكر التابع للاتحاد الأفريقي، الذي تدعمه المملكة المتحدة. وينبغي أن تشمل التدخلات الفعالة العمليات الإنسانية والإنمائية وعمليات بناء السلام. وعملت المملكة المتحدة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على وضع التوصية المتعلقة بالصلة بين الإنسانية والتنمية والسلام، التي ستوجه التدخلات في المستقبل.

ومن المهم أيضاً أن تواصل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تطوير شراكاتها العملية. ونرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وحكومة بوركينا فاسو، الذي ساعد على تحرير 700 مليون دولار من تمويل البنك الدولي.

وخلاصة القول، إن التحديات التي تواجه الحفاظ على السلام ما زالت تتزايد، كما صارت تكاليف استبعاد المرأة وعدم التفكير بشكل كلي أكثر وضوحاً. لكن هناك ضوء. وقد اتخذت الأمم المتحدة خطوات إيجابية فيما يتعلق بقدرتها على صون السلام في الأوضاع الهشة، بما في ذلك من خلال برنامج الأمين العام للإصلاح.

وقد تعززت قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات والتصدي لها من خلال صندوق بناء السلام والنداء المتعدد السنوات ومستشاري السلام والتنمية. إن لجنة بناء السلام الآن منتدى حاسم الأهمية للتعاون الدولي بشأن الدول والمناطق الهشة.

ومن الأهمية بمكان أن نفهم على نحو أفضل أهمية صنع السلام وبناء السلام الشاملين. ونعلم أننا نكون أكثر فعالية عندما نعمل مع الشركاء الإقليميين بشأن التحديات المعقدة، ونعرف قيمة معالجة دوافع النزاع قبل إطلاق النار. وفي عالم أخذ في التطور، ونحن نواصل التكيف معه، فإن شراكاتنا هي قوتنا والإدماج هو أمننا والجائزة هي السلام.

بيان نائب وزير خارجية فييت نام، لي هواي ترونغ

أود أن أشكركم، سيدي، على ترؤسكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع وجيه وهام. كما نشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة.

إذا كان هناك من انطباع تركه عام 2020 فهو أن مرض فيروس كورونا أظهر بوضوح أكبر الهشاشة الشديدة في عالمنا وأوجه القصور الشديدة لقدرتنا على التصدي لهذه التحديات العالمية. وفي كانون الثاني/يناير 2020، قبل ظهور الوباء، كنا بالفعل نتقاسم الشواغل بشأن استمرار النزاعات والعنف في العديد من مناطق العالم. بيد أن الصدمات الناجمة عن أكبر أزمة صحية في القرن الماضي أدت إلى تفاقم العديد من الحالات المتأثرة بالنزاعات، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي. وقد ازداد الفقر والجوع لأول مرة منذ عقود. وهناك الكثير من الأزمات الإنسانية، بما فيها تلك المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا.

ولا تقتصر الهشاشة على حالات داخل الحدود الوطنية أو الإقليمية. وأسبابها الجذرية هي الفقر المزمن وانعدام الأمن الغذائي والمائي وتغير المناخ. إن سياسة القوة والإكراه الانفرادي والإملاءات أو انتهاكات القانون الدولي تجعل السلم والأمن الدوليين أكثر هشاشة من أي وقت مضى.

ولكن عام 2020 لم يخل من الأمل. ونادرا ما كانت الدعوة إلى التعاون الدولي والمتعدد الأطراف بهذه القوة والوضوح. ولا يزال السلام والتعاون والتنمية الاتجاه الرئيسي، بدلا من الأعمال العدائية والنزعة الانفرادية. ويتطلب صون السلام والأمن في السياقات الهشة نهجا شاملا ومنهجيا يشمل جميع مراحل السلام، يتبعه جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وأود أن أؤكد على عدد من النقاط.

أولا، ينبغي أن تكون الأسباب الجذرية للنزاعات والهشاشة في صميم أي حلول طويلة الأجل. ويجب معالجتها بشكل شامل. والملكية الوطنية، بدعم إقليمي ودولي قوي، أمر أساسي لإيجاد حلول فعالة محددة السياق. وينبغي مساعدة البلدان النامية والبلدان في سياقات هشة بتزويدها بالموارد الكافية وتمكينها من الوصول إلى الأسواق وبناء القدرات لمواجهة التحديات المتفاقمة.

ثانيا، نظرا لمسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي له أن يعتمد نهجا واسعة النطاق وشاملة، وأن يحافظ على الوحدة والاستجابة، وأن يعزز التنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية من أجل تشجيع التغييرات في الميدان. وينبغي للمجلس أن يبذل جهودا لتحسين استخدام الأدوات المتاحة له، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وينبغي له أيضا ألا يولي مزيدا من الاهتمام للنزاعات فحسب ولكن أيضا لحالات ما بعد النزاع، لا سيما في معالجة عواقب النزاعات على رفاه الإنسان والتنمية المستدامة، مثل المشاكل المتصلة بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

ثالثا، بما أن أسباب الهشاشة يمكن أن تكون دولية ومترابطة، فإن النظام المتعدد الأطراف، الذي تشكل الأمم المتحدة مركزه، يظل إحدى الوسائل الهامة جدا لتنسيق الجهود العالمية. ويجب أن نؤكد مجددا على الالتزامات بدعم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في العلاقات بين الدول وأن نعززها. وينبغي أن نستخدم دور المنظمات الإقليمية في إطار نظام الحوكمة العالمي، وأن نعزز التعاون بين الأقاليم في وضع

وتنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة الهشاشة. ولا يزال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما تلك التي تتصدى لمنع نشوب النزاعات، إحدى أولويات فييت نام بوصفها عضوا في مجلس الأمن في عام 2021.

”السلام هو أعلى قيمة لدينا وجوهر عملنا“. ذلك ما قاله الأمين العام أمام المجلس قبل عام، في أول مناقشة مفتوحة في عام 2020 برئاسة فييت نام (انظر S/PV.8699). وتدرك فييت نام بعمق التهديدات التي يتعرض لها السلام في الحالات الهشة - سواء كانت هذه التهديدات قبل النزاعات أو أثناءها أو بعدها، وسواء نجمت عن التحديات الناشئة لتغير المناخ والأوبئة أو عن الأزمات الدولية والإقليمية الأخرى. إن فييت نام، بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس الأمن، على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لبناء عالم أفضل وأكثر مرونة. فلنأمل أن يشهد عام 2021 مزيدا من القوة والفعالية في مساعيها المشتركة للتصدي للتحديات وأوجه الهشاشة المشتركة.

بيان وزير خارجية الهند، هارش فاردان شرينغلا

في البداية، أشكر تونس على تنظيمها مناقشة مفتوحة اليوم، وأنه بحضور رئيس تونس، فخامة السيد قيس سعيد، بصفته رئيس مجلس الأمن. وأتقدم بأطيب تمنياتي لتونس برئاسة ناجحة للمجلس في كانون الثاني/يناير. كما أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والرئيسة السابقة لليبيريا على إحاطاتهم بشأن هذا الموضوع الهام.

وأود أن أعرب عن أعمق تعازينا النيجر في أعقاب الهجوم الإرهابي الجبان. ويؤكد ذلك الهجوم مرة أخرى ضرورة أن يتحد المجتمع الدولي في كفاحه ضد الإرهابيين ومن يدعمهم .

وتنشأ الهشاشة أصلا من غياب العقد الاجتماعي أو انهياره بين الشعب وحكومته. وتعاني الدول الهشة من مختلف أشكال العجز من بينها عجز هياكل الحكم وضعف القدرة المؤسسية والشرعية السياسية، مما يزيد من خطر عدم الاستقرار ونشوب النزاعات العنيفة. وربما تتسبب الأيديولوجيات السياسية المتطرفة في انهيار العقد الاجتماعي مما يدفع البلد نحو الهشاشة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ارتباط شديد بين هشاشة الدولة والفقر والإرهاب والتعصب والتطرف العنيف والجوائح أو الاعتداءات من قبل القوى الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية.

وكثيرا ما يتم التقليل من شأن الأثر الإقليمي للهشاشة. والواقع أن للدول الهشة آثارا سلبية مباشرة على الدول المجاورة، بما في ذلك ما يتعلق بتدفقات اللاجئين وتوفير الملاذ الآمن للإرهابيين والجريمة المنظمة والجوائح والاتجار بالأسلحة، ضمن أمور أخرى. ويضيف تغير المناخ وندرة المياه وحروب الموارد أبعادا جديدة إلى التعقيدات القائمة.

وفي حين تتجذر الديمقراطية في أفريقيا دون شك، لا سيما من خلال عمليات نقل السلطة سلميا، فلا تزال البلدان الأفريقية، ولا سيما في منطقة الساحل ووسط أفريقيا والقرن الأفريقي، تواجه تحديات معقدة. وتتمثل العوامل الرئيسية الدافعة إلى ذلك في عدم الاستقرار السياسي المزمن وضعف هياكل الحوكمة وهشاشة المؤسسات والانقسامات العرقية، علاوة على وجود الجماعات الإرهابية المسلحة. ويزيد الاستغلال المفرط للموارد المتضائلة، لا سيما في حوض بحيرة تشاد ومنطقة البحيرات الكبرى، من تقاوم المشكلة أيضا. ولا يزال النزاع الليبي وما ينجم عنه من عدم استقرار يؤثر سلبا على جيران ذلك البلد. وزادت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الوضع سوءا في بعض البلدان.

بيد أن مناقشة اليوم تتيح فرصة للتفكير في الأوضاع الهشة، خاصة في القارة الأفريقية. ونود الإشارة في ذلك الصدد إلى الملاحظات التالية.

أولا، إن علينا ألا ننسى أن تركة الاستعمار هي الأساس لانعدام الاستقرار الحالي الذي تعاني منه القارة الأفريقية.

ثانيا، ينبغي ألا ننظر إلى جميع المسائل الهشة من منظور واحد. فنحن معنيون أساسا بالأوضاع التي تؤثر بصورة مباشرة على صون السلم والأمن الدوليين.

ثالثاً، لا يمكننا المبالغة في التشديد على الاحترام الكامل للملكية الوطنية. وينبغي أن نسلم بأولوية الحكومات الوطنية والملكية الوطنية في تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة الرامية إلى استدامة السلام.

رابعاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل احترام النهج الإقليمي الذي تتبعه البلدان بالتعاون مع المنظمات الإقليمية في التصدي للتحديات المشتركة. إن للاتحاد الأفريقي دوراً قيادياً يؤديه في توطيد السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في أفريقيا. وأسفر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، عن نتائج إيجابية. ويوفر إطار سياسات الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع الذي استرشد بالدروس المستفادة من أخطاء الماضي، فضلاً عن أفضل الممارسات، خريطة طريق نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامين. واتخذت القيادة الأفريقية مبادرات هامة، مثل إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالدول الهشة، للاستجابة لاحتياجات البلدان بطريقة مرنة وسريعة.

خامساً، يتعين علينا كفالة أن تكون للأمم المتحدة ووجودها في الميدان وعملياتها لحفظ السلام، فضلاً عن بعثاتها السياسية الخاصة الولايات والتمويل الكافي لتحقيق الفهم الشامل للسلام والأمن. وبعد أن أسهمنا إسهاماً كبيراً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا على مدى ستة عقود، رأينا كيف تكافح بعثات حفظ السلام لأجل تنفيذ ولاياتها الطموحة. وينبغي أن تكون لبعثات حفظ السلام استراتيجية خروج واضحة ومدروسة.

سادساً، من المهم أن نواصل دعم خطة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في أفريقيا. وفي ذلك الصدد، ينبغي تعزيز جهود لجنة بناء السلام. وينبغي أن تتمثل جهودها في إعطاء الأولوية لتركيز جهود الأمم المتحدة وتنسيق دور المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

سابعاً، لم تتم الاستفادة الكافية من التكنولوجيا، وخاصة التكنولوجيا الرقمية في تحسين الخدمات العامة وتعزيز الشفافية في مجال الحوكمة وتوسيع نطاق الديمقراطية وحقوق الإنسان ومراعاة الاعتبارات الجنسانية. وسببت لنا جائحة كوفيد-19 حزناً لا مثيل له ولكنها ساعدتنا أيضاً على العمل بشكل مختلف. ويتعين علينا مواءمة عامل التكنولوجيا مع إعطائه بعداً إنسانياً في ذلك.

ختاماً، تواجه أفريقيا اليوم تحديات خطيرة بسبب نمو الإرهاب، ولا سيما في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وفي ذلك الصدد، فإن المبادرات من قبيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات بحاجة إلى دعم أقوى من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

ويتعين على المجلس النظر - من زاوية أوسع - في أنه ليس للقارة الأفريقية حتى صوت واحد بين الأعضاء الدائمين للدفاع عن مصالحها، على الرغم من أن أكثر من نصف المسائل القطرية المدرجة في جدول أعماله تتعلق بأفريقيا. وينبغي أن نصحح ذلك الوضع الشاذ تاريخياً وأن نؤيد توافق آراء إزولوني بشكل جماعي.

لقد تشكلت الروابط بين أفريقيا وشبه القارة الهندية على مدى عدة قرون. وتشكلت العلاقات بين الهند وأفريقيا على العلاقات التجارية والصلات بين الشتات القائمة منذ أمد طويل عبر المحيط الهندي

والماضي الاستعماري المشترك، علاوة على التحديات الإنمائية المشتركة. وقد عملت الهند مع الشركاء الأفارقة للقضاء على شرور الاستعمار والفصل العنصري. وعملنا معاً لإنشاء نظام حوكمة عالمي أكثر عدالة، بما في ذلك إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر إنصافاً. وعملنا معاً لتنفيذ برنامج إنمائي لصالح شعوبنا.

وتعاونت الهند مع 43 بلداً أفريقياً في إطار شراكتنا الإنمائية مع أفريقيا. وبنفذنا 189 مشروعاً إنمائياً في 37 بلداً أفريقياً، وهناك حوالي 77 مشروعاً قيد التنفيذ، بتكلفة قدرها 12,86 بليون دولار. وفي مؤتمر القمة الثالث لمنتهى الهند وأفريقيا المعقود في عام 2015، أعلنت الهند عن تقديم 10 بلايين دولار من خطوط الائتمان و 600 مليون دولار منحة للبلدان الأفريقية. وتعدنا بتقديم 1,7 بليون دولار كقرض ميسر لمشاريع الطاقة الشمسية، بما في ذلك في أفريقيا، وهي عبارة عن تعهدنا لصالح التحالف الدولي للطاقة الشمسية. وقدمت الهند 50 000 منحة دراسية للطلاب الأفارقة.

ونشارك بنشاط في بناء قدرات قوات الأمن في عدة بلدان في أفريقيا. وبعُدُ التدريب في مجال مكافحة التمرد والإرهاب من المجالات الهامة في برامجنا للتدريب في مجال الدفاع.

وتشكّل الشراكات الجديدة في المجال الرقمي دافعاً آخر لعلاقتنا أيضاً. وتم ربط المؤسسات والمستشفيات الهندية الرئيسية بـ 16 بلداً أفريقياً لتقديم خدمات التعليم والطب عن بعد من خلال بوابتي البريد الإلكتروني فيديا بهاراتي وأروجيا بهاراتي.

لقد زودت الهند عدة بلدان في أفريقيا بالأدوية الأساسية لمساعدتها في مكافحة جائحة كوفيد-19. واستجبنا أيضاً لنداء الأمين العام وتمكننا من تحسين مستوى مستشفياتنا المخصصة لعمليات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان خلال ذروة الجائحة.

وما برحت الهند تدعم تنظيم المشاريع في أفريقيا والوصول إلى الأسواق. وكانت الهند أول بلد نام يمكن أقل البلدان نمواً من الوصول إلى الأسواق بدون رسوم ودون حصص على مر السنين لـ 33 بلداً في أفريقيا. وتعتبر الهند ثالث أكبر وجهة تصدير لأفريقيا. واستثمرت الشركات الهندية أكثر من 54 بليون دولار في أفريقيا ووفرت مئات الآلاف من فرص العمل. وتواصل الهند أيضاً زيادة تخفيف عبء الديون على البلدان الأفريقية في إطار مبادرة مجموعة العشرين.

وترحب الهند بتطور أفريقيا ونهضتها بوصفهما عاملاً رئيسياً في عالمنا المعاصر. ونحن ملتزمون بدعم البلدان الأفريقية في ذلك المسعى وفقاً للأولويات الأفريقية وبلا شروط. ويتسق ذلك مع المبادئ التوجيهية العشرة لتعاون الهند مع أفريقيا، كما قال رئيس الوزراء ناريندرا مودي في خطابه أمام برلمان أوغندا في تموز/يوليه 2018. وستواصل الهند دعم تطلعات أفريقيا والعمل على تمكين أفريقيا من تحقيق مستقبل يقوم على مبادئ الشمول والاستدامة والشفافية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على أسس الكرامة والاحترام.

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية]

تهنئ الصين تونس على توليها رئاسة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير وترحب برئاسة الرئيس سعيد ورئيس الوزراء المشيشي لجلسة اليوم. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد، ورئيسة ليبيريا السابقة جونسون - سيرليف على إحاطاتهم الهامة.

كان عام 2020، الذي انتهى للتو، عاما استثنائيا أدى انتشار مرض فيروس كورونا الجديد خلاله إلى اندلاع أزمة عالمية، وكشف عن العديد من أوجه الضعف في نظم الحوكمة العالمية والوطنية. وشكلت الجائحة، إلى جانب عوامل من بينها النزعات الانفرادية، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والجريمة العابرة للحدود والإرهاب، تحديات غير مسبوقه يعزز بعضها بعضاً للسلام والتنمية على الصعيد العالمي، مع تحمل البلدان الأفريقية العبء الأكبر لذلك.

وطوال تلك السنة المضطربة، شعرنا بعمق أكبر من أي وقت مضى بأن جميع البلدان مترابطة وتشترك في مصير مشترك. ونحن نؤمن بقوة أكثر من أي وقت مضى بأهمية الالتزام بتعددية الأطراف والتعاون لمواجهة التحديات. وهناك أسباب أكثر من أي وقت مضى لدعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور هام في صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المشتركة. وفيما يتعلق بموضوع اليوم، أود أن أتناول النقاط الثلاث التالية باستفاضة.

أولاً، هناك حاجة إلى تعزيز الثقة والعمل معاً لمكافحة الجائحة، التي عادت إلى الظهور، والوحدة في مكافحتها هي الأولوية القصوى للمجتمع الدولي. وينبغي لجميع البلدان أن تتمسك بسمو الحياة البشرية، وتحترم العلم، وأن تتكاتف من أجل النهوض بالتعاون الدولي في مكافحة الجائحة، وأن تعزز الوقاية والمكافحة المشتركة من أجل التغلب على الجائحة في أقرب وقت ممكن.

ويجب علينا أن نشجع تنفيذ القرار 2532 (2020) ونداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ونعزز جهود الوساطة، ونشجع الحوار والتسوية السياسية للمسائل من أجل تهيئة بيئة سياسية وأمنية مواتية لكي تتصدى البلدان للجائحة.

ومن الضروري مواصلة تقديم المساعدة في مجال مكافحة الجائحة بشكل فعال للبلدان والمناطق التي تحتاج إلى ذلك لضمان توزيع اللقاحات توزيعاً عادلاً باعتبارها منفعة عامة عالمية، لصالح البلدان النامية على وجه الخصوص.

وفي سياق هذه الأزمة العالمية في مجال الصحة العامة، شاركت الصين بنشاط في الاستجابة العالمية للجائحة ودعمتها؛ وأطلقت أكبر عملية إنسانية في التاريخ؛ وقدمت المساعدة في مجال مكافحة الجائحة إلى أكثر من 150 بلداً و 10 منظمات دولية؛ وقامت بإيفاد فرق من الخبراء الطبيين إلى 16 بلداً أفريقياً؛ وأنشأت آليات للتعاون مع المستشفيات المناظرة في 42 بلداً أفريقياً. وقد بدأ مؤخراً مشروع تشييد مقر المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، بمساعدة الصين، بوضع حجر الأساس. والصين هي أول من وعد بجعل اللقاح منفعة عامة عالمية، وسوف تقي بوعدها بشكل جدي من خلال تقديم مساهمات لمساعدة البلدان النامية على الحصول على اللقاحات بأسعار ميسورة.

ثانياً، يجب أن نزيد الاستثمارات لتعزيز قدرة التنمية على الصمود. إن التخلف هو السبب الجذري لكثير من المشاكل، لا سيما في البلدان والمناطق المتضررة من النزاعات. إن زيادة الاستثمار في ميدان التنمية لتعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة هو السبيل الأساسي للقضاء على مختلف عوامل الخطر، وإرساء أساس متين للسلام وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

وفي الوقت الراهن، يواجه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عقبات جديدة هائلة. تواجه البلدان النامية صعوبات عديدة، تهدد بزيادة اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من إحساسه بالإلحاح في معالجة قضايا التنمية وتعزيز تنفيذ خطة عام 2030 بطريقة شاملة ومتوازنة وفعالة. ومن الضروري إيلاء أهمية كبيرة للجهود المبذولة في مجال بناء السلام من أجل دعم البلدان الخارجة من النزاع في صياغة استراتيجيات إنمائية مستقلة، وتعزيز قدرات الحكومات، وبناء توافق اجتماعي، والشروع في السير على طريق التنمية المستدامة الذي يتفق مع ظروفها الوطنية.

وينبغي أن نركز على القضاء على الفقر، وأن نمنع حدوث خسارة كبيرة فيما حققته الجهود من نتائج في مجال الحد من الفقر على الصعيد العالمي. ومن الضروري دعم البلدان النامية في تحويل مواردها الإنمائية نحو التعليم والصحة وتشديد الهياكل الأساسية، في جملة أمور؛ وتعزيز إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي؛ وتعزيز القدرة على تحقيق التنمية المستدامة.

وفي نهاية المطاف، فإن تغير المناخ مسألة إنمائية. وستستجيب الصين لتغير المناخ بعزم ثابت وموقف مسؤول، وتسعى جاهدة لتجاوز ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030، وتعمل على تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060. ونأمل أن تتخذ أيضاً جميع البلدان، بما فيها جميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، خطوات ملموسة لكي تعزز بشكل مشترك تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ثالثاً، يجب أن نتمسك بتعددية الأطراف وأن نستغل الدور الهام للأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة تجسد توك شعوب العالم وتصميمها على مساعدة بعضها بعضاً بروح من التضامن وبناء مستقبل أفضل معاً. وفي مواجهة التحديات العالمية المتزايدة التعقيد والشدة، لا يمكن لأي بلد أن يعمل بمفرده. إن تحقيق المزيد من الوحدة والتقدم تحت راية الأمم المتحدة هو خيارنا الوحيد في التعامل مع مختلف أوجه عدم اليقين ومواطن الضعف التي تواجهنا وإيجاد الحلول لها.

ويجب أن نؤكد من جديد التزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن نحافظ بحزم على النظام الدولي الذي تشكل الأمم المتحدة جوهره، وأن نحافظ على النظام الدولي القائم على القانون الدولي، وأن نفي بالتزاماتنا كدول أعضاء، وأن نعزز بناء الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية للقدرات، وندعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور تنسيقي مركزي في الشؤون الدولية.

ويجب أن نشجع تعزيز وتحسين نظام الحوكمة العالمية؛ وأن نلتزم بمبدأ المشاورات المستفيضة والمساهمات المشتركة والمنافع المشتركة؛ وأن نتصدى للتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية بطريقة متكاملة؛ وأن نبرز بقدر أكبر التحديات الجديدة مثل الصحة العامة وتغير المناخ على جدول الأعمال الدولي من أجل إيجاد حلول أكثر إنصافاً وفعالية وديمومة.

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي ضوء الحالة الراهنة، يجب عليه أن يكثف جهوده لتعزيز عمليات التسوية السياسية، وزيادة مساعيها الحميدة وجهود

الوساطة، والوفاء بمسؤولياته بموجب الميثاق على نحو أفضل. وعلينا أن نولي اهتماما أكبر للقضايا الأفريقية بزيادة الاستثمار في أفريقيا ودعم جهود الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية لتحقيق السلام. وبالنظر إلى مختلف المخاطر والتحديات الأمنية المعقدة التي تواجهها اليوم، ينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ذات الصلة أن تضطلع بمهامها، وأن تعزز التعاون وتحقق التآزر.

إن عملية تحقيق السلام والأمن، وهي التطلعات الأبدية للبشرية، تتطوي على تحديات معقدة كثيرة. والصين مستعدة للعمل مع البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم من أجل رفع راية تعددية الأطراف عاليا، والعمل معا لبناء وطن سلمي ومزدهر وجميل على كوكب الأرض.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود في البداية أن أتقدم بتعازينا إلى النيجر فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية المدمرة التي وقعت في عطلة الأسبوع غربي النيجر.

وأضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في التقدّم إليكم، سيدي الرئيس، بالشكر على تنظيمكم مناقشة اليوم، كما أشكر مقدمي الإحاطات الموقرين على عرض أفكارهم الثاقبة. وتولي إستونيا أهمية كبيرة لهذا الموضوع، ولا سيما لمسألة منع نشوب النزاعات في المقام الأول. وينبغي لمجلس الأمن أن يعالج الأسباب، لا الأعراض وحسب بمجرد اندلاع العنف. ومن المهم، لكي يتحقق ذلك بنجاح، أن تكون لدينا رؤية شاملة تعترف بالترابط بين الأمن والتنمية المستدامة. وتعترف إستونيا بهذه الصلة، ونحن فخورون بالانتماء إلى الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر جهة مانحة في العالم، مع كون أفريقيا القارة الأكثر تلقياً للمنح. وهناك الكثير مما ينبغي تحقيقه بالعمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لمعالجة العوامل المسببة للهشاشة.

وأود أن أبرز ثلاثة عناصر تعتبرها إستونيا هامة في سياق الهشاشة.

أولاً، إن تغير المناخ لا يؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة فحسب، بل يسهم أيضاً في ظهور نزاعات جديدة. وترى إستونيا أن المجلس يتحمل مسؤولية أخذ المخاطر المتصلة بتغير المناخ والتي تهدد السلام والأمن على مأخذ الجد. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن في نهاية المطاف في عام 2021 من اعتماد مشروع قرار مواضيعي بشأن المناخ والأمن؛ وأن يفوض الأمين العام بتقديم تقارير عن آثار تغير المناخ على الأمن الدولي؛ وأن يوفر ولايات قوية للبعثات ذات الصلة التي يأذن بها المجلس. إن وجود خبير مكرس للمناخ في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، على سبيل المثال، بداية جيدة ولكننا بحاجة إلى الاستفادة من هذا المثال، حيث ينبغي عمل المزيد في هذا الصدد.

ثانياً، إن سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء وحقوق الإنسان هي أمور أساسية لصون السلام والأمن في السياقات الهشة. وكما أكد الأمين العام في دعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، هناك ترابط موثق جيداً بين تمتع المجتمع بحقوق الإنسان والتزامه بها وبين قدرته على الصمود في وجه الأزمات. وفي الوقت نفسه، إذا أردنا أن تتعم المجتمعات بالسلام وأن تكون قادرة على الصمود، فمن المهم للغاية الاعتراف بالانتهاكات الحاضرة والماضية وتعويض الضحايا. كما يلزم تعزيز قدرات الدول لمعالجة النزاعات القبلية والنهوض بجهود المصالحة. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي الاهتمام الواجب لجميع تلك الجوانب في الولايات ذات الصلة التي يأذن بها.

ثالثاً، إن استيعاب الجميع تريبا هام للتعافي في السياقات الهشة. فمن الأهمية بمكان استيعاب الأشخاص المنتمين إلى الفئات المهمشة، ولا سيما النساء والفتيات. وفي ظل جائحة مرض فيروس كورونا، ينزلق العالم متراجعا عن التقدم الذي ما فتئنا نحرضه لتحقيق المساواة بين الجنسين، ونحن ببساطة لا نستطيع أن ندع ذلك يحدث. وتشير البيانات إلى أن المجتمعات التي تساوي بين الجنسين أكثر سلاماً بوجه عام. وبالمثل، نعلم أن اتفاقات السلام تكون أكثر دواماً عندما تكون مشاركة المرأة فيها كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لكسب ثقة الشباب. ويجب على المجلس أن يكفل أن تكون جميع الولايات ذات الصلة التي يأذن بها قوية في تلك الجوانب.

ونظراً للدور الفريد لمجلس الأمن في العالم، تقع على عاتق المجلس مسؤولية التكيف المستمر مع تغير الزمن. ويشمل ذلك الانفتاح على مواضيع جديدة، نعتبرها الآن جزءاً من السلم والأمن؛ والاستعداد لاستخدام أدوات جديدة لمعالجة القضايا الناشئة؛ واستعراض ممارساته الحالية للتأكد من أنها الأكثر فعالية. وترحب إستونيا بالأعضاء الجدد في المجلس ونتطلع إلى سنة مقبلة مثمرة، نرى فيها أين يمكننا معاً أن نحدث تغييراً في عمل المجلس. فلنحسن جميعاً أداءنا في عام 2021 لضمان أن يصبح مجلس الأمن مؤسسة توفر الأمل للعالم وتحمي الناس من المعاناة وتقدم حلولاً لأشد المسائل التي تواجهها البشرية إلحاحاً.

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نرحب بمشاركة رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد، في جلسة اليوم ونود أن نشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد؛ ورئيسة ليبيريا السابقة، إلين جونسون سيرليف على إحاطاتهم.

ونود، بالطبع، أن نعرب عن تعازينا للنيجر فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الشنيع والمدمر الذي وقع يوم 2 كانون الثاني/يناير.

إن موضوع هذه الجلسة، المتعلق بتحديات صون السلم والأمن في السياقات الهشة، موضوع واسع للغاية. وأعتقد أن الجميع يتفقون على أنه وثيق الصلة بالمناقشات التي نجريها، لا في مجلس الأمن فحسب، بل أيضاً في هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي أن تضطلع المحافل التي لديها الخبرة والأدوات اللازمة لوضع حلول طويلة الأجل بالدور القيادي في حل المسائل التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بصون السلم والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، فإن التعاون بين مختلف هيئات الأمم المتحدة والموامة بين جهودها لا يمكن أن يُفيدا إلا في الظروف الملائمة وعندما توافق جميع الدول الأعضاء. ومن المهم أيضاً تجنب أي ازدواجية في الجهود بين هيكل الأمم المتحدة.

إن المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2020/1296، المرفق) تشير بحق إلى أن بعض العوامل التي تقوض الاستقرار هي موضوع للنقاش في مجلس الأمن. وتتطلب مكافحة تغير المناخ وآثاره والمسائل البيئية الأخرى اتخاذ تدابير عملية تركز على أدوات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والقرارات المتخذة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وكذلك من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن تعمل كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة في امتثال صارم لولايتها. وسيساعد العمل الفعال في مجال التنمية على إنجاز المهام العملية لبعثات الأمم المتحدة الميدانية، وفقاً لولايات المجلس.

وقد يكون للتدهور البيئي، الذي يحدث في جملة أمور نتيجة لتغير المناخ، أثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ولا سيما فيما يتعلق بالدول الأفريقية. غير أنه ينبغي النظر في القضايا البيئية على أساس كل حالة على حدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لخصائص كل حالة.

وينبغي ألا يكون هناك استغلال غير قانوني للموارد الطبيعية في أفريقيا، من جانب جهات من بينها جهات خارجية تستغل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة لممارسة الضغط على الحكومات من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها. ويمكن أن تساعد الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما فيها الغابات والمياه والتربة، وتقديم المساعدة ذات الصلة إلى الدول الضعيفة على ضمان ألا تؤدي العوامل البيئية إلى عدم الاستقرار الاجتماعي.

ونحن لا ننكر وجود بعض الصلات بين التنمية والمناخ وحقوق الإنسان والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن في بعض البلدان. ومع ذلك، فإننا ضد الربط بينها تلقائياً وتصنيفها باعتبارها عوامل عالمية تسبب النزاع. ونحن مقتنعون بأن جهود المجتمع الدولي في هذا المجال ينبغي ألا تستند إلى تفسيرات تعسفية لما يسمى بمؤشرات الأزمات المحتملة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إساءة محتملة. وينبغي ألا يُستخدم منع الأزمات وتسويتها، فضلاً عن بناء السلام، كذريعة للتدخل الخارجي، بما في ذلك للإطاحة بحكومة شرعية وممارسة الضغوط عليها.

ولكن ما لا شك فيه أن أحد العوامل التي تزيد من تفاقم تلك الحالات الهشة أصلاً يتمثل في فرض تدابير قسرية من جانب واحد وجزاءات غير قانونية تتجاوز مجلس الأمن. ونحن نتكلم عن ذلك باستمرار، ولسنا وحدنا في ذلك. غير أن بعض شركائنا يختارون إما تجاهل تلك التدابير غير القانونية أو الاستهانة بالضرر الواضح الناجم عنها. ونتفق تماماً مع الأمين العام الذي يدعو إلى رفع الجزاءات الأحادية الجانب، على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي للتحديات الأمنية داخل أراضيها. وينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هو تقديم الدعم الموجه إليها، وفقاً لأولوياتها الوطنية.

وُردد بكل إخلاص نداء الأمين العام إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فالتحديات التي تواجهها القارة الأفريقية تملّي الحاجة إلى تضافر الجهود والاستفادة من المزايا النسبية للمنظمتين. ونرى أن من المهم أن نستفيد بنشاط أكبر من إمكانات المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات في القارة، نظراً لفهمها الأفضل للحالة في مناطق مسؤوليتها.

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أود أن أشكر الرئيس سعيد ووفد بلده على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. إن هذه مسألة حسنة التوقيت وجديرة بالمناقشة فيما نبدأ سنة جديدة من العمل في مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيسة ليبيريا السابقة على اللمحات العامة الشاملة التي قدموها في هذا الصباح.

كثيراً ما تكون الدول الهشة عرضة لخطر النزاعات المسلحة أو العنف الواسع النطاق أو غير ذلك من أشكال عدم الاستقرار، بما في ذلك عدم قدرتها على التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية. ويمكن أن تنجم الهشاشة عن الحكم غير الفعال وغير الخاضع للمساءلة أو ضعف التماسك الاجتماعي أو المؤسسات الفاسدة أو القادة الذين لا يحترمون حقوق الإنسان.

والدول الهشة معرضة بشكل خاص للعنف المزعزع للاستقرار والنزاع المسلح. فتصاعد الأنشطة الإرهابية والتطرف العنيف يجعلانها أكثر عرضة للخطر. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم تلك الهشاشة وقوضت الصحة العامة وساهمت في تفشي البطالة وهددت الأمن الغذائي وزادت من العنف ضد المرأة وعززت الانقسامات السياسية والاجتماعية، بل أوجدتها.

وداخل الدول الهشة، يزيد ضعف المؤسسات والفساد وتضاؤل احترام سيادة القانون والاستبداد من مخاطر النزاعات العنيفة وعدم الاستقرار على المدى الطويل، كما أن هذه العوامل تفتح الباب أمام المزيد من دورات التخريب السياسي والعنف. وعلى الصعيد الخارجي، تسعى الجهات الفاعلة الخبيثة إلى الاستفادة من عدم الاستقرار كسلاح ضد الدول الأخرى. فإيران، على سبيل المثال، تقوض استقرار جيرانها باستخدام الدول الهشة أو الجهات من غير الدول كوكلاء، مما يسهم في نشوب نزاعات مطولة وأزمات إنسانية معقدة.

وأدت الهشاشة والنزاعات إلى مستويات تاريخية من التشرد والحاجة الإنسانية. فهناك الآن ما يقدر بـ 51 مليون شخص مشردين داخلياً على الصعيد العالمي، في حين تضاعف عدد اللاجئين إلى 20 مليون شخص. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية تتجاوز الموارد المتاحة ببلايين الدولارات في كل عام. وفي عام 2021، سيحتاج عدد قياسي من الناس - 235 مليون شخص على الأقل - إلى المساعدة الإنسانية.

ولهذه الأسباب، يجب أن نساعد الدول الهشة في تحسين استقرارها الداخلي حتى لا تصبح دولاً منهارة. ولكل منا دور بالغ الأهمية لأن المشاكل في الدول الهشة لا تبقى داخل حدودها. ويمكن للدول الهشة أن تصدّر هشاشتها إلى جيرانها لأن العنف والتلوث والقضايا المماثلة لا تتوقف عند الحدود ويمكن أن تهدد السلام والأمن الدوليين الأوسع نطاقاً.

ويجب علينا أن نصقل دور مجلس الأمن في التصدي للنزاعات وهشاشة الدول. ويجب عدم تسييس بعثات الأمم المتحدة التي تعمل في حالات طوارئ أو نزاعات معقدة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن نسعى جاهدين لجعلها أكثر فعالية. ويعني ذلك تقديم مساعدة إنسانية قائمة على المبادئ، تكون حسنة التوقيت بقدر أكبر وأكثر كفاءة من خلال زيادة تقاسم الأعباء وتحسين تنسيق جهودنا الإنسانية والإنمائية وجهودنا في مجال حفظ السلام.

وقد أكدت الولايات المتحدة من جديد التزامها بمنع نشوب النزاعات ومعالجة الهشاشة من خلال قانون الهشاشة العالمي لعام 2019 واستراتيجية الولايات المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار التي صدرت مؤخرا. وتضع هذه الاستراتيجية الهامة الحلول المحلية وامتلاك زمام الأمور والمساءلة على الصعيد المحلي في صميم نهج الولايات المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاعات وتعزيز الشراكات من أجل الاستقرار على المدى الطويل وبناء القدرة على الصمود والاعتماد على الذات في الدول.

وتدعم الولايات المتحدة الحلول السياسية المصممة على أساس الاعتبارات المحلية لمعالجة العوامل السياسية التي تسبب الهشاشة، ونحدد أهداف مساعداتنا الخارجية وفقاً لذلك. وتذهب نسبة 70 في المائة من جميع المساعدات التي تقدمها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة إلى الدول الهشة وتمثل حوالي 50 في المائة من جميع المساعدات الخارجية للولايات المتحدة.

وخلال السنوات الخمس الماضية، أنفقت الولايات المتحدة قرابة 30 بليون دولار في صورة مساعدات خارجية للبلدان الأكثر هشاشة وعددها 15 بلداً، وفق تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أشادت المنظمة بالولايات المتحدة لدورها البارز في مكافحة الفساد عبر الوطني الذي يقوض الحكم الرشيد والمؤسسات الحكومية المتجاوبة. وستظل الولايات المتحدة القيام بدور قيادي في تقديم هذه المساعدة ونرحب بالجهود المتزايدة التي يبذلها شركاؤنا في هذا الصدد. وسنواصل تشجيع الحكومات الأخرى على الإسهام في الاستجابة الجماعية للأزمات المعقدة والهشاشة.

إن البلدان التي ترتفع فيها معدلات عدم المساواة بين الجنسين أكثر عرضة للنزاع. ولذلك، فإننا نعطي الأولوية لمشاركة المرأة مشاركة هادفة في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها. وأظهرت الولايات المتحدة ريادتها والتزامها العالميين من خلال توقيع الرئيس ترامب على القانون المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في الولايات المتحدة لعام 2017 وإطلاق الإدارة استراتيجيتنا الجريئة والمبتكرة للمرأة والسلام والأمن في حزيران/يونيه 2019. وتدمج استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار المبادئ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع عناصر عمليات التخطيط القطرية والإقليمية.

وتمثل عمليات حفظ السلام أداة رئيسية للنهوض بالسلام والأمن الدوليين، وكذلك لتهيئة المجال أمام الدول لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي إطار جهودنا للمساعدة في معالجة الهشاشة، تواصل الولايات المتحدة تصدر المساهمات العالمية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث تساهم بنسبة 25 في المائة من ميزانية المنظمة لحفظ السلام.

وأشكر تونس مرة أخرى على عقد مناقشة اليوم. إن ولاية مجلس الأمن الخاصة بالتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، بما في ذلك التهديدات الناجمة عن النزاعات الداخلية، تعني أننا يجب أن نكون مستعدين لمعالجة تلك المسائل من الناحية العملية، بما يتجاوز مجرد هذه المناقشات المفيدة. ويجب أن نترجم أقوالنا إلى أفعال؛ ونتطلع إلى العمل مع الجميع للقيام بذلك تحديداً.

بيان البعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أدلى بهذا البيان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

في البداية، نود أن نهني تونس، وهي بلد زميل في حركة عدم الانحياز، على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لتونس على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة وعلى تقديمها المذكرة المفاهيمية بشأن الموضوع (S/2020/1296، المرفق).

ونرحب بجميع الأعضاء المنتخبين حديثا في مجلس الأمن - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند - ونتمنى لهم النجاح. كما أننا ممتنون للجمهورية الدومينيكية وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وألمانيا وبلجيكا على إسهاماتهم في أعمال المجلس خلال فترة عضويتهم.

إن تعزيز السلام الدولي والحفاظ عليه مسألة رئيسية بالنسبة لحركة عدم الانحياز. وقد عارضت الحركة ودولها الأعضاء الحرب تاريخيا وأيدت السلام.

قام رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، في مؤتمر القمة الثامن عشر المعقود في باكو في أذربيجان، يومي 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن موضوع "التمسك بمبادئ باندونغ لكفالة استجابة منسقة وملائمة لتحديات العالم المعاصر"، بإعادة تأكيد شرعية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ وقواعد القانون الدولي بوصفها عناصر لا غنى عنها في صون وتعزيز السلام والأمن، وسيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وإعمال حقوق الإنسان للجميع.

وتؤكد الحركة من جديد وتشدد على موقفها المبدئي والتزامها فيما يتعلق بتعزيز التسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها تلك الصادرة عن مجلس الأمن.

إن حركة عدم الانحياز ملتزمة بدعم وتعزيز مقاصد ومبادئ الميثاق ومبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلامة الإقليمية للدول وحرمة حدودها الدولية، وعدم جواز استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحقوق الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير المصير.

ومن واجب كل دولة أن تمتنع، في علاقاتها الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة أخرى، وعن التصرف بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة. وهذا التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولا يجوز استخدامه مطلقًا كوسيلة لتسوية القضايا الدولية.

وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة بشدة أهمية اتخاذ تدابير فعالة لقمع أعمال العدوان أو غيرها من انتهاكات السلام، فضلا عن الدفاع عن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وتعزيزها وتشجيعها على نحو لا يعرض السلام والأمن الدوليين والعدالة للخطر.

وتشجب الحركة - وتطالب بإلغاء - التدابير القسرية الانفرادية التي لا يأذن بها مجلس الأمن وفقا للميثاق المتخذة ضد الدول الأعضاء، أو أنها لا تتسق مع مبادئ القانون الدولي أو الميثاق. وهذه التدابير

غير قانونية، ولها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، وتنتهك حقوق الإنسان وتحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة للشعوب التي تفرض عليها.

ونشدد على الدور الهام الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، في تعزيز وتشجيع تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة. وتحث الحركة مجلس الأمن والجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ووكالاتها المتخصصة المأذون لها حسب الأصول بزيادة استخدام محكمة العدل الدولية كمصدر للفتاوى وتفسير القانون الدولي في نطاق أنشطتها.

وتعيد الحركة، وفاء منها بالتزامها بتعزيز دورها بوصفها قوة مناهضة للحرب ومحبة للسلام، تأكيد عزمها على العمل من أجل بناء عالم يسوده السلام والازدهار وإقامة نظام عالمي منصف وعادل. ونجدد أيضا تصميمنا على العمل من أجل عالم متعدد الأقطاب، من خلال تعزيز الأمم المتحدة والعمليات المتعددة الأطراف، التي لا غنى عنها في جهودنا الرامية إلى تعزيز مصالح دولنا والبشرية جمعاء.

وأود أن أختتم بياني بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لقد استرعينا انتباه مجلس الأمن باستمرار في بياناتنا ورسائلنا العديدة إلى التحديات الناشئة عن الصراع الأرميني - الأذربيجاني الذي لم يتم حله، مشددين، في جملة أمور، على أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن والتنمية، إلا إذا عولجت عواقب عدوان أرمينيا، وتم سحب قواتها المسلحة بالكامل من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وضمان حق المشردين داخليا في العودة.

وفي عام 1993، اتخذ مجلس الأمن القرارات 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993). وأدانت تلك القرارات الأربعة استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها؛ وأعدت تأكيد احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية؛ وأكدت حرمة الحدود الدولية وعدم جواز استخدام القوة لحيازة الأراضي؛ وطالبت بانسحاب قوات الاحتلال انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة.

ومع ذلك، لم تنفذ أرمينيا القرارات ذات الصلة، ولم تسفر جهود الوساطة التي بذلت في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن تحقيق أي نتائج. بل على العكس من ذلك، استخدمت أرمينيا القوة العسكرية لاحتلال أراضي أذربيجان ولم تشارك قط في مفاوضات بحسن نية. وبدلا من ذلك، وجهت جميع جهودها إلى تعزيز الاحتلال واستعمار الأراضي التي تم الاستيلاء عليها. وعلاوة على ذلك، لجأت أرمينيا مرارا إلى الاستفزازات المسلحة في الميدان، مما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا في صفوف المدنيين والعسكريين الأذربيجانيين.

وفي 27 أيلول/سبتمبر، ارتكبت أرمينيا عملا عدوانيا آخر، حيث أخضعت مواقع القوات المسلحة لأذربيجان على طول خط الجبهة والمناطق الأهلة المجاورة لأذربيجان لنيران كثيفة. واستمر القتال الذي أعقب ذلك 44 يوما.

ونتيجة للعملية الهجومية المضادة الناجحة التي شنتها القوات المسلحة لأذربيجان ممارسة لحقها الأصلي في الدفاع عن النفس، تحررت من الاحتلال مقاطعات فيزولي وغوبادلي وجبرائيل وزانجيلان ومدينة شوشة وأكثر من 300 مدينة وبلدة وقرية أذربيجانية، وأجبرت أرمينيا على فك الاشتباك.

وقد وضع البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية أذربيجان ورئيس وزراء جمهورية أرمينيا ورئيس الاتحاد الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر حدا للصراع المسلح الذي ناهز ثلاثة عقود بين أرمينيا وأذربيجان. وأسفر تنفيذ ذلك الاتفاق عن وقف جميع الأنشطة العسكرية، وإلغاء احتلال مقاطعات أقدام وكلبجر ولاتشين في أذربيجان.

وتتيح الحقائق الجديدة على أرض الواقع فرصة فريدة لتوطيد السلام والاستقرار، واستعادة التعايش السلمي، وتعزيز التنمية والتعاون المفيد للجانبين في المنطقة. إن إنهاء العدوان والاحتلال انتصار للعدالة والقانون الدولي. وأكد مرة أخرى ضرورة امتثال الدول امتثالا صارما لالتزاماتها الدولية، وأظهر الأهمية الحاسمة للتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية في معالجة مسألتي السلام والأمن.

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أشكر البعثة التونسية على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما أشكر رئيس تونس، فخامة السيد قيس سعيد، على ترؤسه مناقشة اليوم، وكذلك مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

إن الهشاشة والنزاع عادة ما يتحركان في اتجاه مستدير. وفي حين أن النزاعات كثيرا ما تنشأ بسبب الهشاشة، فإن دوافع الهشاشة التي لم تحل ولم تعالج تميل إلى مفاومة أثرها. ويمكن أن يؤدي التصدي للنزاعات من دون النظر إلى هذه الدوافع إلى الانتكاسة والعودة إلى النزاع.

فما هي العوامل التي تؤدي إلى الهشاشة؟ كدولة مساهمة في بعثات حفظ السلام في أفريقيا، أظهرت تجربتنا أن هناك مختلف أنواع الدوافع، بما في ذلك الفقر المزمن؛ والمؤسسات الوطنية الضعيفة وغير الفعالة؛ والتمييز وعدم المساواة بصورة منهجية؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من جانب كيانات داخلية وخارجية؛ والعنف؛ والجريمة المنظمة؛ والإرهاب؛ والتطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الدوافع مترابطة فيما بينها، وقد أدت الجائحة في الآونة الأخيرة إلى تفاقمها أيضا.

وبذلك، يتطلب صون السلم والأمن في السياقات الهشة، مثل أفريقيا، استثمارات مستدامة في السلام، بما في ذلك عن طريق التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام من خلال العمل المتضافر والعمليات الشاملة للجميع والمملوكة وطنيا والمستدامة. وهذا هام بوجه خاص في حالات ما بعد النزاع، حيث تعاني المؤسسات الوطنية من عجز حاد في الثقة، ويعتمد الانتعاش الاقتصادي اعتمادا كبيرا على التعاون الدولي.

غير أن هذه الجهود لا تتطلب أي إطار جديد للسياسات أو أي نهج جديدة. وبدلا من ذلك، ينبغي تعزيز مفهوم الحفاظ على السلام وتنفيذه، على النحو الوارد في القرارين التوأمين ذوي الصلة (قرار مجلس الأمن 2282 (2016)) وقرار الجمعية العامة 262/70. وفي ذلك الصدد، نود الإشارة إلى النقاط التالية.

أولا، ينبغي أن يظل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأداة الرئيسية لمعالجة العوامل المسببة للهشاشة. فأهداف التنمية المستدامة ترمي إلى الاهتمام بجميع جوانب الحياة البشرية من خلال إقامة مجتمع شامل لا يتخلف فيه عن الركب أحد. ومن شأن مجتمع كهذا أن يجعل العنف والنزاعات عملا لا طائل منه.

ثانيا، إن معالجة الأسباب الجذرية لجميع دوافع النزاعات أمر أساسي لكسر حلقات العنف. وسيطلب ذلك سياسات وإجراءات من جانب الحكومات تستهدف التحرر الاقتصادي للأفراد وتمكين المؤسسات الوطنية.

ثالثا، يجب الالتفات إلى الإشارات المبكرة لعدم الاستقرار. فكثيرا ما يؤدي التمييز المنهجي القائم على أساس العرق أو الدين أو الهويات الأخرى إلى العنف وإلى الحالات الإنسانية. فيجب أن نعالج الأعراض قبل أن تسيطر على البدن.

رابعا، تقع على عاتق جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة مسؤولية الدعم الجماعي للحكومات الوطنية في السعي إلى الحفاظ على السلام. وعلى ذلك ينبغي أن تكون جهودها متنسقة ومنسقة ومصممة حسب الاحتياجات، مع مراعاة السياق الاجتماعي - الثقافي للبلدان المتأثرة بالنزاعات واحتياجاتها المحددة.

ومن شأن التعاون مع المنظمات الإقليمية، والاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص، أن يعود بالفائدة على جميع أصحاب المصلحة.

خامسا، لا بديل لمشاركة جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، في بناء السلام. فالمجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية والمنظمات الوطنية والمنظمات الشعبية الأخرى تضطلع بدور حيوي في هذا الصدد.

سادسا، يمكن لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحقيق الاستقرار أن تساعد في معالجة بعض عوامل الهشاشة في البلدان المتضررة من النزاعات بحماية المدنيين وكذلك عن طريق دعم بناء المؤسسات والقدرات، مع ما يلزم من ولايات وموارد مناظرة.

وأخيرا، يجب ضمان تمويل مستدام وكاف ويمكن التنبؤ به لدعم المبادرات الرامية إلى معالجة الهشاشة في البلدان المتضررة من النزاعات في أفريقيا.

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريديكا

تشكر بلجيكا فخامة السيد قيس سعيد، رئيس الجمهورية التونسية، على إتاحة الفرصة لمناقشة هذا الموضوع. إن بلجيكا تعتقد، بالفعل، أنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يعض الطرف عن العوامل التي تزيد من حدة الأبعاد المتعددة للهشاشة التي يمكن أن تؤدي إلى حالات عدم الاستقرار والاضطراب بل والنزاع العنيف. ولا يمكن إنكار أن أحد هذه العوامل هو تغير المناخ. فيمكن لهذه الظاهرة أن تعزز الدوافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية القائمة للنزاع وتزيد من أوجه الضعف وعدم المساواة القائمة. وتؤدي بلجيكا زيادة دور مجلس الأمن في التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. لقد انصب تركيز بلجيكا في المقام الأول على إدماج هذه المخاطر في إجراءات المجلس ذات الصلة وذلك، على سبيل المثال، بجعل ولايات مجلس الأمن مراعية لتغير المناخ. ويتعين على الأمم المتحدة أن تقدم تقارير عن هذه المسألة، بينما يحتاج المجلس إلى أن يكون أكثر استتارة وأن يتصرف بشأنها. وسيقوم فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع للمجلس، الذي أنشئ للتو، بدور أساسي.

وعلى نطاق أوسع، تعتقد بلجيكا أنه ينبغي للمجلس أن يظل متنبها لجميع إشارات الإنذار المبكر. وتؤدي بلجيكا أن يتلقى المجلس بانتظام إحاطات مخصصة من الأمانة العامة تحدد فيها مخاطر إثارة أو تفاقم الأسباب الجذرية للهشاشة أو النزاعات أو الأزمات الإنسانية التي تواجه بعض البلدان والمناطق، مع أخذ عناصر خصوصيات النزاعات في الاعتبار. ومرة أخرى، من شأن مجلس أكثر استتارة أن يتمكن من تحسين الدعم المقدم لتدابير المنع أو التخفيف، سواء كانت عمليات وساطة أو عدالة انتقالية أو تنمية مستدامة شاملة، مع إيلاء اهتمام خاص لهدف التنمية المستدامة 16 وإتاحة المجال للمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية أو معالجة مسائل حقوق الإنسان.

وهذا لا يعني بالضرورة أن المجلس أو الأمم المتحدة نفسها يجب أن يتخذا إجراءات: فالجهات الفاعلة الأخرى، مثل المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، قد تكون ذات صلة أوثق. وبنفس الروح، تؤدي بلجيكا كذلك دعوة المزيد من مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني، بما في ذلك من الشركات الخاصة والجامعات، إلى اجتماعات المجلس لإضافة منظور مختلف إلى المناقشة. ونعتقد كذلك أن الجيل الجديد من المنسقين المقيمين، الذي لديه رؤية أفقية واسعة للحالة في مقاطعة معينة، يمكن أن يساهم في مناقشات مجلس الأمن بشأن كيفية معالجة حالات الهشاشة ومنع نشوب النزاعات العنيفة على نحو أفضل والإسهام في بناء القدرة على الصمود داخل البلدان والمجتمعات المحلية من أجل تحقيق سلام مستدام.

ويمكن كشف إشارات الإنذار المبكر والتعامل معها بشكل أفضل عند العمل في شراكة. ويمكن لمجلس الأمن أن يعمق تآزره مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين. وينبغي أن نضيف إلى المنسقين المقيمين المذكورين أنفا لجنة بناء السلام ودورها الاستشاري المعروف جيدا الذي تضطلع به لدى المجلس، بل وكذلك هيئات الأمم المتحدة الأخرى. والأمين العام نفسه يشارك بانتظام مع المجلس. والمنظمات الإقليمية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة، شركاء مهمين، لا سيما في أفريقيا، حيث توجد، للأسف، بلدان كثيرة في سياقات متأثرة بالهشاشة والنزاعات. وترحب بلجيكا بالحوار المستمر بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وكذلك نشيد دور المنظمات دون الإقليمية ومشاركتها في مناقشة الهشاشة والعمل على نزع فتيل حالات النزاع.

وعلى الصعيد الوطني وكجزء من الاتحاد الأوروبي، تقف بلجيكا على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان التي تمر بحالات هشاشة ومتأثرة بالنزاعات على تعزيز قدرتها على الصمود. إن الالتزام العميق بتعزيز حقوق الإنسان والصلة الثلاثية بين الدعم الإنساني والتنمية والسلام جزء لا يتجزأ من ذلك الانخراط، شأنها في ذلك شأن الجهود المتواصلة الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بالكامل.

بيان الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، مارتن بيلي هيرمان

يسرني أن أقدم هذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي - أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

إننا إذ نطوي الصفحة وننظر إلى الوراء إلى عام استثنائي وصعب للغاية، لدينا مناسبة لتجديد وتعزيز عزمنا المشترك على معالجة دوافع النزاع والهشاشة لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام. ونرحب بمناقشة اليوم بشأن كيفية التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في السياقات الهشة، وبالتالي، كيف يمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دوره في هذا الجهد الهام.

لقد كشفت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) عن ديناميات النزاعات المحلية والإقليمية والعالمية القائمة ومسببات الهشاشة وفاقمتها. سنركز بشكل خاص على أفريقيا، شأننا شأنكم، السيد الرئيس. ففي الوقت الذي تكافح فيه القارة الأفريقية العواقب المجتمعة للجائحة الحالية، ما زالت هناك تحديات رئيسية قائمة وكامنة. والعواقب على أشدها بالنسبة لأفقر الناس وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. وعلاوة على ذلك، فإن انتشار النزاعات والتطرف العنيف في أجزاء من أفريقيا، التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، قد أثر تأثيراً خطيراً على تنمية البلدان وأدى في بعض المناطق إلى مستويات غير مسبوقة من التشريد.

وبالنسبة للعديد من الدول الأفريقية، أدت الجائحة بالفعل إلى انخفاض إيرادات الحكومة وزيادة الإنفاق الصحي. إننا نواجه خطر تقويض التقدم الإنمائي الذي تحقق بشق الأنفس، كما أن التقدم الذي أحرزته أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 قد تعرض للمزيد من العراقيل. وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر اخضراراً، يجب أن يكون اتباع نهج متكامل في صميم جهودنا الرامية إلى معالجة العوامل المسببة للهشاشة بغية تحقيق السلام والأمن الدوليين. ويشمل ذلك التصدي لتحديات الفقر المزمن وأوجه عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان وتهميش الشباب والنساء والعنف الجنسي والجنساني وضعف الحوكمة والمؤسسات والمخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ والتدهور البيئي. وتظل القيادة الأفريقية القوية في الاستجابة لتلك التحديات المتعددة الأوجه في القارة أساسية.

ويجب أن نكفل التعاون الوثيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك فيما يتعلق بتقديم الإحاطات والقدرة الاستشارية. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد من جديد دعمنا لخطة الأمين العام للسلام المستدام، فضلاً عن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفي أعقاب الحوار التفاعلي غير الرسمي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، ندعو مجلس الأمن إلى اعتماد ولايات عمليات السلام التي تتوفر لها الموارد الكافية والقابلة للتكيف مع ديناميات النزاع المتغيرة في الميدان، والتخطيط منذ البداية للانتقال إلى جهود بناء السلام على نطاق أوسع. وسيمكّن ذلك العمليات من الإسهام في كسر الحلقة المفرغة للهشاشة والعنف.

ونرى زيادة في الأزمات التي طال أمدها مما يفاقم الاحتياجات الإنسانية والتشرد الداخلي وتدفعات اللاجئين والهجرة غير النظامية، وهي أقل ما تشهده القارة الأفريقية. ونؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لتوفير حيز للجهود الرامية إلى كفالة استدامة السلام. ونعلم أن الجهود المبذولة لمنع النزاعات واستدامة السلام تكون أكثر فعالية عندما نراعي أيضاً جوانب التنمية المستدامة

وحقوق الإنسان والنهج الشاملة. ولذلك يجب علينا اتباع نهج متسق ومتكامل في جميع الصلات الإنسانية والإنمائية وحقوق الإنسان والسلام على وجه الاستعجال. ويجب أن تقترن جهودنا لمعالجة الهشاشة في جميع الأوقات بالتشديد القوي على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وكفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في المجتمعات وفي بناء السلام وعمليات السلام وحل النزاعات. ونعلم أن السلام يكون أكثر استدامة عندما تشارك فيه المرأة. ويجب إعطاء الأولوية لمواصلة التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة المشاركة الكاملة للشباب في جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام.

ولأجل التصدي لمجموعة متزايدة التعقيد من عوامل النزاع والهشاشة المترابطة، يجب علينا كفالة التعاون والتنسيق الوثيقين بين عمليات الأمم المتحدة للسلام وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، فضلا عن بذل الجهود على نطاق أوسع في المجالات الإنسانية والإنمائية وحقوق الإنسان وبناء السلام. ويتطلب ذلك تنسيقا وتعاوناً قويين بين جميع الشركاء في الميدان، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي ذلك الصدد، يجب علينا الاستفادة من الدروس المستفادة من الخبرة التاريخية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من أجل حماية المدنيين والمساعدة على بناء السلام في دارفور، التي أنجزت مؤخرا. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل تعاونه مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولا سيما المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية، حتى يتسنى لنا فهم العوامل المحددة للنزاع والهشاشة ووضع الولايات وتكييف النهج المناسبة لتحقيق السلام المستدام.

وفي الختام، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الهشاشة القائمة في جميع أنحاء العالم. ويزيد تأثير الجائحة أيضا الحاجة الواضحة إلى تعزيز الأمم المتحدة والجهات الفاعلة العالمية التعاون فيما بينها لضمان تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان ومشاركتها المتساوية والفعالة في جميع جوانب السلام والأمن، وتعزيز المؤسسات والاستفادة من القدرات والدعم على الصعيدين الإقليمي والقاري، فضلا عن منع التحديات الاجتماعية والاقتصادية الحالية من أن تتحول إلى دورات من الهشاشة المتزايدة. وعلينا جميعا الالتزام بكفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وستواصل بلدان الشمال التزامها بدعم الأمم المتحدة في جهود الدبلوماسية الوقائية والوساطة وصنع السلام وبناءه عن طريق التصدي بفعالية لدوافع الهشاشة. وإذ نبدأ سنة جديدة، لدينا فرصة متجددة لتحويل مسار النزاع وانعدام الأمن وبناء سلام مستدام ومستقبل أكثر استدامة نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبوجهنا الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75) في طريق المضي قدما. ونحن على استعداد لدعم تنفيذه مع الدول الأعضاء الأخرى.

المرفق 23

بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، كريستيان إسبينوسا كانيساريس

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أعرب عن تقديري لعمل البلدان التي عملت في مجلس الأمن حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأهنئ أيرلندا والنرويج والمكسيك وكينيا والهند التي ستكون مساهماتها خلال فترة 2021-2022 حاسمة.

وأعرب عن امتناني لتونس على تنظيم هذه الجلسة بشأن تحديات صون السلام والأمن في السياقات الهشة. لقد شرعنا قبل عام واحد فقط في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبدأنا أنشطة للاحتفال بمرور 75 عاما على تأسيس الأمم المتحدة بمناقشة وزارية في مجلس الأمن بشأن دعم ميثاق الأمم المتحدة (انظر S/PV.8699).

وعلى الرغم من أننا نواجه سياقا أمنيا دوليا صعبا بالفعل، جهزنا من خلال هذه المنظمة آليات دبلوماسية للمساعدة في تخفيف حدة التوترات القائمة على مختلف المستويات، مع إعطاء الأولوية لجهود الوقاية تحت رعاية استعراض هيكل بناء السلام الذي اكتمل قبل بضعة أسابيع.

ولكن غيرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) خريطة الطريق التي وضعناها وأصبحت عاملا حاسما فيه، مما أدى إلى تفاقم حالة السكان في مناطق النزاع والحد من القدرة على تقديم المساعدة الإنسانية وإمكانية الوصول إليها، وتقويض إمكانية الحوار بل وإضعاف النسيج الاجتماعي وتدهور الظروف المعيشية للسكان في الأوضاع الهشة. وزاد ذلك من عدد الأوضاع الهشة.

ولدينا الفرصة في هذا العام 2021 لتشجيع التفاهم والحلول السلمية. ولدينا الفرصة لتنفيذ دعوة الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وربما يكون هذا في عدد من الأماكن الخطوة الأولى نحو السلام الدائم، على النحو الذي أيده 172 بلدا في الإعلان المشترك الصادر في 22 حزيران/يونيه 2020، والذي ساعدت إكوادور في الشروع فيه.

ونتق على عاتق مجلس الأمن مسؤولية محددة عن كفالة تنفيذ القرار 2532 (2020) بشأن "كوفيد-19" الذي اعتمد في 1 تموز/يوليه 2020، بل وتمديد أحكامه على مدى الأسابيع المقبلة.

ولم يبق أمامنا سوى تسع سنوات لتحقيق الهدف 16 بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية من جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. ولدينا وقت أقل للتغلب على العوامل التي تؤدي إلى السياقات الهشة مثل تغير المناخ والفقر المدقع وعدم المساواة.

ونتفق على أن السلام والتنمية يعززان بعضهما بعضا. ويتعين علينا والآن أن نمضي قدما باستجابة دولية منسقة. ويجب علينا كمنظمة أن نعزز الجهود الرامية إلى تعزيز أمن النظم الصحية والهيكل الأساسية. ويجب أن نعزز الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.

وفي خضم الأزمة العالمية هذه، يجب علينا اتخاذ إجراءات شاملة من أجل الحفاظ على استمرار خطة عمل السلام المستدام. ولكي تكون هذه الخطة فعالة، فإن ذلك يتطلب أيضا بناء القدرات في جميع مناطق العالم، مما سيمكننا أيضا من التصدي بشكل أفضل للجوائح في المستقبل والتغلب على تحديات السياقات الهشة في الوقت الحاضر.

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أهنئ الجمهورية التونسية على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب عن تمنياتي باضطلاعها بفترة رئاسة ناجحة جداً. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع الأعضاء المنتخبين حديثاً في مجلس الأمن - أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند - وأتمنى لهم النجاح خلال فترة عضويتهم. وبالمثل، أود أن أعرب عن تقديري للمساهمة القيمة التي قدمها أعضاء المجلس المنتهية فترة عضويتهم، وهم ألمانيا واندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا.

وأشكر الرئاسة التونسية على التباحث الذي جاء في أوانه اليوم بشأن تحديات الحفاظ على السلام والأمن في السياقات الهشة. وتتيح لنا مناقشة اليوم فرصة لاستكشاف سبل معالجة العوامل المسببة للهشاشة بغية إعادة بناء السلام بشكل أفضل والحفاظ عليه في سياق جائحة فيروس كورونا المستمرة.

ويقتضي الحفاظ على السلام معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة من خلال نهج كلي واستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات المصممة خصيصاً لأوضاع واحتياجات محددة بطريقة تعزز تولي مقاليد الأمور والقيادة على الصعيد الوطني. لذلك فهناك حاجة إلى إحداث طفرة في العقلية العالمية إذا أردنا أن نتصدى بفعالية للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها البشرية.

ونرى أن التحديات المتعددة الأبعاد والناشئة التي تواجه السلام والأمن الدوليين تتطلب نهجاً للأمم المتحدة تكون أكثر إحكاماً واتساقاً وشمولاً في مختلف مراحل تعاون الأمم المتحدة مع البلدان المتضررة من النزاعات العنيفة أو الخارجة منها. وفي هذا الصدد، يجب أن تضع إصلاحات الأمم المتحدة حداً للتقوقع والازدواجية وتجزئة الجهود، وأن تضيف مزيداً من الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، في وقت تحتاج فيه المنظمة إلى التصدي للتحديات الأمنية المتعددة الأوجه.

وفي إطار وزاري عقده مصر خلال رئاستها لمجلس الأمن في أيار/مايو 2016، شدد المشاركون على حتمية وجود سلسلة متصلة من استجابة الأمم المتحدة عبر مختلف مراحل النزاع من أجل كفالة السلام والتنمية المستدامين. وبالمثل، أبرز منتدى أسوان للسلام الدائم والتنمية المستدامة، وهو حدث سنوي مميز أطلقته الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي في عام 2019، أن طبيعة ونطاق الفرص الواعدة بتحويل المشهد الأمني والإنمائي في أفريقيا والتحديات التي تقوض هذه التطورات التحويلية تؤكد حتمية الانتقال من إدارة الأزمات إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة من خلال الربط بين التنمية والسلام.

ولا يمكن المبالغة في دور لجنة بناء السلام. فهي بمثابة جسر داخل الأمم المتحدة وتسمح بتعاون أوسع نطاقاً مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. كما أنه يوفر منبراً حيويًا للبلدان المتضررة من النزاعات والبلدان التي تعاني من الهشاشة لحشد الدعم الدولي لأولوياتها الوطنية لبناء السلام. وتقف مصر، بوصفها عضواً أعيد انتخابه حديثاً في لجنة بناء السلام والمرشح الذي تؤيده أفريقيا لرئاسة اللجنة، على أهبة الاستعداد للمشاركة الإيجابية في هذا الصدد.

وأخيراً وليس آخراً، تظل الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أساسية في تعزيز أوجه التكامل والاستفادة من الميزة النسبية لكل منظمة في دعم البلدان التي تمر بحالات هشاشة. وفي هذا

السياق، تكتسي الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أهمية قصوى لكفالة تحسين التنسيق الاستراتيجي والسياساتي والتنفيذي واتساق الجهود، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والتمويل. وفي الختام، أود أن أكرر شكرنا للرئاسة التونسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم.

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تتقدم إيطاليا بالشكر لحكومة تونس على تنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة التي تتيح لنا فرصة لمناقشة كيفية معالجة التفاعل بين الهشاشة والنزاع.

وكما قال الأمين العام مؤخراً:

”لقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) النقاب عن الضعف الذي يعترى عالماً. وأماطت اللثام عن مخاطر أعمق في تجاهلها على مدى عقود من الزمن: من نظم صحية مهترئة؛ وثغرات في نظم الحماية الاجتماعية؛ وتفاوتات هيكلية؛ وتدهور بيئي؛ [و] أزمة مناخ“.

وعلى الرغم من الأثر العميق والمدمر للجائحة، ينبغي لنا أن نغتنم الفرصة لبنني من جديد وبشكل أفضل في عام 2021، وأن ننشئ مجتمعات أقدر على الصمود. ونحتاج في تلك الأثناء إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن، لا سيما في جميع أنحاء القارة الأفريقية، حيث توجد مجموعة واسعة من العوامل التي تؤدي إلى خطر العنف والنزاع.

وتعتقد إيطاليا أن زيادة دعمنا لأضعف البلدان لا تزال أولوية مطلقة، وسنعزز تلك الأولوية في سياق الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين في عام 2021، تحت شعار ”الناس، الكوكب، الازدهار“. وقد قررت إيطاليا، بوصفها أحد المشجعين لمبادرة وقف خدمة الديون في عام 2020، إدراج مسألة استدامة الديون في الاقتصادات الهشة في جدول أعمال مجموعة العشرين هذا العام، بهدف تمديد المبادرة وتوسيع نطاقها لتشمل البلدان المتوسطة الدخل وتحسين التعاون بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص.

ولا تزال الصحة العالمية شرطاً أساسياً للسلام والاستقرار والازدهار. لقد دعمت إيطاليا بقوة، منذ بداية حالة الطوارئ العالمية الحالية، التضامن الدولي من خلال الدعوة بنشاط إلى تحالف دولي للنهوض بالبحوث لإيجاد لقاح ضد مرض فيروس كورونا. وستستضيف إيطاليا بنفس الروح، إلى جانب المفوضية الأوروبية، مؤتمر قمة مجموعة العشرين العالمي للصحة في عام 2021.

إن انعدام الأمن الغذائي هو محرك آخر للنزاعات وشرط مسبق للسلام. وتلتزم إيطاليا بدعم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى منع حدوث أزمة غذائية عالمية. وقد قمنا بالترويج لتحالف غذائي من خلال منظمة الأغذية والزراعة لتعبئة الخبرات، وتقديم الدعم في مجال السياسات، وإيجاد حيز للحوار، وتشجيع المبادرات التي تركز على إنشاء نظم غذائية أكثر مرونة واستدامة. وتساهم إيطاليا أيضاً بنشاط في إنجاح مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية هذا العام.

وسنسعى جاهدين، خلال الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين وفي إطار شراكتنا مع المملكة المتحدة للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لكفالة أن يكون العمل المناخي أساس الانتعاش بعد الجائحة. وكجزء من برنامج مؤتمر الأطراف، ستعظم إيطاليا حدثاً خاصاً مكرساً لأفريقيا، لأن تأثير تغير المناخ على الأمن فيها أشد حدة.

وما برح الأمين العام يشجب تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وإساءة استعمالها على نحو مزعزع للاستقرار، بوصف ذلك المحرك الرئيسي للنزاع المسلح والجريمة المتفشية، سواء في أفريقيا

أو في أجزاء أخرى من العالم. وما زال الأثر الإنساني للتدفقات غير المشروعة لهذه الأسلحة مصدر قلق بالغ. وفي هذا الصدد، من المهم أن نذكر بأن الأمين العام أطلق، في أيار/مايو 2018، خطة جديدة لنزع السلاح - تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح - تعطي الأولوية لنزع السلاح الذي ينفذ الأرواح. ونشيد بمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق والقرار الذي اتخذ مؤخراً بتمديد تنفيذها لمدة 10 سنوات.

ويشكل بناء شراكات مستدامة وطويلة الأجل الأسلوب الذي ستواصل إيطاليا من خلاله تعزيز علاقتها بأفريقيا. وتجعل جغرافيتنا وتاريخنا المشترك وصادقتنا ومصيرنا المشترك القارة الأفريقية موضع تركيز رئيسي لسياستنا الخارجية. وبهذه الروح، قدم وزيرنا للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في كانون الأول/ديسمبر وثيقة جديدة بشأن السياسة العامة بعنوان "الشراكة مع أفريقيا"، تحدد أولويات ومبادئ عمل إيطاليا فيما يتعلق بالقارة الأفريقية. ويمثل تواصلنا الطويل الأجل مع أصدقائنا الأفارقة أولوية وسيظل كذلك.

إن الشراكة عنصر حاسم أيضا في تمكين الأمم المتحدة من أن تكون أكثر فعالية في إدارة دوافع الهشاشة، ولا سيما في أفريقيا. وقد أيدنا باستمرار الزخم الجديد الذي أعطاه الأمين العام للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وندعو المنظمين إلى مواصلة تعزيز ذلك التعاون الاستراتيجي. ومن المهم للغاية أيضا تعميق آليات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية ذات الصلة على أساس مفهومي التكامل والتفويض. كما أننا نعلق أهمية على النهوض بالتعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

والاستثمار في الوقاية أمر أساسي تماما. وفي هذه الأوقات الصعبة، يجب الاعتراف بمركزية أعمال بناء السلام وتوفير تمويل كاف لها لأنها هي اللحمة التي تبقى الجهود الإنمائية والإنسانية والأمنية على مسار مستدام. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يزيد من تعزيز علاقته بلجنة بناء السلام، وهي في وضع فريد لحشد الدعم المنسق لأولويات بناء السلام وخطط التنمية، لا سيما في أفريقيا.

في الختام، لا تزال إيطاليا ملتزمة تماما بالإسهام في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومسائل الهشاشة التي لا تزال من دون حل، خاصة في أفريقيا. وهي تسعى إلى القيام بذلك ليس على الصعيد الثنائي فحسب، بل أيضا من خلال المشاركة بنشاط في جميع المحافل الدولية ذات الصلة. ويجب أن يكون عام 2021 عاما مكرسا لتحديد وتنفيذ استجابات مشتركة ومنسقة ومنصفة في التصدي لهذه الأزمة العالمية.

بيان نائب الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، أوسوغا تاكيشي

أود أن أعرب عن تقديري لفخامة السيد قيس سعيد، رئيس الجمهورية التونسية، وللبعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وعلى إتاحة الفرصة لنا لتجديد التزامنا ببناء السلام والحفاظ عليه خلال العام الجديد.

وأود أن أعرض وجهة نظر اليابان من خلال أربع نقاط تتعلق بالصلة بين الهشاشة والنزاعات وبالسبل الملموسة لمعالجة مسائل الهشاشة المتصلة بالنزاعات.

أولاً، تفهم اليابان مصطلح "الهشاشة" بمعناه الواسع باعتبارها حالة يواجه فيها بقاء الأفراد على قيد الحياة وسبل عيشهم وكرامتهم تحديات واسعة النطاق. وبهذا المعنى، تشمل دوافع الهشاشة، في جملة أمور، جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والكوارث المتصلة بتغير المناخ والفقر المدقع واتساع نطاق عدم المساواة. وما لم تُعالج هذه المسائل بالشكل المناسب، فإنها يمكن أن تعرض الاستقرار الاجتماعي للخطر ويمكن أن تصبح عوامل تزيد من حدة النزاعات العنيفة وتوق بناء السلام والحفاظ عليه.

ثانياً، إن دوافع الهشاشة متعددة الأوجه ويخرج الكثير منها عن اختصاص مجلس الأمن. ولهذا السبب، يتعين علينا أن نولي اهتماماً أوثق للترابط بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية وأن نتبع نهجاً أكثر تكاملاً واتساقاً وتنسيقاً. وينبغي أن تتبادل مختلف أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها تلك التي تشارك في الأنشطة التنفيذية، على الأقل المعلومات عن عملها لمعالجة مسألة الهشاشة. وينبغي أن تكون لجنة بناء السلام بمثابة منبر لمناقشة الهشاشة والأسباب الجذرية للنزاع في السياقات الخاصة ببلدان ومناطق بعينها، فضلاً عن المواضيع المتداخلة. وتعتقد اليابان أن مجلس الأمن يمكنه أيضاً أن يعمل بنشاط مع لجنة بناء السلام للإسهام في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لمعالجة الهشاشة الكامنة في كل نزاع.

ثالثاً، لقد أكدت اليابان باستمرار أهمية بناء المؤسسات كوسيلة لمعالجة الهشاشة التي ربما تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وفي نهاية المطاف إلى نشوب النزاعات العنيفة. وتعتقد اليابان أنه لا يمكن للحكومات أن تتصدى للتحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية بمفردها وأن تكسب ثقة شعوبها إلا ببناء مؤسسات وطنية ومحلية فعالة وقابلة للمساءلة وشاملة للجميع. ومن المهم بوجه خاص تعزيز المؤسسات الأمنية والقضائية لتوفير الحماية وسيادة القانون، فضلاً عن بناء نُظم لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم للسكان.

رابعاً، تطبق اليابان المنظور الذي أشرت إليه للتو في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وأطلقت اليابان النهج الجديد لإحلال السلام والاستقرار في أفريقيا خلال الدورة السابعة لمؤتمر طوكيو في عام 2019 كمبادرة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافع الهشاشة. وإذ تتطلع اليابان إلى الدورة الثامنة لمؤتمر طوكيو التي ستعقد في تونس في العام المقبل، فإنها ستواصل تعزيز جهودها في إطار النهج الجديد لإحلال السلام والاستقرار في أفريقيا.

أخيراً، وفي مواجهة الجائحة التي طال أمدها، يجب على المجتمع الدولي أن يتذكر النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وأن يتكاتف لمعالجة أزمة الأمن البشري والهشاشة الناجمتين عن كوفيد-19. ولا يمكننا التغلب على الصعوبات الحالية وتحقيق المزيد من الاستقرار في العالم إلا بالعمل معاً لحماية مكاسبنا الجماعية.

بيان البعثة الدائمة للاتفايا لدى الأمم المتحدة

في البداية، نود أن نهني الأعضاء الخمسة غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن وهم، أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند. وسيكون عملهم حاسماً في صون السلم والأمن الدوليين. كما نشكر تونس، التي تولت رئاسة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2021، على تنظيمها مناقشة اليوم المناسبة من حيث التوقيت.

منذ أن اجتمعنا في هذه القاعة لمناقشة صون السلام والأمن الدوليين، في بداية العام الماضي (انظر S/PV.8699)، بدأت أحداث مقلقة في الحدوث في كل مكان حولنا، مما أدى إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة وخلق تحديات جديدة لم يسبق لها مثيل. وعلى الرغم من أننا أحرزنا بعض التقدم منذ أهوال الحرب العالمية الثانية، التي كُتبت بعدها ميثاق الأمم المتحدة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتخفيف الضغوط الناجمة عن التهديدات الأمنية وانعدام الاستقرار السياسي وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والفقر والتمييز والإقصاء الاجتماعي وأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة والإرهاب والتطرف العنيف والأزمة البيئية وتغير المناخ - وقد أصبح الكثير منها الآن من الآثار الثانوية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ودوافع رئيسية للهشاشة. ونولي أهمية خاصة لمكافحة التضليل الإعلامي والمعلومات الخاطئة وخطاب الكراهية، سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها، وكلها يمكن أن تشكل عوامل محفزة لزعزعة الاستقرار ونشوب النزاعات.

وقد كان للجائحة العديد من التداعيات في الأجل الطويل، وهي تؤثر سلباً على مسارات الكثير من النزاعات في جميع أنحاء العالم. ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الأمنية في منطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى وفي إثيوبيا والآثار المحتملة للحالة الأخيرة على الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي ككل. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية أمر أساسي. ولن نتمكن من التغلب على التحديات في مجالات الإرهاب والهجرة والتنمية الاقتصادية وتغير المناخ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلا بتحسين التنسيق والتعاون على الصعيدين الثنائي والدولي.

فما زال انتشار كوفيد-19 يفاقم النزاع المستمر في اليمن عبر خطوط المواجهة المتعددة، الأمر الذي يوجب أكبر أزمة إنسانية في العالم والعديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا يزال خطر المجاعة والحالة الإنسانية العامة حرجاً، ولا يمكن إنهائه إلا من خلال حل سياسي شامل. وبالتالي، من الضروري مواصلة الجهود التي تقودها الأمم المتحدة للتوسط في التوصل إلى وقف لإطلاق النار على نطاق البلد واستئناف عملية السلام.

والحرب الأهلية في سورية مستمرة منذ عقد من الزمن ولم تعمل إلا على مفاجمة معاناة المدنيين. وهناك أيضاً، تشكل عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة الوسيلة للتوصل إلى سلام دائم وموثوق به بما يتماشى مع القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق)، مع مساءلة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي وضمن وجود إقليم آمن لعودة اللاجئين والمشردين بصورة كريمة وطوعية.

وعلى الرغم من أننا شهدنا خطوات إيجابية معينة في ليبيا مؤخراً، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتوصل إلى حل سياسي مستدام يمكننا من السير على طريق الانتعاش وإعادة الإعمار في البلد.

وما زالت الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد في فنزويلا تغذي الهجرة والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وقمع المعارضة السياسية. والانتخابات غير الديمقراطية للجمعية الوطنية في 6 كانون الأول/ديسمبر خطوة أخرى من جانب النظام نحو الانهيار التام للديمقراطية في فنزويلا. وكان لتلك الأحداث أثر شنيع على الحالة الإنسانية في فنزويلا والمنطقة. إن بداية عملية انتقال يقودها الفنزويليون واستعادة الديمقراطية أمران حاسمان لتجنب المزيد من التدهور في الحالة.

وضم روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية وسيفاستوبول وأعمالها العدوانية السرية والعلنية في شرق أوكرانيا ينتهكان بوضوح المبادئ الأساسية للسلامة الإقليمية وحظر استخدام القوة في ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن صون السلم والأمن الدوليين يزداد تفاقماً. وتدعو روسيا في ذلك الصدد إلى الامتثال الكامل للالتزامات بموجب اتفاقات مينسك وإلى إعادة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ويساورنا القلق إزاء الاستفزات المستمرة من جانب الاتحاد الروسي ومنطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين الانفصاليتين واستمرار أنشطة إقامة الحدود على طول خط الحدود الإدارية في أوسيتيا الجنوبية التي استمرت بلا هوادة في خضم جائحة كوفيد-19. فهذه الأعمال غير مقبولة على الإطلاق. إننا نعيد تأكيد دعمنا القوي لسلامة جورجيا الإقليمية وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً.

وما يسمى بالنزاعات المجمدة تزيد من هشاشة السياقات. فينبغي تسوية الحالة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وترانسنيستريا وناغورني كاراباخ بالوسائل السلمية وعلى أساس مبادئ القانون الدولي والسيادة والسلامة الإقليمية المعترف بها عالمياً.

وتجاهل حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية الأساسية في بيلاروس، بما في ذلك العنف ضد المظاهرات السلمية، أمر مثير للقلق وغير مقبول. ونعتقد أنه ينبغي احترام إرادة الشعب البيلاروسي، لأنه وحده الذي يمكنه أن يقرر مستقبل بلده.

وإذ تسلط الاتجاهات السلبية التي ذكرتها الضوء على الفجوة المتنامية بين الهشاشة المستدامة والسلام المستدام، فإننا نعتقد أن مسؤوليتنا، بما في ذلك مسؤولية مجلس الأمن، هي استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لسدها. وتأتي البلدان الصغيرة في ذلك الصدد بمجموعة أدواتها وخبراتها الخاصة التي يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في صون السلم والأمن الدوليين وفي أعمال مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، عندما كان العالم ينتظر بفارغ الصبر قرار مجلس الأمن بالتصدي للجائحة والمساعدة على سد الثغرات في سياق هش من دون جدوى، أخذت البلدان الصغيرة زمام المبادرة لتحقيق ذلك. فهي تسهم في تحسين شفافية المجلس وأساليب عمله، مع توفير منظورات فريدة تساعد على التصدي للهشاشة.

لقد علمتنا الجائحة قيمة التعاون، لأنه لم يبق بلد بمنأى عن تداعياتها أو تمكن من التغلب عليها بمفرده بغض النظر عن البراعة العسكرية والاقتصادية حتى الآن. إن لاتقيا نصير قديم لتعددية الأطراف القوية والنظام الدولي القائم على القواعد. ونحن مقتنعون بأن هذا المسار هو الآن، أكثر من أي وقت مضى، الطريق الوحيد القابل للاستمرار نحو تحقيق السلام والأمن العالميين الدائمين. ولذلك، من الضروري وقف المزيد من التصعيدات وإفساح المجال للدبلوماسية لمعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة وتحقيق السلام الدائم، مع التمسك بالقانون الدولي ودور الأمم المتحدة في هذه العملية.

وينبغي أن يكون الإدماج النشط للمرأة، التي تعاني في كثير من الأحيان من آثار الهشاشة والنزاعات، في مقدمة عملية صنع السلام وبناء السلام. إننا ملتزمون بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين

الفتيات والنساء وحماية حقوق النساء والأطفال والقضاء على العنف الجنساني لكسر الحلقة المفرغة للنزاع والعنف.

وختاماً، فإننا بحاجة إلى إيجاد حيز لمعالجة السياقات الهشة وأسبابها الجذرية وإتاحة المجال لها. ويجب أن تظل مبادئ التعاون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ومنع نشوب النزاعات نورا تسترشد به الأمم المتحدة - حارسة بوابة السلام والأمن الدوليين. وينبغي ألا نتوقف عن السعي إلى الاحترام العالمي لتلك المبادئ، لأنها أساسية لصون السلم والأمن الدوليين في ظل خلفية من التهديدات الخطيرة والاضطرابات المتزايدة في العديد من المناطق.

بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيزر

تعرب ليختنشتاين عن امتنانها على هذه الفرصة للنظر في التحديات الخاصة التي تشكلها السياقات الهشة لجهود مجلس الأمن في صون السلم والأمن. ويؤكد التركيز على مفهوم الهشاشة كإطار أوسع للجهود الرامية إلى دعم السلام والأمن النقطة المتمثلة في أن عمل المجلس لا يمكن أن ينجح إلا إذا تصدى لنموذج للأمن البشري يكون واسعاً بنفس القدر. وتؤدي محاولات حصر المجلس في ما يسمى بالمسائل "الأمنية الصعبة" المتمثلة في النزاعات المسلحة والإرهاب والتهديدات المماثلة إلى تركيز قصير النظر على الأسباب العسكرية للنزاعات والحلول العسكرية لها بدلا من منع النزاعات وحلها على نحو مستدام وشامل.

وإذا كان للمجلس أن يتصدى للتهديدات الأمنية من جميع جوانبها، فإن التحديات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا الجارية وتغير المناخ تتطلب اهتمامه على وجه السرعة. فالمجلس مكلف باتخاذ إجراء في كلتا هاتين المسألتين، ولكن أعضاء المجلس يفتقرون في الوقت الراهن إلى الإرادة السياسية اللازمة لتقادي وقوع كارثة وشيكة.

لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى فرض قيود واسعة النطاق على حقوق الإنسان وزادت خطر انتشار الفقر والجوع على نطاق واسع وإلى آثار سلبية هائلة على التعليم وتزايد عدم المساواة وتصاعد التوترات الاجتماعية، فضلا عن تآكل الثقة في المؤسسات، ما أدى إلى سياقات هشة. ويسر ليختنشتاين أن المجلس تصدى لجائحة كوفيد-19، وإن كان ذلك بطريقة محدودة، ويثلج صدرها الاستفادة من تلك السابقة باتباع نهج يركز على الأمن البشري.

وتظل أهداف التنمية المستدامة الـ 17 مخططنا لإعادة البناء بشكل أفضل وخارطة طريق للحفاظ على السلام على أساس القانون الدولي وحقوق الإنسان والتعاون والتضامن وتعددية الأطراف. فيجب مواجهة التحديات التي تواجه سيادة القانون ومحاولات تقويض العمليات الديمقراطية، حتى في المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية الطويلة الأمد، بالقيادة المسؤولة والتفكير السياسي البعيد المدى والتزامات أقوى بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة ومناقشة صادقة بشأن المعلومات ودور وسائل التواصل الاجتماعي. إن تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وضمان وفاء المجلس بولايته.

لقد أصبح من الممكن أكثر من ذي قبل أن تشهد السنوات الخمس القادمة ارتفاع درجة الحرارة في العالم إلى 1,5 درجة مئوية - وهو مستوى يعتبر نقطة اللاعودة خلال مفاوضات باريس ونذرا مخيفا لعالمنا الهش. ويسر ليختنشتاين زيادة إدراك المجلس لأهمية معالجة الآثار الثانوية لتغير المناخ مثل الهجرة غير الطوعية والفقر وفقدان سبل كسب الرزق والتوترات بين المزارعين والرعاة، فضلا عن دعم الجهود الرامية للاستفادة من الخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مثل آلية الأمن المناخي التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعقد الاجتماع الافتتاحي لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع لأعضاء مجلس الأمن الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر خطوة هامة إلى الأمام في عمل المجلس. ومع ذلك، فإن الإشارات المنتظمة إلى أثر تغير المناخ على أوضاع المجلس قد طال انتظارها. ولكن يجب على المجلس أيضا أن يعالج السبب الجذري لهذه الآثار. وهناك عدد قليل من

أعضائها مسؤولون معا عن أكثر من نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، ويجب على جميع الدول أن تتحمل مسؤولياتها تجاه الأجيال الحالية والمقبلة عن طريق العمل على الحد منها على وجه الاستعجال.

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

أبدأ بتهنئة بلدكم، تونس، على تولي رئاسة مجلس الأمن، وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة والراهنة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن البلدان الهشة بحاجة إلى إيلاء الاهتمام الواجب من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي لضمان توفير كل الأدوات والدعم اللازمين لها للتصدي للتحديات بطريقة ملائمة والاستمرار في الطريق الصحيح الذي يؤدي إلى السلام والاستقرار في الأجل الطويل.

وينبغي التصدي للتحديات العالمية بطريقة جماعية، وخاصة خلال الجائحة الحالية. ولا يمكن معالجة الدوافع الرئيسية للهشاشة بمعزل عن غيرها. وتتشابك الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مع الأنشطة غير المشروعة مثل انتهاكات الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على الأسلحة والاتجار بالأشخاص. وكثيراً ما تكون تلك الشبكات الإجرامية استباقية في عملها، وقد يكون من الصعب على بلد واحد أن يرصد التحويلات المالية التي تتم بأنشطة غير مشروعة لا تجري ضمن ولايته. واستضافت مالطة مسؤولين عن إنفاذ القانون من الشركاء الرئيسيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط بصورة متكررة في محاولة للجمع بين إجراءات الإنفاذ الوطنية في منطقة تواجه العديد من التحديات المعروفة جيداً.

لقد شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية زيادة في عدد المسائل التي تتطلب اهتمامنا الكامل والجماعي. وإن لتغير المناخ وتفشي جائحة قاتلة علاوة على الإرهاب أثراً مدمراً على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وللأسف أن تلك المسائل تؤثر تأثيراً غير متناسب على البلدان الفقيرة بمنعها من فرص النمو والتنمية وفتح الباب أمام القوى المتطرفة والنزاعات العنيفة وما يتبعها من عدم استقرار إقليمي.

وتؤكد القرارات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة قبل بضعة أسابيع فقط (القرار 2558 (2020) والقرار 201/75، على التوالي) أهمية الوقاية. وهذا جانب أساسي في صون السلم والأمن الدوليين، وما زالت مالطة ملتزمة به التزاماً تاماً.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل الاستثمار في قدرة الدول والمجتمعات على الصمود، لا سيما في أفريقيا. ولا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية شفافية مؤسسات الدولة وكفاءتها. ويجب أن تكون التنمية من خلال تبادل الممارسات الجيدة في صميم خطة شاملة للقارة الأفريقية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ممارسات عديدة، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية التي تحول من خلالها مالطة معظم أموالها في القارة الأفريقية. ولا يزال مطلوباً التعاون بمستوى أكثر طموحاً مع أفريقيا التي تواصل النأي عن نهج يقوم على المعونة حصراً من أجل المشاركة بفعالية أكبر عن طريق التجارة والتنمية والدبلوماسية. ويتيح بدء إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة ذهبية لتحقيق تلك الغاية.

ونسلم الضوء على دور المرأة والشباب وضرورة ضمان إشراكهم بطريقة فعالة. فالمرأة والشباب من الركائز الأساسية لجميع المجتمعات، ويمكن رؤية مساهمتهم الملموسة في تحقيق السلام والاستقرار في عدة بلدان كانت تمر باضطرابات سياسية.

وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور حاسم في مساعدة البلدان الهشة المجاورة. ويمكنها أن تضيف قيمة كبيرة في تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في بلد معين بما لديها من رؤى فريدة وتجارب

مشتركة، وقد تكون بمثابة قوة دافعة للتعاون والتنمية. كما أن لها دورا هاما في دعم الدول الهشة في تنفيذ اتفاقات السلام والالتزامات الإنمائية.

وتؤدي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورا حيويا في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاعات والتصدي للأوضاع الهشة التي تؤثر على قدرة البلدان على إعادة البناء. ويعتبر تزايد الأنشطة الإرهابية، بما في ذلك الاتجار بالبشر وبيع الأسلحة، شواغل حقيقية لا تزال قائمة في مختلف حالات النزاع وما بعد النزاع. كما أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أدوات لا غنى عنها لمساعدة البلدان المتضررة على إدماج السياسات الصحيحة وتوفير التدريب الضروري، بما في ذلك في المجال المدني، لمكافحة تزايد الإرهاب والأنشطة المتصلة بالجريمة. وليس تدريب الشرطة وإنشاء نظم عدالة قابلة للمساءلة ودعم الحلول السياسية الشاملة سوى أمثلة على المساهمات التي يمكن تقديمها في البلدان المعنية لكسر دورة النزاع والعنف.

وتؤيد مالطة العمل المكثف الذي تضطلع به الأمم المتحدة لمعالجة مختلف المسائل التي تعصف بالدول الهشة. وما برحت الأمم المتحدة تسعى دائما إلى تعزيز الفرص والتصدي للتحديات في الوقت نفسه من خلال نهج مناسب لذلك. ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي زيادة التركيز على معالجة الحساسيات بطريقة أفضل. وإذ نسعى اليوم إلى التصدي لآثار الجائحة المستمرة، فإنه يتعين علينا أكثر من أي وقت مضى كفاءة استمرار المثابرة ومواصلة العمل معا لأجل التصدي للتحديات الراهنة وفي المستقبل للسلام والتنمية.

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

بداية تود المملكة المغربية أن تهنيئ تونس بحرارة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير 2021. ويرحب المغرب أيضاً بالموضوع الهام وحسن التوقيت لهذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع "التحديات التي يواجهها صون السلام والأمن في السياقات الهشة" ولا سيما بعد عام من زيادة التركيز على الآثار المطولة للأزمات العالمية، وعلى وجه التحديد في حالات بناء السلام. ويشكر المغرب تونس بحرارة على تركيزها الذي يحظى بالترحيب على هذا الجانب الهام من عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وسرعان ما تبين أن جائحة مرض فيروس كورونا أزمة عالمية متعددة الأبعاد جمعت بين التحديات القائمة من قبل والمزمنة والجديدة. وقد أبرز هذا المزيج المدمر وغير المسبوق نقطتين هامتين.

أولاً، هناك توافق في الآراء بشأن الأثر المتفانم للأزمات ذات الحجم العالمي، ولا سيما على بلدان ومناطق بأكملها. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، لا تزال تسود مجموعة من التهديدات بما في ذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية وتغير المناخ وعودة الإرهاب. ومن الحقائق أيضاً أن معظم عمليات حفظ السلام النشطة موجودة في تلك السياقات الهشة.

ثانياً، أظهر إمكانية أن تؤدي تلك التحديات إلى تقويض أو تدمير عقود من جهود حفظ السلام وبناء السلام، أو حتى تأجيج النزاعات القديمة والجديدة.

وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد الشديد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بسبب متطلبات تدابير التباعد الاجتماعي قد آذن بحقبة جديدة من التهديدات الإلكترونية للسلام والأمن والتي يمكن أن تقوض الدول والبنى التحتية الحيوية وتؤدي إلى انتشار المعلومات الكاذبة أو الأخبار الزائفة. إن هذه الأشكال الجديدة من التحديات تشكل امتحاناً لمفاهيم الحدود الوطنية والسيادة الوطنية ويمكن حقاً أن تقوض التماسك الاجتماعي.

وقد دفعت هذه الحالة بالمجتمع الدولي إلى إدراك أن مخاطر تقويض صرح السلام والأمن حقيقية، مما يعزز فكرة الصلة بين الأمن والتنمية.

ولهذا السبب ما فتى المغرب ملتزماً بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، عملاً بالمبادئ التوجيهية الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس. والمغرب ملتزم أيضاً باستكشاف جميع أدوات التعاون - الثنائية والثلاثية وما بين بلدان الجنوب والمتعددة الأطراف - للتغلب على التحديات التي تقوض السلام والاستقرار والأمن في الدول، ولا سيما لدى البلدان الأفريقية الشقيقة التي تواجه ببسالة مجموعة من التهديدات المتعددة الأوجه. ينبع هذا الالتزام الوطني من الاقتناع بأن التاريخ الحديث علمنا أن الأزمات العالمية تتطلب استجابات شاملة ومتكاملة للحفاظ على السلام والأمن بشكل فعال.

ولذلك يرحب المغرب بالزخم والوعي الجماعي بجسامة المخاطر المعاصرة والجديدة والقديمة. وفي ذلك الصدد، تحظى التعبئة المبكرة للأمن العام والمبادرات التي لا تحصى التي أطلقها بترحيب خاص لأنها تسهم إسهاماً كبيراً في التغلب على التحديات التي تواجه صون السلام والأمن، وتلزم الأمم المتحدة بأداء

دورها الضروري على مستوى أساسي - وهو حفظ السلام بجميع أشكاله دعماً للبلدان والمناطق التي تعيش سياقات هشة.

كما يود المغرب أن يثني على تونس وفرنسا لتعبئة جهودهما المستمرة، مما حدا بمجلس الأمن إلى الاعتراف بأن الانتشار غير المسبوق لجائحة كورونا يهدد صون السلم والأمن الدوليين. وسيكون اتخاذ القرار 2532 (2020) تاريخياً من عدة جوانب، ولا سيما فيما يتعلق بدور مجلس الأمن في التصدي للتحديات التي تواجه صون السلام والأمن.

إن هذه مكاسب هامة، بالإضافة إلى اتخاذ قرارين متطابقين جديدين للجمعية العامة ومجلس الأمن في 21 كانون الأول/ديسمبر (القرار 201/75 والقرار 2558 (2020)، على التوالي) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وفي هذا الصدد، يفتخر المغرب بفرصة هذه المناقشة المفتوحة الهامة للإشادة بالعمل الممتاز والمستمر الذي تقوم به لجنة بناء السلام في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى البلدان والمناطق التي تمر بأوضاع هشة والمحافظة على انتباهه موجهاً إليها.

كما أن مساهمة صندوق بناء السلام في دعم تلك البلدان والمناطق ضرورية، كما يتضح من الطلب المتزايد على الصندوق. ولذلك يرحب المغرب بالمؤتمر المقبل الرفيع المستوى لتجديد موارد صندوق بناء السلام، المقرر عقده في 26 كانون الثاني/يناير 2021، وفقاً لقرار الجمعية العامة 201/75.

تشير الاستجابة لهذه المناقشة المفتوحة الهامة إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون والتأزر والشراكات التي تشكل محور جهود الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. يشمل ذلك بذل جهود أكبر في مجال منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتعددية الأطراف من أجل التصدي للتحديات التي تواجه صون السلام والأمن وتحسين دعم السياقات الهشة.

وفي الختام، يؤكد المغرب مجدداً أهمية تعزيز الشراكات مع البنك الدولي، الذي يشيد الجميع بجهوده البارزة في السنوات الأخيرة لمعالجة الهشاشة، ومع المؤسسات المالية الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

بيان الممثل الدائم بالنيابة لباكستان لدى الأمم المتحدة، محمد عامر خان

أود أن أبدأ بتهنئة تونس على توليها رئاسة مجلس الأمن وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جداً وفي أوانها.

تتمثل ولاية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. كما تشمل منع نشوب النزاعات والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن العالميان. ولذلك يجب على المجلس أن يتصدى للأسباب الجذرية للنزاعات في عالمنا اليوم. والحكمة المستقاة هي أن ضعف الحكم وعدم الاستقرار السياسي والتخلف الإنمائي تؤدي في كثير من الأحيان إلى العنف داخل الدول والمجتمعات وفيما بينها. تلك هي السياقات الهشة المفترضة المذكورة في موضوع هذه المناقشة.

ولأسف، تتجاهل تلك الفرضية الأسباب الأعمق لهذه السياقات الهشة: التركيبة القديمة للاحتلال والاستغلال الاستعماري والعنصرية وعدم المساواة واضطهاد الشعوب. فذلك الإرث هو الذي أدى إلى الفقر وعدم المساواة والاستغلال والتدخلات الخارجية والتدهور البيئي وضعف الحكم، وهي العوامل الحقيقية التي تؤدي إلى النزاع في عالمنا اليوم.

وأهم هذه الأسباب الجذرية هو تقشي عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها على حد سواء. وفي حين أن المشاكل الهيكلية داخل الدول الهشة تسهم إسهاماً مباشراً في عدم المساواة، فإن نظاماً دولياً للسلطة المكتسبة والريخ الاستغلالي يُمكنها ويحفزها أيضاً. وتتجلى أبعاد استغلال البلدان النامية في التدفقات المالية غير المشروعة التي تبلغ تريليون دولار المحولة من الفقراء إلى الملاذات المالية، وتقع معظمها في البلدان الغنية.

وإذا كان لنا أن نُنهي حقاً الاستعمار في عالمنا وأن نضع حداً للإمبريالية الجديدة، فيجب علينا تفكيك تلك الهياكل الوطنية والدولية الاستغلالية. توفر أهداف التنمية المستدامة إطاراً ومخططاً ممتازاً لوضع حد للاستغلال وعدم المساواة والفقر والتخلف. ويجب أن يعزز المجتمع الدولي أهداف التنمية المستدامة بوصفها أهدافاً اقتصادية وسياسية واستراتيجية حيوية.

إن التدهور البيئي هو أحد الدوافع الأخرى التي تؤدي إلى الهشاشة في البلدان الفقيرة أصلاً. وأزمة البيئة هي حصيلة الاستهلاك المسرف في العالم الصناعي على مدى القرنين الماضيين. ويشكل ارتفاع درجة حرارة الكوكب، وتراجع التنوع البيولوجي، وزيادة تواتر وشدة الكوارث، علامات على تدهور النظم الإيكولوجية في العالم. وهي عوامل تهدد مجمل العناصر الأساسية لوجودنا: المياه، والأمن الغذائي، والطاقة، والبنية التحتية، وصحة الأفراد والمجتمعات، والاستقرار السياسي والاقتصادي على الصعيدين الوطني والعالمي. وتواجه الدول الفقيرة والهشة أشد المخاطر.

وهناك شبح آخر من الماضي يهدد السلم والاستقرار العالميين، وهو زيادة التعصب، والتحيز، والعنصرية، وكراهية الأجانب. وقد أدت مشاعر القلق الاقتصادية والرجعية التي انتابت الشعوب في بعض الدول إلى عودة ظهور الشعوبية اليمينية والعنف والتمييز والكراهية. وعلاوة على ذلك، تزيد إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحملات التضليل التي ترعاها الدول والدعاية التخريبية من حدة التحيز والكراهية والنزاع.

ويجب ألا يسمح لصراع الثقافات والحضارات بأن يصبح نبوءة ذاتية التحقق. وقد بين لنا ظهور الفاشية في الماضي أن الأمم عبارة عن بُنى اجتماعية هشة، وأنه حتى في الديمقراطيات، يمكن التلاعب بالناس وتوجيههم إلى مسارات الكراهية والتعصب والتحيز. إن بروز هذه الأيديولوجيات الإقصائية والجماعات المتطرفة في بعض الديمقراطيات الناضجة والمعلنة ذاتيا، يهدد السلام والاستقرار في عدة مناطق من العالم. وتؤثر النزاعات على أجزاء كثيرة من العالم، إلا أن العالم الإسلامي يعاني للأسف من بعض أكثر النزاعات تعقيدا وأطولها. لقد أدى الاحتلال الأجنبي والتدخل والعدوان إلى معاناة لا توصف للملايين في العالم الإسلامي. ولا يزال العديد من الشعوب المسلمة، مثل شعبي جامو وكشمير وفلسطين، تتاضل من أجل حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الأجنبي. وقد أدت سلسلة من التدخلات الأجنبية إلى زيادة عدم الاستقرار وتآكل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في العالم الإسلامي. كما حوّل التحيز ضد المسلمين الحرب على الإرهاب بين عشية وضحاها إلى حرب حقيقية على الإسلام، وهي حرب استخدمت بعد ذلك كذريعة لغزو البلدان الإسلامية.

ويمكن لمنظمة التعاون الإسلامي، بوصفها صوتا رائدا للمسلمين، الاضطلاع بدور هام في إبراز الأسباب الجذرية للصراعات التي عصفت بالعالم الإسلامي، ويمكنها أن تعمل كمحاور موثوق به لإطلاع المجتمع الدولي على الشواغل المشروعة للعالم الإسلامي، بما في ذلك عودة ظهور كراهية الإسلام. وينبغي للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تضع استراتيجيات وخططا مشتركة لإيجاد حلول عملية وعادلة ومستدامة لبعض التحديات وأكثرها استدامة التي تهدد السلام والأمن العالميين.

وتذكرنا المعاناة التي سببتها جائحة فيروس كورونا بأنه لا أحد آمن وينعم بالأمان حقا حتى يصبح الجميع في أمان. وهذا هو المنطلق الأساسي لمفهوم الأمن الجماعي، كما هو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء أن تحشد الإرادة السياسية اللازمة لتحويل هذا المفهوم إلى واقع.

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إننا نرحب بمبادرة الرئاسة التونسية لعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى، ونشكرها على المذكرة المفاهيمية (S/2020/1296، المرفق)، التي تدعونا إلى النظر في العوامل التي تغذي ظروف الهشاشة في القارة الأفريقية بغية معالجتها بطريقة أشمل وأكثر فعالية تمثل لميثاق الأمم المتحدة. ونود أن نشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم النيرة.

تقر بيرو بالتزام الدول الأفريقية ورؤيتها ووحدها في ممارسة مسؤوليتها عن منع نشوب النزاعات في قارتها وحلها، استنادا إلى تحليل شامل لأسبابها الجذرية. وهذه المهمة أكثر إلحاحا في السياق الحالي، الذي يتسم بالتحديات العالمية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا وتأثيرها على الأمن الدولي.

ونظرا لهذا السيناريو الدقيق، نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما متجددا للبلدان التي تواجه حالات من الهشاشة الشديدة وأن يقدم لها المساعدة. ونعتقد أن هذا الدعم الضروري يكتسي أهمية خاصة خلال العمليات الانتخابية والمراحل الانتقالية من أجل تجنب تكرار فترات عدم الاستقرار. ومن المهم استكمال ذلك النهج بإنشاء نظم وطنية للإنذار المبكر أو هيئات تهدف إلى تعزيز الخيارات البديلة لتخفيف التوترات من خلال اتباع نهج شامل.

ومن الضروري مواصلة تعزيز التآزر بين منظومة الأمم المتحدة - ولا سيما مجلس الأمن - والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي على منظومة السلم والأمن في أفريقيا وجعلها أكثر فعالية واتساقا.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن يقوم مجلس الأمن بالاستفادة القصوى من العمل الاستشاري الذي تؤديه لجنة بناء السلام، واستكشاف أشكال جديدة للتفاعل والتعاون معها، لا سيما بشأن المسائل المتعلقة بولايات بعثات الأمم المتحدة في سياقات الفترات الانتقالية، وعند التصدي لعودة نشوب النزاعات.

وفي السياق نفسه، نرى أنه من الضروري أن تكثف لجنة بناء السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية دعمها للسلطات الوطنية في بناء مؤسسات شاملة للجميع تعترف بالتطلعات والتوقعات المشروعة للسكان وتعالجها، وتحمي حقوق الإنسان الخاصة بهم وتعززها.

ونشجع أيضاً على التعزيز المتبادل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، بهدف نهائي هو مكافحة الفساد، والتصدي للأثار السلبية لتغير المناخ، وتعزيز النمو الاقتصادي القائم على سيادة القانون، وتشجيع مشاركة النساء والشباب بوصفهم عوامل تغيير، كل في مجتمعه.

ونلاحظ أيضاً أن العدالة الانتقالية أمر حاسم لإصلاح وإعادة تنشيط النسيج الاجتماعي في سيناريوهات ما بعد النزاع. ويجب إعمالها بطريقة متوازنة، لأن التركيز المفرط على الملاحقة القضائية أو وجود مناخ متصور من الإفلات من العقاب يمكن أن يعمقا الجراح الاجتماعية، وبالتالي تترتب عليهما نتائج عكسية.

وتقترح المذكرة المفاهيمية على النحو المناسب أن نفكر في الإسهامات المحتملة لبعثات السلام في السياقات الهشة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تشجع هذه البعثات المزيد من التقارب مع الحكومات والمجتمعات المحلية من أجل معرفة احتياجاتها بالتفصيل ولتنمية علاقة مبنية على الثقة، لأن الارتباط الوثيق بالسكان هو وحده الذي سيسمح بفهم كامل لحالات النزاع المحتملة أو الفعلية. ووضع وتنفيذ استراتيجيات التواصل الملائمة مفيد بوجه خاص لهذا الغرض، وكذلك تعزيز القدرات التحليلية للعمليات.

وأخيراً، نعتقد أن لبعثات السلام أيضاً دوراً محورياً في منع ومكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، بوصفه عاملاً يزيد من حدة الهشاشة، وكذلك في الحد من العنف ضد النساء والفتيات في حالات النزاع، وفي بناء القدرات الأمنية المحلية.

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، السفير فرانسيسكو دوارتي لوبيز

تود البرتغال أن تهنيئاً تونس على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير وعلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت للغاية.

وتؤيد البرتغال البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف النقاط التالية بصفتها الوطنية. إن لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثيراً مدمراً على المجتمعات والاقتصادات. ومرة أخرى، فإن من هم في أشد الحالات ضعفاً يعانون أكثر من غيرهم. وتواجه المؤسسات والسكان في السياقات الهشة تحديات متراكمة في مكافحتهم للجائحة وآثارها غير المباشرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم دوافع النزاع القائمة وتقويض القدرة على الصمود الاجتماعي والاقتصادي.

والأزمات الصحية وآثار تغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، فضلاً عن التدفقات المالية غير المشروعة - تمثل جميعها عوامل تزيد من تفاقم الأوضاع الهشة أصلاً حيث أنها تشكل عوامل مضاعفة للهشاشة وتؤجج حلقة الهشاشة والنزاع المفرغة.

ولذلك، فإن التصدي للتهديدات غير التقليدية للسلام والأمن ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع يكتسبان أهمية قصوى. ولتحقيق ذلك، فإن اتباع نهج متكامل أمر أساسي، مع الاستفادة الكاملة من أوجه التآزر عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة - حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن.

ويتركز العنف والنزاع على نحو متزايد في السياقات الهشة، ما يجعل من الضروري معالجة أسباب الهشاشة وبناء قدرة الجهات الفاعلة المحلية على الصمود في جميع مراحل سلسلة السلام. ويظل بناء مجتمعات شاملة للجميع تقوم على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين أفضل دفاع ضد الهشاشة والنزاعات والفقر وعدم المساواة والاستبعاد.

وعلياً أن نواصل تركيز جهودنا الجماعية على منع نشوب النزاعات. والتكاليف البشرية والمالية للاستجابة للأزمات بدلاً من منعها واضحة. ولذلك، فإن النهج الشاملة المشتملة على عدة ركائز تشكل عاملاً أساسياً لتعزيز القدرة على الصمود والحفاظ على السلام.

إن العديد من عمليات حفظ السلام الحالية منتشرة في سياقات تتسم بالهشاشة وتعيد تأكيد التزامنا الطويل الأمد بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما في وسط أفريقيا ومنطقة الساحل، كما يتضح من وجود قوات وقوات أمن من البرتغال ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وتؤكد البرتغال مرة أخرى الدور الهام الذي اضطلعت به تونس وفرنسا في اتخاذ القرار 2532 (2020) في تموز/يوليه 2020، والذي أعرب في الفقرة الثالثة من ديباجته عن القلق البالغ إزاء "الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19... في البلدان التي دمرتها النزاعات المسلحة، أو في حالات ما بعد انتهاء النزاع، أو الحالات المتأثرة بالأزمات الإنسانية". وفي ذلك السياق، نكرر تأييدنا لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، الذي أشاد به القرار 2532 (2020)، بوصفه خطوة أساسية نحو التصدي على النحو الواجب للجائحة وآثارها المختلفة وتعزيز القدرة على الصمود.

إن البرتغال، التي تولت رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي في 1 كانون الثاني/يناير، ملتزمة بدعم وتقوية جهود وتدابير الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز التصدي للجائحة في البلدان الأكثر تضررا والتي تعاني من ضعف نظم الرعاية الصحية.

وكان لإعادة تخصيص موارد مالية وبشرية على السواء لمكافحة الجائحة أثر على قدرة الدول على التعامل مع المسائل الأمنية، وكذلك على قدرتها على الاستجابة لاحتياجات سكانها ومجتمعاتها. وقد تؤدي زيادة إضعاف مؤسسات الدولة وقدرتها على توفير المنافع العامة إلى تعريض مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس للخطر في عدة مناطق، ولا سيما في أفريقيا.

ولا يمكن لأي جهة فاعلة إنسانية أو إنمائية أو أمنية بمفردها أن تعالج مسألة الهشاشة. فالشراكات ضرورية في ذلك الصدد. والدور التنظيمي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام أداة حاسمة لتحقيق ذلك الغرض، شأنه في ذلك شأن عمل صندوق بناء السلام في دعم القدرة على الصمود والوقاية.

ويجب ألا يهمل الدعم الدولي المقدم أثناء الجائحة وفي أعقابها في سياقات الهشاشة أهمية بناء الدولة والمؤسسات، فضلا عن التماسك الاجتماعي والحكم الرشيد. وينبغي أن تكون مرحلة الانتعاش الاقتصادي التي تعقب الجائحة فرصة لتعزيز القدرة على الصمود من خلال الإصلاحات في مجالات رئيسية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتغيير المناخ والحكم الرشيد ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، وبالتالي التصدي على نحو أكثر استدامة للعوامل المسببة للهشاشة.

ولا تعرف الروابط بين الهشاشة والنزاع حدودا. والاستجابات المنفردة ستقتصر حتما عن التصدي للتحديات التي نواجهها. ولذلك، فإننا نكرر الدعوة إلى التضامن العالمي وإلى بذل جهد جماعي موحد.

بيان الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

نهى الجمهورية التونسية الشقيقة على تولي رئاسة مجلس الأمن متمنين لها كل النجاح، ويسرنا ترؤس فخامة الرئيس قيس سعيد، رئيس الجمهورية التونسية، هذا الاجتماع الهام الذي نشيد باختباركم لموضوعه ونشكركم على إعداد مذكرته المفاهيمية (S/2020/1296، المرفق).

كما نود أن نهني أعضاء مجلس الأمن المنتخبين الجدد، أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند. ونعرب عن التقدير للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، والسيدة إلين جونسون سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا سابقا، على إحاطاتهم المثيرة للنقاش.

إننا نتفق مع ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم للتصدي لمشاكل الهشاشة، لا سيما في القارة الأفريقية، حيث أنها كثيرا ما تؤدي إلى تفاقم دورة العنف وتهديد السلم والأمن وتعرقل المساعي لاستعادة الاستقرار والتعافي. ومع أن لكل حالة من الحالات التي ينظر فيها مجلس الأمن خصوصيتها، فإن من المفيد بذل جهود لفهم ومناقشة عوامل الهشاشة بشكل شمولي وموضوعي والبحث في أفضل السبل لمعالجتها بشكل فعال، بغية تحقيق السلم المستدام. هذا، علاوة على إدماج هذا الأسلوب ضمن استراتيجيات وتُهج صون السلم والأمن الدوليين في مختلف مراحلها، سواء في صنع السلام أو حفظ السلام أو بناء السلام.

ومن ذلك المنطلق، فإن دولة قطر تحرص على اتباع نهج شمولي متكامل في إطار الدور الفاعل الذي تقوم به ضمن الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلم المستدام. ويتمثل ذلك النهج في الاهتمام بإرساء أسس السلم والأمن والاستقرار مقرونة بتقديم الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتم توجيه جزء كبير من ذلك الدعم إلى القارة الإفريقية، حيث نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، أن دور دولة قطر كشريك دولي لجمهورية الصومال الاتحادية قد تراوح من تقديم مساعدات إنسانية عاجلة حين الحاجة إليها إلى تمويل المشاريع التنموية الطويلة الأجل بما فيها البنى التحتية وفرص العمل إلى دعم "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والمصالحة في الصومال" إلى تقديم المساعدة الأمنية والمالية.

هذا، وتؤكد دولة قطر من جديد أهمية إشراك المرأة في صنع السلام وفي مراحل ما بعد النزاع وضمان حقوقها، فقد ثبت أن ذلك من العوامل المواتية لإنجاح جهود بناء السلام. وبالمثل تؤكد دولة قطر أهمية دعم فئة الشباب، حيث يعتبر دعم التعليم والتنمية الاجتماعية وإتاحة فرص العمل من الإجراءات العملية التي تنطوي عليها جهود دولة قطر في تقديم الدعم على المستوى الدولي.

كما تقوم دولة قطر بأدوار رائدة ومتميزة في تقديم المساعدات الإنسانية والطارئة من أجل التخفيف من الآثار الإنسانية للأزمات، وتدعم الدور المحوري للأمم المتحدة في المضمار الإنساني وتقديم المساعدة للمحتاجين إليها في أنحاء العالم. ويُضاف ذلك إلى دعم دولة قطر لدور المنظمة الدولية في المجالات التنموية، وهو دور فاعل وأساسي في التصدي لعوامل الهشاشة. وسوف تواصل دولة قطر الالتزام بهذه المسؤولية وأداء دور إيجابي وفاعل.

وختاماً، فإن التطور والتعقيد المستمرين لمختلف جوانب حفظ وبناء واستدامة السلام يتطلبان استجابة منسقة وفعالة وشمولية تواكب تلك التطورات الناشئة. ويسرنا أن نرى اهتماماً متزايداً من قبل مجلس الأمن بهذه الجوانب من أجل أداء الولاية الهامة المنوطة به في صون السلم والأمن الدوليين على أفضل وجه.

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

يود وفد بلدي أن يثني عليكم، سيدي الرئيس، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم في الوقت المناسب. وكما أشير بحق في المذكرة المفاهيمية (S/2020/1296، المرفق)، فإن الهشاشة الناجمة عن عوامل مثل الجوائح وتغير المناخ وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والأزمات الإنسانية تزيد من تفاقم التحديات الأمنية القائمة. ونقدّر أن أعضاء مجلس الأمن قد عززوا اتخاذ نهج أكثر شمولاً لمعالجة تلك المشكلة. وأود في ذلك الصدد أن أسلط الضوء على أربع نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلدي.

أولاً، بالنظر إلى الروابط بين مختلف العوامل المسببة للهشاشة وتأثيرها على جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، يؤكد وفد بلدي أهمية الصلة بين الجوانب الإنسانية والإنمائية والسلام ونهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" على النحو المعترف به في قرار الجمعية العامة 201/75 وقرار مجلس الأمن 2558 (2020) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وفي معرض الاستجابة للتحديات المترابطة اليوم، تشجع جمهورية كوريا تعزيز التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام، التي ينبغي الاستفادة الكاملة من دورها الفريد في تعزيز هذه الصلة.

ثانياً، يؤكد وفد بلدي مجدداً أهمية دور المجلس في الاستجابة لتأثير الجوائح العالمية على السلم والأمن الدوليين. لقد بين لنا مرض فيروس كورونا الحاجة الملحة إلى استجابة قائمة على التضامن العالمي والتعددية، ونحث المجلس على تعزيز دوره القيادي بالاستفادة من توافق الآراء الوارد في القرار 2532 (2020). وجمهورية كوريا، بصفقتها رئيسة مشاركة لمجموعة مجموعة أصدقاء التضامن من أجل الأمن الصحي العالمي، على استعداد لتقديم دعمها الكامل لمساعي المجلس في ذلك الصدد.

ثالثاً، نعتقد أنه يجب على المجلس التصدي للتحديات التي يسببها تغير المناخ، بوصفها تهديداً متزايداً للسلم والأمن الدوليين بطريقة أكثر تنظيماً وفعالية. وكما سلّمت العديد من قرارات مجلس الأمن، فإن لتغير المناخ آثاراً سلبية على استقرار الدول الهشة، ولا سيما الدول الأفريقية. ولهذا السبب، أكدت جمهورية كوريا في صياغة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2020/2 المعنون "دعم منطقة الساحل" آثار تغير المناخ على أمن المنطقة فضلاً عن الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأجل للتصدي لها. وستواصل جمهورية كوريا، بوصفها بلداً ملتزماً بتحقيق تحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2050 القيام بدورها في الحد من المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والتصدي لها في جميع أنحاء العالم.

رابعاً، في جهودنا المبذولة لصون السلام والأمن في السياقات الهشة، لا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية ضرورة اتباع نهج شامل يعطي الأولوية لأكثر السكان ضعفاً وتهميشاً مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وتؤثر العوامل التي تسبب الهشاشة بشكل غير متناسب على هؤلاء السكان، خاصة في حالات النزاع المسلح. ويجب علينا أن نعزز جهودنا لحمايتهم وضمان تلبية احتياجاتهم.

إن صون السلم والأمن أحد المهام الرئيسية للأمم المتحدة، ويصبح أكثر أهمية في السياقات الهشة. ويشيد وفد بلدي بجهود الأمين العام النشطة لتعزيز السلام والأمن المستدامين، بما في ذلك من خلال مبادرته "العمل من أجل حفظ السلام". وسوف تناقش استدامة السلام باعتبارها أحد جداول الأعمال الرئيسية في المؤتمر الوزاري المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي سيعقد في جمهورية كوريا هذا العام.

وتأمل جمهورية كوريا أن تسهم المناقشات والتعهدات ذات الصلة التي تم التعهد بها في ذلك المؤتمر الوزاري في تعزيز السلام والأمن، وخاصة بالنسبة للسكان الذين يعيشون في سياقات هشة.

وتجدد جمهورية كوريا التزامها الثابت بالعمل مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء في جهودها المشتركة لتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلدان التي تعاني من السياقات الهشة.

بيان الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال ميلنار

بداية، أود أن أشكر الرئاسة التونسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب لإعطاء المزيد من الاهتمام لمختلف التحديات التي يواجهها السكان والبلدان التي تعاني من الضعف، خاصة في القارة الأفريقية.

وتشهد دوافع النزاع التي تسهم في خلق سياقات هشة - بما في ذلك انعدام الأمن والعنف القبلي والإرهاب والتطرف العنيف وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والتنافس على الموارد الشحيحة، وتغير المناخ - تغييرا مستمرا. كما أن لديها القدرة على الإسهام في النزاعات المسلحة وزيادة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

ومن الدوافع ذات الصلة أيضا أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتضيف النتائج المباشرة للجائحة والآثار الثانوية لتفاعلها مع الأزمات الأمنية والإنسانية القائمة تعقيدا آخر إلى الأوضاع الهشة أصلا. ولذلك علينا أن نواصل مراجعة فهمنا وتكييف نهجنا إذا أردنا منع العنف والتصدي له بطريقة فعالة.

فتحديد النزاع وفهمه أمران مهمان في تحديد المجالات المحتملة للتدخل. وتعتقد سلوفاكيا أنه يتعين على المجتمع الدولي تعزيز مساعيه التعاونية بدءا من المؤشرات الأولى لاحتمال نشوب النزاعات والتخطيط لمنع نشوبها، فضلا عن البناء على ذلك التعاون لتعزيزه طوال المراحل اللاحقة من التصدي للنزاع، بما في ذلك إدارة النزاعات وحلها، والتعمير بعد انتهاء النزاع وبناء السلام.

تؤيد سلوفاكيا بقوة التنفيذ الكامل للقرار 2532 (2020) الذي اعتمد في 1 تموز/يوليه 2020 الذي يدعو إلى إدراج الوقف الفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات في جدول أعمال المجلس، دعما لنداء الأمين العام بوقف إطلاق النار على نطاق عالمي لمكافحة الجائحة. ونود أن نشدد على أن القرار يعترف أيضا بالمخاطر التي تتعرض لها الدول الهشة التي تضررت من النزاعات، مع التحذير من أن المكاسب التي حققتها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وبمرحلة ما بعد النزاع ربما تتعكس نتيجة لهذه الجائحة.

وفي ذلك السياق، فلا بد من تكييف هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام مع هذه التحديات الجديدة التي يواجهها العالم. ونرحب بالمشاركة الواسعة النطاق في استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2020 الذي أتاح فرصة للتكيف مع التحديات المباشرة التي تواجه استدامة السلام في البلدان التي تتسم بمستويات عالية من الهشاشة المؤسسية والأمنية والاجتماعية.

ونؤيد زيادة تعزيز الروابط بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، علاوة على منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية الموجودة في البيان. ولذلك، فإننا نقدر دعوة القرار 2558 (2020) الذي اتخذ بالإجماع في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى جانب قرار الجمعية العامة 201/75 إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها لتعزيز التجانس في جهود بناء السلام، كما يدعو لجنة بناء السلام إلى مواصلة تعزيز دورها الاستشاري وأدوار الاتصال دعما للأولويات الوطنية للبلدان الهشة الخارجة من النزاع.

وترحب سلوفاكيا على وجه الخصوص بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام للفترة 2020-2021 بالجهود التي تبذلها اللجنة لدعم الاستجابات الوطنية والإقليمية لجائحة كوفيد-19. وتواجه بلدان كثيرة تتعاون مع اللجنة تحديات حرجة وأدت الأفاق القاتمة الناجمة عن الجائحة إلى زيادة الهشاشة وكذلك الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حازمة.

إن سلوفاكيا مقتنعة بأن قطاع الأمن عنصر رئيسي في استجابة الحكومة لمختلف التحديات، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 في الكثير من البلدان والمناطق الهشة. ويجب أن تنتظر عمليات استعراض الولايات الحالية لبعثات الأمم المتحدة في البلدان التي تواجه تحديات معقدة في وضع استراتيجيات خروج للمساعدة في إرساء أسس السلام المستدام والطويل الأجل.

لقد حددت سلوفاكيا منذ سنوات مسألة إصلاح القطاع الأمني باعتبارها أحد العناصر الرئيسية لمنع نشوب النزاعات بطريقة فعالة وإعادة البناء وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع بطريقة ناجحة. وتبين الخبرة المباشرة للعديد من بعثات وعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك في البلدان الأفريقية، بوضوح أن إصلاح قطاع الأمن بقيادة وطنية وشاملة أمر أساسي لتطوير مؤسسات قطاع الأمن القادرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الأمنية المحددة، فضلا عن قدرتها على الإدارة الفعالة للعوامل المسببة للهشاشة.

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

في البداية، تود جنوب أفريقيا أن تهنيئ تونس على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير 2021. كما نتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً ونتمنى لهم التوفيق في فترات عضويتهم.

إن مناقشتنا اليوم بشأن حالات الهشاشة أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى لعمل مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وقد أقر فريق رفيع المستوى معني بالدول الهشة في أفريقيا في تقرير له عام 2014 بعنوان "إنهاء النزاع وبناء السلام في أفريقيا: نداء إلى العمل" بأن الهشاشة تشكل تحدياً أمام الحفاظ على السلام والأمن في القارة الأفريقية. وعلى الرغم من مرور ست سنوات على اعتماد ذلك التقرير فإنه لا يزال مناسباً ووجيهاً.

وفي حين تمكنت القارة الأفريقية من تحقيق مكاسب كبيرة في حل تحديات السلام والأمن من خلال تدخلات فعالة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، فإن خطر النزاعات الجديدة وتهديدها لا يزال مستمراً، ويرجع ذلك أساساً إلى هشاشة الأوضاع المتأصلة بدرجات متفاوتة في بعض البلدان في القارة. ولذلك فمن الضروري إيلاء اهتمام أكثر تركيزاً للبلدان التي تبدي مزيداً من الضعف واحتمالات الانتكاس إلى النزاع.

وفي ذلك السياق، لا نزال ندرك أن عوامل الضعف ليست كلها من اختصاص مجلس الأمن. وتذكرنا مسألة الهشاشة بالصلة بين التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن. لذا يجب أن يكون هناك نهج كلي يشمل جوانب منظومة الأمم المتحدة عند محاولة صون السلام والأمن في السياقات الهشة، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على معالجة التنمية المستدامة للبلدان المعنية.

وبالتالي، فإن نهجنا واستراتيجيتنا لمعالجة مسألة الهشاشة ينبغي أن يستندا إلى فهم الحالات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار ونشوب النزاع العنيف. تشمل الأسباب الجذرية للنزاعات في القارة الأفريقية، في جملة أمور، معالجة تركة الاستعمار والقهر، والفقر، وعدم المساواة، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، وعدم احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وسوء الحكم، والتدخل الخارجي المستمر. وبالمثل، فإن دوافع الهشاشة معروفة جيداً. وعلى الرغم من أنها قد تختلف وتتطور بمرور الوقت، فإن بطالة الشباب، والهجرة، والتحضر، والأمراض المعدية، والصدمات المناخية، هي في الوقت الحاضر من بين العوامل الناشئة والرئيسية للهشاشة في العديد من البلدان الأفريقية، وهي وإن كان لها آثار مختلفة إلا أنها توجد بصفة خاصة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

وعلى الرغم من تلك التطورات، هناك العديد من الإجراءات الجديرة بالثناء التي اتخذتها البلدان الأفريقية فرادى ومجمعة لمعالجة الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى الهشاشة المفضية إلى النزاع العنيف. تشمل بعض هذه الإجراءات إضفاء الطابع المؤسسي على نظم الإنذار المبكر الإقليمية ودون الإقليمية، التي تهدف إلى كشف النزاعات ومنعها والتصدي لها حيثما نشأت. وفي هذا الصدد، تصيح الوقاية من خلال العمل المبكر أمراً أساسياً لمعالجة الهشاشة. وهذا مجال ينبغي لمجلس الأمن وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام تعزيزه.

لقد ظل المجتمع الدولي لسنوات عديدة منشغلاً بإيجاد حلول دائمة لأسباب النزاعات. وهناك توافق عام في الآراء بشأن الحاجة إلى وضع نهج شاملة للتصدي لهذه التحديات. ولدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفرة من الأطر المعيارية الهادفة إلى توجيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التصدي بفعالية لهذه التحديات من خلال طائفة من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والصكوك الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. بيد أن مسؤولية اتخاذ تدابير استباقية لترجمة بعض هذه الأطر إلى عناصر ملموسة من شأنها أن تردع نشوب النزاعات تقع على عاتق الدول الأعضاء، مثل تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. توفر هذه المخططات الاجتماعية والاقتصادية أساساً متيناً لمساعدة البلدان على بناء القدرة على الصمود والقدرة والمؤسسات اللازمة لتلبية احتياجات سكانها.

وثمة تحد إضافي يتمثل في لعنة الثروات الطبيعية التي تواجهها بلدان هشة كثيرة، والتي كانت للأسف واضحة جداً في القارة الأفريقية. ويجب اتخاذ إجراءات أكثر فعالية للقضاء نهائياً على ذلك الدافع للهشاشة الآتي من إغراء الربح، الذي ينطوي في كثير من الأحيان على التوزيع غير العادل للموارد الطبيعية واكتشاف موارد جديدة.

ولكي تشهد البلدان سلاماً دائماً، يجب أن نؤكد على أن جميع الجهود الرامية إلى حل العوامل المسببة للهشاشة يجب أن تكون جهوداً بقيادة وملكية وطنية ويجب أن تشمل مختلف قطاعات السكان على مستويات القاعدة الشعبية، ولا سيما النساء والشباب. إن بناء السلام الشامل وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والأنشطة الإنمائية الممولة تمويلًا كافيًا هي عناصر رئيسية لتحقيق السلام المستدام ومعالجة أوجه الضعف المتأصلة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات المالية الأخرى المتعددة الأطراف، تقديم الدعم اللازم لتعزيز السلام في حالات الهشاشة. ويجب تسخير الشراكات فيما بين الأطراف المعنية لمنع نشوب النزاعات وفيما بين الهيئات والوكالات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيز هذه الشراكات، بما في ذلك عن طريق توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يجب تعزيز التعاون بين لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام ومركز إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع التابع للاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، نعتقد أن هدفنا المتمثل في إسكات البنادق في القارة الأفريقية قد بات في متناول اليد ما دمتنا نواصل بذل جهد صادق في سبر غور الأمور وتقييم ما أنجزناه حتى الآن، بغية اتخاذ تدابير استباقية إضافية من أجل المزيد من التحسين. ونشكر تونس على تيسيرها هذا الجهد لفحص الذات اليوم.

بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

تتقدم سويسرا بالشكر إلى تونس على تنظيم هذه المناقشة في أوانها وإلى المتكلمين على إسهاماتهم. إن جلسة اليوم تجسد الاهتمام المستمر الذي يوليه مجلس الأمن للعوامل المعاصرة التي تؤدي إلى نشوب النزاعات وتفاعلاتها المعقدة، فضلاً عن الحاجة إلى مفهوم واسع للأمن. وهي تستند إلى المناقشات التي نظمتها رئاسات المجلس السابقة - في تموز/يوليه وسبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر S/2020/663 و S/2020/929 و S/2020/1090 على التوالي). ومن المهم أن تلك المداولات تؤكد من جديد أهمية اتباع نهج كلي إزاء السلام والأمن الدوليين، يشمل جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة. يؤكد الاستعراض الثالث لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة من جديد إطار بناء السلام المستدام لتوجيه جهود الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل في جميع مراحل النزاع وجميع أبعاده. ويواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ هذه الخطة، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام دائم في مداولاته وقراراته للروابط بين النزاع والهشاشة.

ووفقاً لتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون "دول الهشاشة لعام 2020"، فإن 41 من السياقات الهشة البالغ عددها 54 التي تتوفر عنها بيانات ليست في طريقها إلى تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن التنمية المستدامة. فغياب السلام وعدم وجود مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة يعوقان تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتشكل تجزئة جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات أكبر عقبة أمام منع نشوب النزاعات العنيفة. وفي سياق التصدي للعواقب العالمية المترتبة عن مرض فيروس كورونا، بات من الضروري أكثر أن يركز المجتمع الدولي على البلدان والمناطق الهشة لمنع نشوب النزاعات العنيفة.

وبغية تحقيق المزيد من الاتساق في جهود بناء السلام ومعالجة عوامل الهشاشة، يجب على مجلس الأمن أن يستخدم مجموعة أدواته بالكامل بطريقة منسقة. ونرى أن هناك حاجة بوجه خاص إلى الاتساق في المجالات التالية.

أولاً، إن الإنجازات السياسية والاجتماعية، مثل المكاسب الهامة في بناء السلام، معرضة للخطر بشكل خاص خلال الفترات الانتقالية. ومن الضروري أن يطبق المجلس بصورة منهجية أفضل الممارسات في صياغة الولايات وتجديدها وفي الانتقال من إطار البعثة إلى إطار بدونها.

وقد أبرزت التقارير الأخيرة ثغرات خطيرة محتملة في مجال الحماية في المناطق المتضررة من النزاعات في دارفور بعد انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الأمر الذي يمكن أن ينشط بدوره دوافع النزاع والهشاشة. ويلزم بذل جهود متضافرة من جانب جميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة لتجنب هذا السيناريو.

وترحب سويسرا بإقرار صندوق بناء السلام التابع للأمين العام للعمليات الانتقالية كأولوية من أولويات عمله. وندعو المجلس إلى الاستفادة الكاملة من مشورة لجنة بناء السلام في جميع السياقات ذات

الصلة، ولا سيما فيما يتعلق ببناء مؤسسات خاضعة للمساءلة، ودعم التسويات السياسية الشاملة للجميع، وتعزيز المجتمعات الشاملة والمتصالحة والقادرة على الصمود.

ثانياً، تمشيا مع الإصلاحات الجارية، ينبغي للأمم المتحدة أن تحسن الاتساق على نطاق المنظومة من خلال زيادة التعاون والتنسيق بين القطاعات. وينبغي لمجلس الأمن أن يحدد، في ولايات البعثات، الأهداف الإنسانية والإنمائية، وأهداف السلام وحقوق الإنسان التي يتعين تحقيقها من أجل معالجة جميع عوامل الهشاشة بطريقة مستدامة. إن التحليل والتخطيط المشتركين، تحت قيادة المنسق المقيم وأخذ المخاطر بعين الاعتبار، أمران أساسيان لمنع الأزمات ومعالجتها، كما أظهرت الاستجابة لكوفيد-19.

وأخيراً، فإن حقوق الإنسان ضرورية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع، حيث يتمتع كل فرد بالحماية، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً. وتؤدي حقوق الإنسان دوراً رئيسياً في منع نشوب النزاعات، وهي هامة في نُظم الإنذار المبكر. ولذلك، تشجع سويسرا مجلس الأمن على إشراك أجهزة حقوق الإنسان في جميع أنشطته، من التحليل المشترك إلى صنع القرار والمساءلة. وتشمل هذه الأجهزة مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

وترحب سويسرا بالتركيز المواضيعي على الصلات بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، وتدعو إلى النظر في هذه المسائل بصورة أكثر انتظاماً في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وسويسرا، بوصفها نائبة لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعضواً في لجنة بناء السلام ومرشحة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2023-2024، ملتزمة التزاماً كاملاً بالإسهام في اتساق منظومة الأمم المتحدة.

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

ترحب أوكرانيا بمبادرة الرئاسة التونسية لمجلس الأمن لمعالجة مسألة الهشاشة في سياق صون السلم والأمن الدوليين، وتعرب عن امتنانها لجميع الذين قدموا إحاطات.

تشمل الاستجابات الفعالة للنزاعات وحالات الأزمات معالجة الأسباب الجذرية للبيئات الهشة قبل أن تتحول إلى نزاعات. ونلاحظ مع التقدير أن مسألة دوافع الهشاشة تحظى باهتمام أكبر في المجلس أكثر من أي وقت مضى. وهذا النهج مفيد في التصنيف السليم للروايات الكاذبة عن طبيعة نزاع معين أو حالة أزمة معينة والتصدي لها بفعالية. ونلاحظ اليوم أن السرود الأخيرة كثيرا ما ينشرها المحرضون حتى يمكنهم تفادي المسؤولية وعرقلة التوصل إلى حل للنزاعات.

ونؤيد تأييدا تاما النية للتركيز اليوم على القارة الأفريقية بصفة خاصة. لقد أظهر انخراط الأمم المتحدة في أفريقيا بوضوح أن عنصر المسؤولية عن صون السلام والأمن فيما يتصل بأفريقيا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه واعد وليس بوصفه تحديا. ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والآليات الاقتصادية الإقليمية كإطار عملي للتصدي للتهديدات المستمرة في القارة على أساس مبادئ الوحدة والتكامل واحترام القيادة الأفريقية. وينبغي زيادة تطوير الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء آليات لتمويلها بشكل مستدام. وأوكرانيا، بوصفها مساهما في أربع بعثات للأمم المتحدة منتشرة في القارة الأفريقية، ترى أنه من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بمبادرات أمنية واعدة مثل إسكات دوي المدافع في أفريقيا.

كما أن جائحة فيروس كورونا قد أدت إلى تفاقم التحديات القائمة، التي يعتبر تغير المناخ من أكثرها حدة. ويعاني معظم القارة الأفريقية من الآثار المدمرة لتغير المناخ، التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، ولا سيما الأكثر حرمانا بالفعل عندما يتعلق الأمر بالتمتع بحقوقهن وحياتهن وفرصهن.

وينبغي أن يأخذ تغير المناخ، وحقوق الإنسان، والطوارئ الصحية، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر، إلى جانب الدوافع الأخرى للهشاشة، مكانها المناسب في جدول أعمال مجلس الأمن ولايات البعثات على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، لن يكون من الممكن صون السلام والأمن الدوليين بدون التركيز على الدافع الرئيسي لانعدام الأمن في عالمنا: أي الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي. تمثل هذه الانتهاكات التي يشكل العدوان المسلح ومحاولات الضم أوضح مثالين عليها، عاملا مشجعا لأغلب دوافع الهشاشة الواردة في المذكرة المفاهيمية للمناقشة المفتوحة اليوم (S/2020/1296، المرفق).

وتشكل الأعمال العدائية التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة، والإرهاب والتطرف العنيف، وانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، والجريمة المنظمة، والفقر، والأزمات الصحية - كلها واقعا محزنا، ليس بالنسبة للمناطق التي تمزقها النزاعات في القارة الأفريقية فحسب، بل وأيضاً بالنسبة للأراضي المحتلة في أوكرانيا. تعاني أوكرانيا من نزاع وعدوان دولي مسلح يقوم به بلد مجاور ينكر تماما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. إن استعداد المعتدي لانتهاك القانون الدولي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية والاستيلاء على الأراضي، لا يبرح أخطر مسبب للهشاشة

على الصعيد العالمي. لقد قُتل الآلاف في أعمال القتال المسلحة؛ ويعاني الملايين من انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

ويجب أن يكون واضحاً في ذلك السياق أنه لا يمكن لأي انتهاك لحقوق الإنسان أو من يسيء استخدام القواعد الأساسية للقانون الدولي أن يكون شريكاً موثقاً في معالجة المشاكل التي تؤثر على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، ولهذا السبب، نحن مقتنعون بأننا بحاجة إلى مؤسسات قوية لحماية القانون الدولي، تضم أعضاء يسهمون بشكل مسؤول وموثوق في صون النظام الدولي القائم على القواعد والقيم. ولا يمكن سوى للمؤسسات القوية، ولا سيما مجلس الأمن، حفظ الأمن الدولي، ومعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة بشكل سليم على المستويين الإقليمي والعالمي على حد سواء.